rtb

Ref : RT/ACC/2052

Date: 24/05/2026

هيأة الأوراق المالية
الواردة
العدد ٤٠٩٧
التاريخ ٢٠٢٦/٥/٢٥

الى/ هيئة الأوراق المالية المحترمين

م/ البيانات المالية

تحية طيبة ...

نرفق لكم ربطا نسخة من البيانات المالية كمافي 2025/12/31

راجين التفضل بالاطلاع مع التقدير....

المرفقات:

- نسخة من البيانات

يلماز اوغور آي
المدير المفوض

rtb
مصرف الوقيم التجاري للاستثمار والتمويل

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل
(شركة مساهمة خاصة)

rtb

المحتويات

	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	3-1
تقرير مجلس الإدارة حول نشاط المصرف	78-4
تقرير لجنة التدقيق للسنة المالية 2025	79-79
تقرير مراقب الحسابات	19-1
بيان المركز المالي	80-80
بيان الدخل والدخل الشامل الاخر	81-81
بيان التغيرات في حقوق الملكية	82-82
بيان التدفقات النقدية	83-83
إيضاحات حول القوائم المالية	128-84

rtb

كلمة السيد رئيس مجلس ادارة شركة مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة أضع بين أيديكم التقرير السنوي ونشارككم به في هذا التقرير بما يشمل البيانات المالية المدققة عن السنة المنتهية كما في 31 /12/ 2025.

لقد مر مصرفنا بجملة من التغييرات في سنة 2025 ، وبالوقت الذي نثمن دعمكم وثقتكم بتولينا مسؤولية مجلس ادارة مصرف الاقليم التجاري فقد شرعنا منذ استلامنا المهمة بعدة تغييرات ايجابية على مستوى الجهاز التنفيذي والرقابي واولينا اهتماما بفصل المهام الرقابية عن المهام التنفيذية وبجهود اخواني اعضاء مجلس الادارة انطلقنا في اعادة تشكيل لجان المجلس ومنحها الصلاحيات والمهام والمسؤوليات التي على عاتقها للأشراف ومتابعة الادارة التنفيذية وقطعنا اشواطا من خلال تكثيف اجتماعات اللجان واجتماعات مجلس الادارة ، كما انجزنا وثيقة مهمة وهي المسار لعملنا الا وهي دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة خاص بمصرفنا وسنعمل بكل الجهود في تنفيذ بنود هذا الدليل .

كما منحنا الادارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة لتنفيذ رؤية واستراتيجية مجلس الادارة وسخرنا كل الطاقات البشرية والموارد المالية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط التطويرية وتكثيف الدورات التدريبية لكافة الموظفين ، كما ركزنا على تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات وامن المعلومات لا سيما هما العنصران المهمان في القطاع المصرفي من خلال مصادقتنا على المشاريع الخاصة بتطوير البنية التحتية لتقنية وامن المعلومات والموقع البديل .

لقد كان التحدي الكبير لمصرفنا بعد ايقاف العمل بنافذة بيع وشراء العملة الاجنبية هو تنويع مصادر التمويل والاهتمام بالاستثمارات بكافة انواعها والمنتجات الخاصة بالدفع الالكتروني والاستفادة من العلاقة الوطيدة والممتازة التي نتمتع بها مع عدد من البنوك المراسلة الدولية المرموقة .

كما سعت ادارة المصرف وبجهود الجميع على تصويب كافة الملاحظات الواردة من البنك المركزي العراقي وتشديد الاجراءات المصرفية وتعزيز الدور الرقابي وقيام مجلس الادارة بدور اكبر لتلبية المتطلبات التنظيمية وضمان توفير بيئة عمل منخفضة المخاطر، وتحقيق الأثر الإيجابي على المدى البعيد عبر تطبيق ممارسات الحوكمة الفعالة، والرقابة على إدارة المخاطر، والضوابط الداخلية والالتزام بالأنظمة على مختلف المستويات من اجل تصحيح المسار والعمل على رفع درجة تقييم مصرفنا وفق نظام التقييم الدولي (Camel)

واولينا اهتماما خاصا لتعزيز الدور الرقابي للأقسام الرقابية والقيام بمهامها باعلى درجات المهنية وتعزيز استقلاليتها عن الادارة التنفيذية وتوفير الكادر الكفوء ، وايضا سنستمر بتوفير الاجواء المناسبة لقيام المدقق الخارجي بمهامه بكل استقلالية وتزويده بكافة المعلومات والوثائق والتقارير المالية .

إن التزامنا القادم بتبني نهج الاستدامة وركائزنا الراسخة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ستشكل جميعها قوة دافعة تساهم في تعزيز عملياتنا وتحقيق قيمة مضافة نوعية لعملائنا وشركائنا ومجتمعنا.

إننا في مصرف الاقليم التجاري نعتزم مواصلة تحقيق قيمة مضافة ومشتركة مستدامة لجميع الأطراف ذات العلاقة، والعمل على الاهتمام بعملائنا، وتشجيع الريادة والابتكار، وتقديم خدمات مصرفية رقمية، وتعزيز الحوكمة، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

وفي الختام، يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة مساهمي مصرف الاقليم التجاري ونعاهدهم في صون الامانة وتحقيق الاهداف وحماية مصالحهم ، كما اتقدم بعميق الشكر والتقدير لممثلي كل من البنك المركزي العراقي ، دائرة مسجل الشركات ، هيئة الاوراق المالية ، البنك المركزي العراقي فرع اقليم كوردستان ، دائرة مسجل الشركات / اربيل ، السادة مراقب الحسابات الخارجي لتقديمهم الدعم والمشورة والتوجيهات التي ساهمت بشكل فعال في تطوير اداء المصرف كما يطيب لي ان اوجه الشكر والتقدير الى السادة اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية والى كافة الموظفين على جهودهم التي بذلوها في تحسين واقع المصرف ،،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رائد هاشم محمد
رئيس مجلس الادارة

rtb

Speech by the Chairman of the Board of Directors of Region Trade Bank for Investment and Finance

On behalf of myself and my fellow Board members, I present to you the Annual Report, which includes the audited financial statements for the year ending December 31, 2025.

Our bank underwent significant changes in 2024, including the election of a new Board of Directors on July 4, 2025. While we deeply appreciate your trust and support in entrusting us with the leadership of Region Trade Bank, we have initiated several positive reforms since assuming our roles. These include restructuring the executive and oversight apparatus, emphasizing the separation of oversight and executive functions. Through collaborative efforts, we reconstituted the Board's committees, granting them clear mandates, responsibilities, and authority to supervise and monitor executive management. We have made substantial progress by intensifying committee and Board meetings. Additionally, we finalized a critical document guiding our operations: the ESG and Institutional Sustainability Standards Framework, which we are fully committed to implementing.

We have empowered the executive management to execute the Board's vision and strategy, mobilizing all human and financial resources to advance developmental plans, enhance staff training programs, and modernize IT infrastructure and cybersecurity systems—key pillars of the banking sector. This includes approving projects to upgrade IT infrastructure, cybersecurity, and the development of a backup operational site.

Moving forward, a key challenge for our bank—following the suspension of foreign currency exchange operations—is diversifying funding sources, expanding investment portfolios, and prioritizing electronic payment solutions. We will leverage our strong relationships with esteemed international correspondent banks to achieve these goals.

We are also addressing observations from the Central Bank of Iraq by tightening banking procedures, strengthening oversight, and expanding the Board's role to ensure regulatory compliance, mitigate risks, and foster a low-risk operational environment. By implementing robust governance practices, risk management controls, and compliance frameworks, we aim to align with international standards and improve our CAMELS rating. To this end, Board members have begun specialized training in risk management and auditing, with governance-focused programs to follow in early 2025.

We are committed to enhancing the independence and professionalism of oversight departments, ensuring they operate with full autonomy from executive management, and equipping them with qualified personnel. Furthermore, we will continue to support external auditors by providing unrestricted access to financial records, documents, and reports.

Our steadfast commitment to sustainability, anchored in environmental, social, and governance (ESG) principles, will drive operational excellence and deliver qualitative value to our clients, partners, and

community. Region Trade Bank remains dedicated to fostering sustainable shared value for all stakeholders, prioritizing customer-centric innovation, digital banking services, governance excellence, and social responsibility.

In closing, I extend my deepest gratitude to the shareholders of Region Trade Bank, pledging to uphold their trust, safeguard their interests, and achieve our shared objectives. I also sincerely thank the Central Bank of Iraq, the Companies Registrar, the Securities Commission, the Central Bank of Iraq – Kurdistan Branch, the Erbil Companies Registrar, and our external auditors for their invaluable guidance and support. Finally, I commend the Board members, executive management, and all employees for their relentless efforts in advancing the bank's progress.

Peace, mercy, and blessings be upon you.

Ranj Hashim Mohammed
Chairman of the Board of Directors
Region Trade Bank for Investment and Finance

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير مجلس الادارة السنوى عن نشاط المصرف

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025

حضرات السيدات والسادة مساهمي المصرف المحترمين

تنفيذا لاحكام المادتين (117) و (134) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) وتعليمات النظام المحاسبي للشركات رقم (1) لسنة 1998 ، والقاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية في جمهورية العراق ومعاييرالمحاسبة الدولية ولأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

يسرنا ان نعرض لحضراتكم في ادناه التقرير السنوي لنشاط المصرف ونتائج النشاط المالي والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية 31/ 12/ 2025.

- **المقدمة :**

ايمانا من مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل باهمية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في توفير مباديء السلامة والامان للمصرف وللقطاع المصرفي بشكل عام وبما تسهم بتدعيم ثقة المتعاملين مع المصرف وتحسين كفاءة الاداء وتعزيز القدرة التنافسية للمصرف في القطاع المصرفي ، لكون هذه المعايير تمثل الاساس في قواعد العمل الذي تعتمده ادارة المصرف في تنظيم ادارة العلاقات على اسس العدالة والتكافؤ في المهام والمسؤوليات بين الاطراف المعنية (مساهمين ، زبائن مجلس الادارة والادارة التنفيذية والموظفين ، الجهات الرقابية والاشرافية المختلفة ذات العلاقة) بما يحقق اهداف المصرف .

وتاسيسا على ذلك فقد تم تحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الادارة والادارة التنفيذية واللجان المنبثقة عنهما بما يتوافق مع احكام دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة الصادر عن البنك المركزي العراقي ومتطلبات الجهات الاشرافية كما تم العمل على خلق بيئة ضبط ورقابة داخلية تغطي جميع انشطة واعمال المصرف وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي ومبادىء الضبط الداخلي الاربعة المتمثلة بـ (فصل المهام - الفحص المزدوج - الرقابة المزدوجة - التوقيع المزدوج) كما تم العمل على خلق بيئة صحيحة للاقسام والجهات الرقابية وتعزيز دورها في المصرف حيث تم تخصيص اقسام مستقلة تتبع مباشرة لمجلس الادارة وهي (الامتثال - الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب - المخاطر - الرقابة والتدقيق الداخلي) ووضع كافة الانظمة والسياسات وادلة العمل المتعلقة بها لضمان حسن اداءها الرقابي.

إن مصرفنا قد اخذ على نفسه التزاما أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام المصرف المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله المصرفي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهاهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل اكثر نجاحاً .

ولقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحوكمة المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز نعظم قيمة العمل المؤسسي ونبني عليه برؤيا حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه واذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية فاننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من افضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العم المصرفي .

- **تاريخنا :**

تاسس المصرف في سنة 2001 وقد استحصل المصرف على اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي باسم شركة مصرف أميرالد في سنة 2007 ، وقد تم تغيير الاسم التجاري للمصرف بأسم مصرف الاقليم التجاري للأستثمار والتمويل في سنة 2014.

- **التغيرات والأحداث الجوهرية التي طرأت على المصرف :**

أ- قام المصرف بتدريب وتأهيل كوادره في داخل وخارج العراق وادخالهم في دورات تدريبية عالية لرفع كفائتهم وقابليتهم المصرفية لتقديم خدمات مصرفية افضل للزبائن وقد طرأت بعض الاحداث الجوهرية التي عززت من قدرات المصرف وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها العمل المصرف في العراق وخاصة الاوضاع الامنية غير المستقرة عمل المصرف ضمن خططه في الانتشار الجغرافي وتوسيع اعماله كما ان للمصرف عدة فروع (اربيل-بغداد-دهوك-السليمانية-كركوك-زاخو- البصرة- الفرع الثاني في اربيل)وللمصرف مكتبين مصرفيين احدهما في مطار اربيل الدولي والاخر في دهوك لتقديم الخدمات المصرفية وهناك موافقات مبدئية لفتح فروع في محافظتي الأنبار ونينوى سيتم انشاء الله افتتاحهما في سنة 2026 .

ب- وسّع المصرف من قدراته المصرفية لتقديم افضل واحدث الخدمات مثل اصدار بطاقات الائتمان (ماستر كارد- فيزا كارد) وبالتنسيق والتعاقد مع الشركات المختصة في هذا المجال - وكذلك خدمة الصراف الالي (ATM)، العمل بالمقاصة الالكترونية (ACH) وتطبيق نظام المدفوعات (RTGS) ونظام الصكوك الممغنطة ، توطين رواتب موظفي الدولة من خلال مشروع حسابي .

ج- ان الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف بانواعها الى المؤسسات والشركات التجارية والافراد ومنح التسهيلات المصرفية كالاتي:
حساب سحب على المكشوف ، قروض ، تسليفات قصيرة الامد ، الائتمان التعهدي (اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية ، اصدار الاعتمادات المستندية) ، وكذلك قبول جميع انواع الودائع : فتح حسابات جارية ، قبول ودائع ثابتة ووقتية ، اصدار السفاتج ، اصدار صكوك مصدقة ، تصديق شيكات الزبائن ، قبول الحوالات الداخلية والخارجية الواردة للزبائن ، اصدار الحوالات الداخلية والخارجية للزبائن ، اصدار بطاقات ائتمانية (بطاقة ذكية) ماستر كارد للزبائن ، بيع وشراء عملات اجنبية .
كما ان المصرف يمارس نظام السويفت في التحويل الخارجي ومع الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان الخارجية وكذلك تم تطبيق النظام (BANKS) في تنظم واعداد الموازنات الشهرية والفصلية والسنوية من خلال تدوينها اليومي لمعاملات المصرف مع فروع المصرف.

- **قيمنا :**

نمتاز بالمصداقية والشفافية باعتبارها العامل الاساسي في رحلتنا مع النجاح وفي التزامنا مع الزبائن والمساهمين والمجتمع.ويطمح المصرف أن يكون عمله رياديا ومطابقا لأفضل الممارسات الحديثة في قطاعات الخدمات المصرفية لحماية اموال وحقوق المساهمين والمستثمرين المتعاملين على حد سواء.
كما نقدم خدماتنا لزبائننا بكل تواضع وبدون اي تمييز ، ويهدف المصرف الى استقطاب الكفاءات البشرية والتنظيمية وتطويرها بهدف الوصول الى مستوى متميز من خدمة الزبائن ونبذل اقصى طاقتنا لتلبية حاجات زبائننا وتنمية موجوداتهم من خلال خدمات عالية المستوى وجودة عالية ونركز على الارتقاء وتشجيع روح المبادرة والتميز والاجتهاد والعمل بروح الفريق الواحد للوصول الى مواقع متقدمة وفي طليعة المؤسسات المصرفية .

- **رؤيتنا :**

ان نصل الى مستوى ثقة الزبائن وان نقوم بتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم بجميع فئاتهم وان نعمل على إقامة مصرف محلي قوي يتوافق مع المعايير المصرفية العالمية، ولتحقيق ذلك قمنا بتوحيد أولوياتنا ببناء رؤيتنا على سبعة عناصر رئيسية، وهي: تلبية حاجات الزبون، تطوير الكادر، إدارة المخاطر، التقنية المصرفية المتقدمة، استراتيجية التحول الرقمي، الاستمرار في تطوير الاعمال والمحافظة على قيم واهداف المصرف.

rtb

• رسالتنا :

توسيع وتطوير منتجاتنا وخدماتنا، للاستفادة من أفضل الحلول المصرفية المتاحة وتقديمها إلى زبائننا

بدأ مصرف الإقليم التجاري رحلته بتميز حيث اسس حضوره القوي في المدن الرئيسية بالعراق، من خلال شبكة فروعه في بغداد السليمانية، دهوك، كركوك، وزاخو، بالإضافة إلى فرعه الرئيسي في أربيل، بالاضافة الى توسع المصرف أيضًا عبر مكاتب فرعية مثل مكتب مطار أربيل الدولي ومكتب دهوك ،وضمن خططنا الطموحة نسعى لتوسيع شبكتنا بفتح فروع جديدة في كافة أنحاء العراق.

وشهد مصرف الإقليم التجاري تحولاً استراتيجياً حيث تمت إعادة هيكلة الاستراتيجيات المصرفية وتحسين خدمة الزبائن، مما أدى إلى جذب زبائن جدد وتوسيع العمليات المصرفية ونيله تقييما متصاعدا سنة تلو الاخرى وان اخر تقييم تم الحصول عليه الخاص بتقييم camel كان 2B بالاضافة الى حصول المصرف على تقييم شركة fitch (+CCC) كما ان المصرف حاصل على شهادة الايزو 2015/ 9001 بتصنيف ادارة الجودة ،رقم الشهادة REG09UI/06516 من شركة ROYAL CERT العالمية .

يتمتع المصرف بمركز قوي حيث يبلغ رأس ماله (400) مليار دينار كما ان المصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 5 تموز 2017.

ولدعم وتحفيز الاقتصاد العراقي يقوم مصرف الإقليم التجاري، بتقديم خدمات تجارية واستثمارية شاملة، تلبي احتياجات الشركات والأفراد من خلال توفير مجموعة من الخدمات المصرفية (حسابات الودائع وحسابات جارية وتوفير، خدمات مصرفية إلكترونية، تمويل تجاري ومشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، بالإضافة إلى خدمات توطين الرواتب والمعاملات التجارية الدولية عبر نظام Swift والمحلية بنظام RTGS بمختلف العملات ولقد حقق مصرف الإقليم التجاري نمواً ملحوظاً في حجم العمليات وكسب ثقة عملائه في قطاعات مختلفة، مثل الثروات الطبيعية والطاقة والمؤسسات غير الحكومية، عبر تقديم خدمات مصرفية متكاملة.

يتميز مصرف الإقليم التجاري بالتطوير المستمر ويلتزم بتقديم برامج تدريبية وتوعوية لرفع المستوى الفني والمهني لموظفيه، محافظًا على تقديم خدمة ممتازة للزبائن على مدار الساعة.

اليوم، يقف مصرف الإقليم التجاري كمركز للنجاح والابتكار في القطاع المصرفي العراقي. مع التزامنا بتقديم أعلى مستويات الخدمة، نواصل تعزيز مكانتنا كمؤسسة مصرفية رائدة، مركزين على تطوير منتجاتنا وخدماتنا لتلبية متطلبات العصر الحديث وتوقعات الزبائن المتزايدة. نؤمن بأن نجاحنا يتأتى من التزامنا بالجودة، الشفافية، والمسؤولية الاجتماعية، ونعد بأن نواصل تقديم أفضل الخدمات لزبائننا، مساهمين بفعالية في نمو الاقتصاد العراقي.

rtb

- **اهدافنا :**

الاستمرار في المساهمة الفعالة في الحياة الاقتصادية من خلال المشاركة العملية في تحقيق التنمية الاقتصادية للمشروعات وتعزيز البنى التحتية ، كما نسعى لتعظيم العوائد المالية التي تضمن حقوق المالكين (المساهمين) والمستثمرين من خلال توسيع وتنويع قاعدة الودائع والعمليات المصرفية، كما ان المصرف يستمر بالمساهمة في المسؤولية الاجتماعية وارساء دعائم العدالة والتطور الاجتماعي وتعزيز الافصاح والشفافية وترسيخ نظم الحوكمة المؤسسية بما يضمن حقوق جميع الاطراف المتعاملة . ونهدف بتعزيز مبدأ الشمول المالي من خلال الاستمرار فتح فروع داخل العراق لتحقيق الانتشار وضمان وصول الخدمات المصرفية الى جميع شرائح المجتمع كما يركز المصرف بتطوير الاطر والاجراءات والضوابط التنظيمية للتحوط من الاثار السلبية للمخاطر المصرفية وجرائم غسل الاموال ومكافحة الارهاب وحماية الزبائن من الغش والاستغلال والتمييز ، كما ان المصرف خطى ويخطو لتطوير العمليات المصرفية الالكترونية وتبنى خدمات ومنتجات جديدة لمواكبة افضل التقنيات ونظم الاتصالات الحديثة والمتطورة ، بالاضافة الى تعزيز التعاون مع المصارف المحلية وتوسيع شبكة المصارف الخارجية المراسلة المرموقة لتقديم خدمات سريعة ومتطورة لزبائن المصرف .

1- **التطورات على رأسمال المصرف:**

- في 2006/11/23 بدأ برأس مال مقداره (25,250)مليار دينار.
- في 2009/5/4 تمت زيادة رأس المال الى (50) مليار دينار.
- في 2012/9/12 تمت زيادة رأس المال الى (150) مليار دينار.
- وبتاريخ 2013/9/25 تمت زيادة رأس المال الى (250) مليار دينار.
- وبتاريخ 2023/10/4 تمت زيادة راس المال الى (300) مليار دينار
- بتاريخ 2024/6/4 تمت زيادة راسمال الى (350) مليار دينار
- بتاريخ 2025/4/15 تمت زيادة رأسمال الى (400) مليار دينار

والرسم البياني ادناه يوضح تطور رأس المال المدفوع خلال السنوات 2017 – 2025:

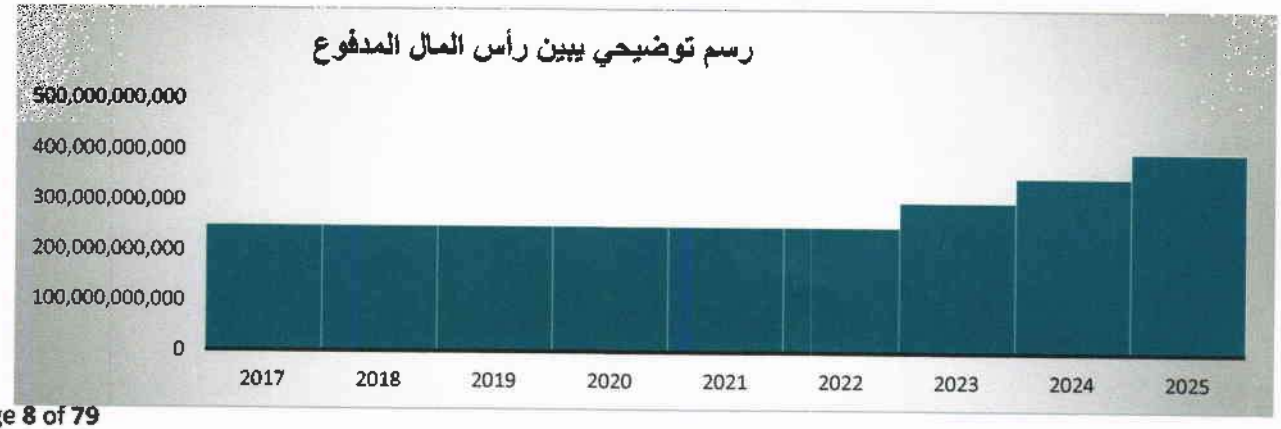

2- حقوق المساهمين:

بلغ اجمالي حقوق مساهمي المصرف (444,437) مليون دينار في نهاية السنة 2025 مقابل (411,364) مليون دينار في نهاية سنة 2024 أي بزيادة مقدارها (33,073) مليون دينار وبنسبة (1.1442%) والشكل البياني يوضح تطور حقوق المساهمين للسنوات 2017 – 2025.

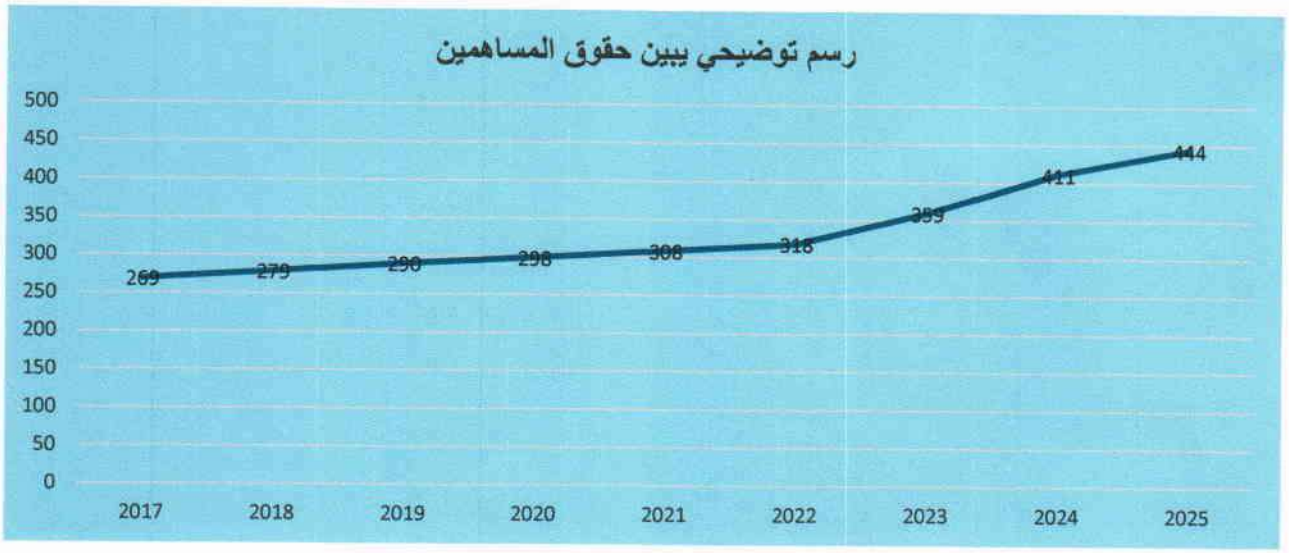

3- المؤشرات المالية:

أ- اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:ان البيانات التي تضمنها تقرير الادارة تم اعدادها اعتماداً على تقارير وبيانات السنوات السابقة المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

ب- الارباح و(الخسائر):

حقق المصرف ربحاً مقداره (6,698) مليون دينار بعد الضريبة خلال سنة 2025 مقابل ربح مقداره (51,871) مليون دينار خلال السنة السابقة 2024. ونبين ادناه الأرباح - أو - الخسائر المتحققة خلال السنوات 2017 - 2025.

السنوات	المبلغ / مليون دينار
2017	11,878 ربح
2018	10,065 ربح
2019	16,938 ربح
2020	9,634 ربح
2021	8,907 ربح
2022	10,521 ربح
2023	40,641 ربح
2024	51,871 ربح
2025	6,698 ربح

يتضح من الجدول اعلاه من ان المصرف حقق ارباح جيدة رغم الاوضاع الاقتصادية التي مر بها الاقليم بسبب السياسة الجديدة لمجلس الادارة الجديد.

ت- المركز المالي للمصرف:

يلاحظ من الجدول ادناه حدوث تطور مستمر من سنة الى اخرى للمركز المالي للمصرف خلال السنوات 2013 لغاية 2023. حيث بلغت نسبة النمو لموجودات المركز المالي للمصرف 186% لسنة 2016 عن سنة الاساس 2012 في حين انخفضت هذه النسبة في عام 2017 لتصبح 124% بسبب الاوضاع الاقتصادية في الاقليم. في حين ارتفعت مرة أخرى في عام 2018 لتصبح (313%) نتيجة لارتفاع السيولة في نهاية السنة 2018. في حين ارتفعت مرة اخرى في عام 2019 لتصبح 342 % وخلال 2020 تم انخفاض المركز المالي بشكل واضح وذلك 65% مقارنة مع سنة 2019 وذلك نتيجة احداث كورونا مقارنة مع سنة اساس قد ارتفعت بنسبة 291 %. اما ما يخص سنة 2021 مقارنة سنة 2022 زادتت نسبة المركزي المالي بنسبة 364 % و510 % على التوالي مقارنة بسنة الاساس، اما يخص المركزي المالي في سنة مالية 2023 انخفضت المركز المالي نتيجة سحوبات نقدية مقارنة بسنة 2022 اما سنة 2024 كانت مليئة بالتحديات، ولكن مصرف انخفض المركزي المالي بقيمة 22% مقارنة بسنة ماضية.

كما يلاحظ استمرار الانخفاض في عام 2025 مقارنة بعام 2024,حيث بلغت نسبة التطور 428% مقارنة بسنة الأساس.

السنة	المركز المالي/ مليون دينار	نسبة التطور
2012	221,182	سنة اساس
2013	364,517	%65
2014	480,621	%117
2015	551,178	%149
2016	631,686	%186
2017	494,666	%124
2018	913,617	%313
2019	977,013	%342
2020	644,518	%291
2021	807,039	%364
2022	1,128,649	% 510
2023	1,000,626	%452
2024	952,991	% 430
2025	1,118,979	%428

والرسم البياني أدناه يوضح ذلك.

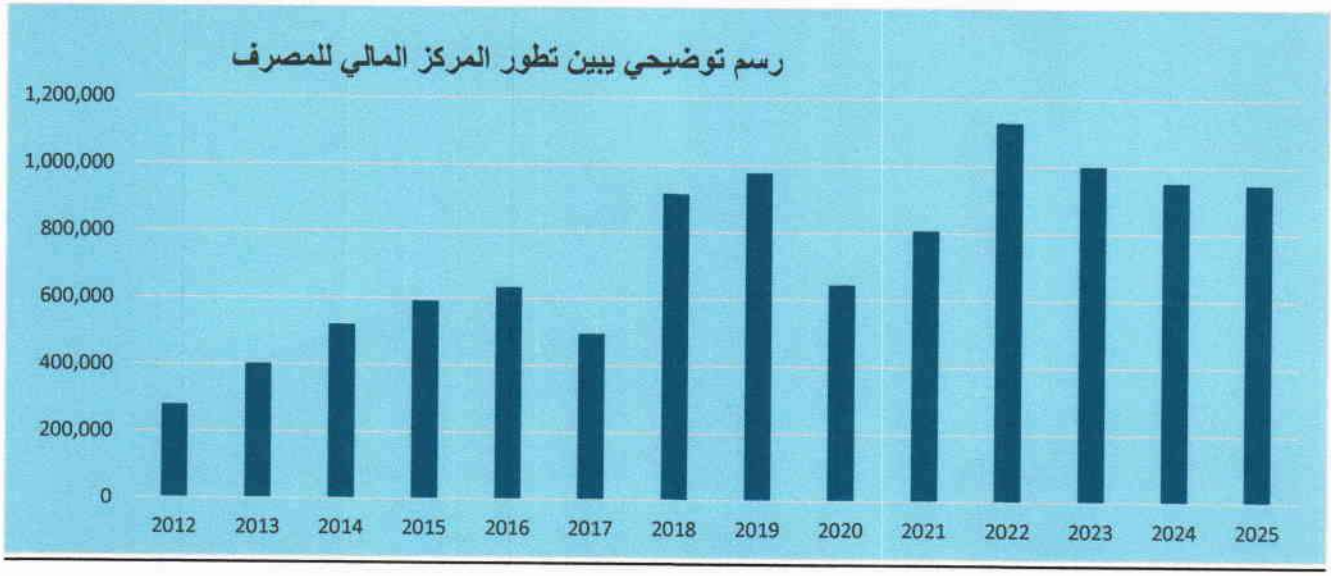

ث- **الممتلكات والمعدات والمشروعات تحت التنفيذ:**

تم تحويل المشاريع تحت التنفيذ الى موجودات الملموسة وغير ملموسة.

ج- **النقدية:**

بلغت مجموع ارصدة النقدية في الخزينة ولدى البنوك والمؤسسات المصرفية الخارجية للسنة 2025 مستوى قريبا من السنة 2024.

ح- **حجم بنود موجودات الميزانية:**

يتبين لنا من الرسم البياني ادناه حجم النقدية والموجودات الاخرى .

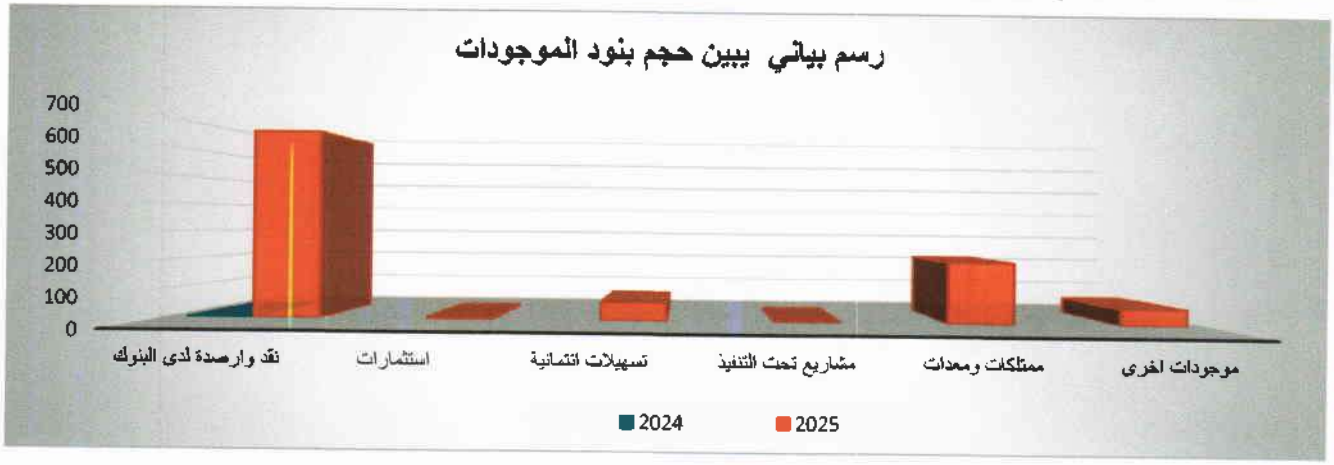

اسم الحساب	السنة الحالية 2025 دينار		السنة الحالية 2024 دينار	
نقد في الخزينة والصراف الآلي	326,218,502,960	%63	330,838,545,566	%62
ارصدة لدى المصرف المركزي العراقي:				
حسابات جارية (الحساب الطليق لدى البنك المركزي)	2,204,188,159	%0.42	1,381,307,658	0.257%
بنك مركزي RTGS	79,682,673,152	%15	79,675,315,599	%15
الودائع القانونيه لدى البنك المركزي	35,237,082,715	%7	31,152,469,811	%6
البنك المركزي العراقي/مزاد العملة	48,596,240,086	%9	104,558,185,684	%19
البنك المركزي العراقي / اربيل	1,965,000,000	%0.37	1,965,000,000	%0.37
غرفة المقاصة	(133,318,881)			
البنك المركزي العراقي لأغراض تحويل الخارجي	40,948,731,056	%8	0	0
الخسارة الائتمانية المتوقعة/ بنك مركزي حسب معيار الدولي	(13,465,070,457)	%3-	(12,879,535,412)	%2-
الرصيد في نهاية السنة	**521,254,028,790**	**%100**	**536,691,288,906**	**%100**

4. النشاط المصرفي :

أ- الودائع : تعد الودائع مصدراً اساسياً من مصادر التمويل للنشاط المصرفي، وذلك لتمويل عمليات الاقراض والاستثمار. وان المصرف استطاع جذب زبائن جدد نتيجة تقديمه الخدمات المصرفية فقد زادت ارصدة الزبائن من خلال استقبال الايداعات في الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة والحسابات الأخرى ، خلال السنوات (2012 – 2015) اما في سنة 2016 فقد انخفضت هذه الودائع بمقدار (91) مليار عن السنة 2015 نتيجة للظروف الاقتصادية السائدة في القطر وعادت هذه الودائع للارتفاع في سنوات 2017 و2018 و2019 وبمقدار (61) مليار و(379) مليار و (431) مليار عن سنة 2016 وفي 2020 قد انخفضت الودائع بنسبة 47 % مقارنة مع سنة 2019 وهذا بسبب احداث كورونا التي أثرت بشكل كبير على القطاع المصرفي وذلك بسحب مبالغ من قبل افراد و شركات اما يخص سنوات 2021 و 2022 زادت ايداعات بالنسبة 38 %, اما يخص2023 , 2024 انخفضت ايداعات زبائن نتيجة سحوبات في نهاية سنة بسبب الوضع الاقتصادي في حينه وزادت ودائع موسسات مقارنة بسنة سابقة الجدول والرسم التوضيحي يبين ذلك:

السنة	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفيه مليار دينار	ودائع العملاء أفراد وشركات وجهات حكومية مليار دينار	المجموع
2012	3	77	80
2013	11	90	101
2014	3	211	214
2015	1	239	240
2016	11	148	159
2017	0.95	209	209
2018	0,135	527	527
2019	2	588	590
2020	19	260	279
2021	5	444	449
2022	3	718	721
2023	30.9	519	520
2024	22.9	441	464
2025	22.9	567	590

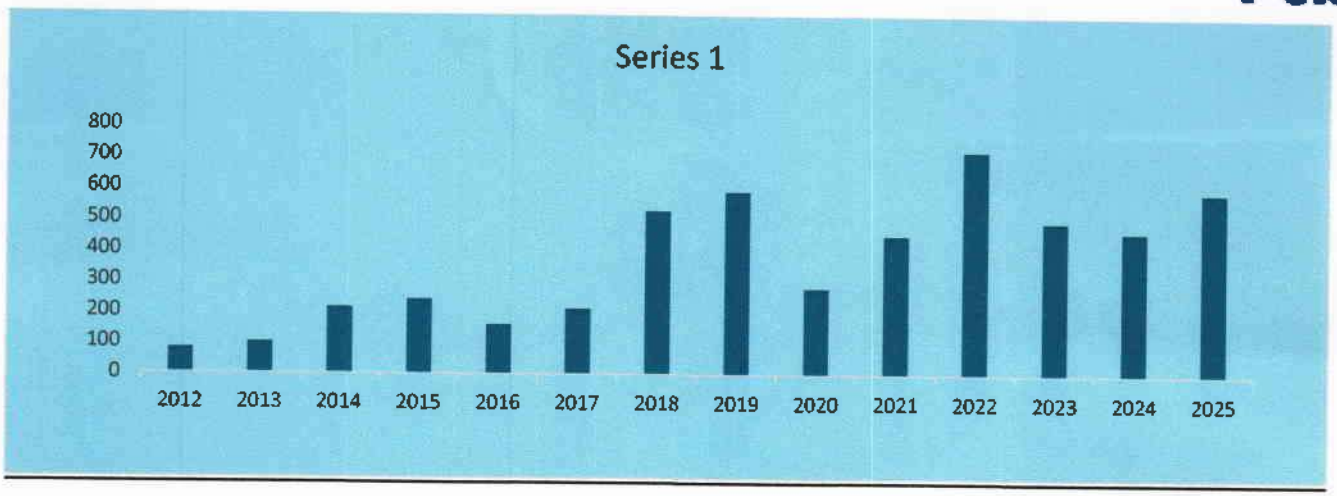

ب- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ادناه جدول يوضح تطور صافي ارصدة التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة لزبائن المصرف خلال السنوات 2012-2025.

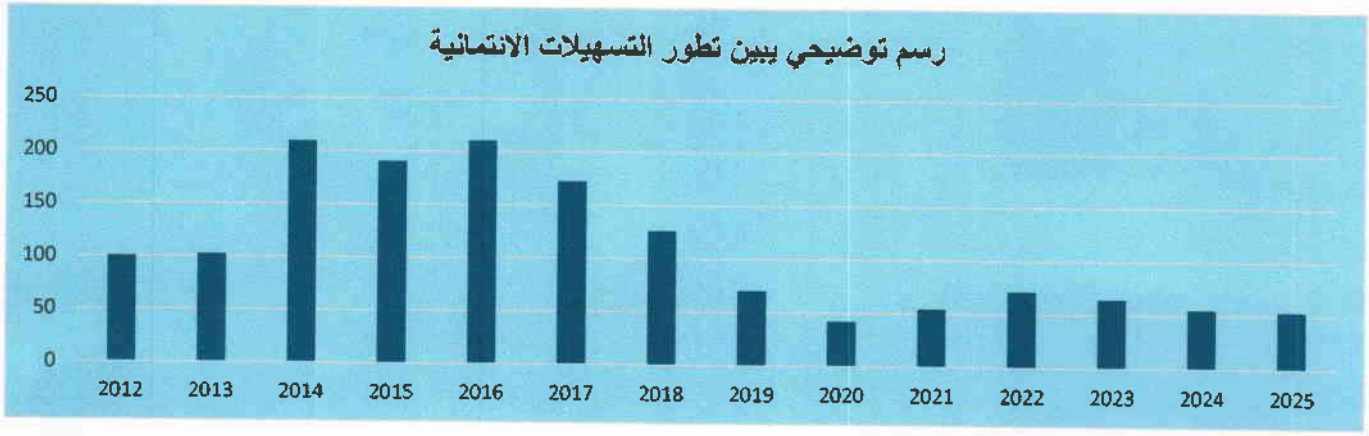

ت- الائتمان التعهدي:

بلغت ارصدة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (86) مليار دينار في نهاية السنة 2025 مقابل (99) مليار دينار كما في نهاية السنة المالية 2024 اي انخفاض بنسبة (13%) وادناه جدول يوضح تطورات هذا الحساب خلال السنوات (2012 – 2025) بعد استبعاد الاعتمادات الواردة (سومو).

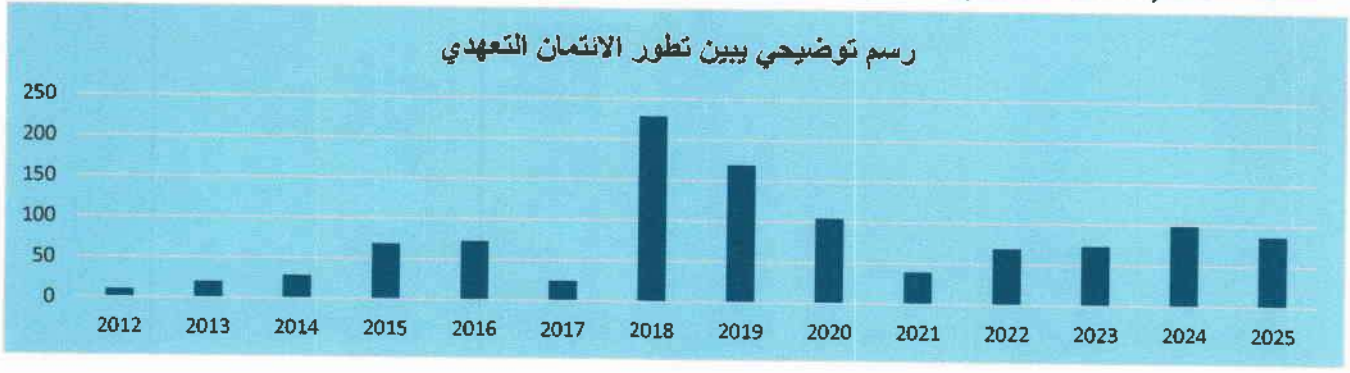

rtb

4- العلاقـــات المصرفيـــة الخارجيـــة :-

تمكـن المصـرف مـن اقامـة علاقـات مصـرفية واسـعة ليصـبح عـدد مراسـلينا (37) ثلاثـة وثلاثـون مراسـلا. وهنـاك مراسـلات مـع مصـارف أخـرى لزيـادة عـدد مراسـلينا، لتغطيـة نشـاط مصـرفنا بفـتح الاعتمـادات المستندية والحوالات الخارجية (الصادرة والواردة).

Nr	Correspondent Bank	Country
1	Al Salam Bank BSC	Bahrain
2	DBS Bank Ltd	China
3	Croatia Banka dd	Croatia
4	Banque Misr	Egypt
5	BIA Bank	France
6	DBS Bank Ltd	India
7	Banca Popolare di Sondrio	Italy
8	Bank Al Etihad	Jordan
9	Bank of Jordan	Jordan
10	Capital Bank of Jordan	Jordan
11	Jordan Commercial Bank	Jordan
12	Jordan Ahli Bank	Jordan
13	Jordan Islamic Bank	Jordan
14	Safwa Islamic Bank	Jordan
15	The Housing Bank for Trade & Finance	Jordan
16	Bank Al BILAD	KSA
17	Bank of Beirut	Lebanon
18	BBAC Sal	Lebanon
19	First National Bank S.A.L	Lebanon
20	PKO Bank Polski SAW	Poland
21	DBS Bank Ltd	Singapore
22	Ares Bank	Spain
23	Aktif Yatirim Bankasi AS	Türkiye
24	AL baraka Turk Katilim Bankasi	Türkiye
25	Destek Yatırım Bankası A.Ş	Türkiye
26	Golden Global Bank	Türkiye
27	TURKIYE IS BANKASI AS	Türkiye
28	Misyon Bank	Türkiye
29	Nurol Yatirim Bankasi AS	Türkiye
30	Turkiye Vakiflar Bankasi TAO	Türkiye
31	Turkiye Ziraat Bankasi A.S	Türkiye
32	Vakif Katilim Bankasi A.S	Türkiye

33	Ziraat Katilim Bankasi A.S	Türkiye
34	Abu Dhabi Islamic Bank	UAE
35	Arab African International Bank	UAE
36	Banque Misr SAE	UAE
37	First Abu Dhabi Bank	UAE

5- الاستيـــراد والصـــادرات:-

لم يزاول المصرف أي نشاط استيرادي او تصديري لحسابه الخاص خلال السنة 2025 ، وان جميع المشتريات من موجودات (اثاث واجهزة حاسوب وادوات احتياطية) هي من داخل العراق وعن طريق لجان مشتريات .

6- السيـــاســـة المحـــاسبيـة:-

تمسك حسابات المصرف وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وكأساس في تسجيل البيانات المحاسبية وترحيلها وتبويبها وضمن تعليمات البنك المركزي العراقي ولوائحه التنظيمية. وتم اعداد البيانات وفقاً للمعايير الدولية خارج النظام.

ويعتمد المصرف مبدأ الاستحقاق كأساس لسياسته المحاسبية عند اعداد الحسابات الختامية مثل معالجة الايرادات والمصروفات، وفقا لهذا المبدأ عدا ارباح الاستثمارات والمشاركات التي سجلت ايراداً بتاريخ استلامها ،اما بالنسبة للاندثارات على الموجودات الثابتة فقد اعتمد المصرف طريقة القسط الثابت وبنسبة 20% سنويا على الموجودات الثابتة كافة وعلى المباني 2% سنويا عدا الاراضي، وحسب ماجاء في نظام الاندثار رقم (9) لسنة 1994، وقد تمت معالجة الحسابات المدينة والدائنة المتبادلة بين فروع المصرف باجراء المقاصة فيما بينها والتي اصبحت تنجز تلقائياً من السنة المالية 2012 بموجب نظام ICBS.

اما فيما يتعلق بالعملات الاجنبية فقد تم تقييمها حسب تعليمات البنك المركزي العراقي في نشرة الاسعار الصادرة عنه، وذلك سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي 1310 .

7- بيانات تفصيلية وادارية :

أ- الادارة التنفيذية

الأسماء	الجنسية	المناصب	تاريخ التعيين	الشهادة
زهفار عبد الرحيم طيب	عراقية	المدير المفوض	2023/05/23	بكالوريوس
يلماز اوغور اي	تركية	معاون المدير المفوض	2021/5/12	ماجستير
عمر نشأت محمد حتاملة	اردنية	مدير قسم المالية	21-Jul-25	ماجستير

زينب جمال محمد	عراقية	معاون مدير قسم المالية	20-Jul-12	بكالوريوس
كرم نشوان حازم	عراقية	مدير قسم تكنولوجيا المعلومات	11-Aug-25	بكالوريوس
بارانة علي شكر	عراقية	مدير قسم الموارد البشرية	17/9/2024	ماجستير
محمد شيركو عثمان	عراقية	مدير قسم الشؤون الادارية	15/09/2021	دبلوم
فهد حازم عبد الجبار	عراقية	مدير قسم المخاطر	20-Aug-25	بكالوريوس
كاروان حسن همزة	عراقية	مدير قسم الائتمان	13/8/2017	دبلوم
علي عبد الخالق خليل	عراقية	مدير قسم التسويق الرقمي	11/2/2024	بكالوريوس
مصطفى فاروق عثمان	عراقية	مدير قسم الخزينة والاستثمار	5/8/2015	ماجستير
لمى وعد شكر	عراقية	معاون مدير قسم الائتمان	1/7/2013	دبلوم
رامي كنج المنعم	سورية	مدير قسم العمليات	7/1/2018	ماجستير
نوفان صباح يوسف	عراقية	مدير قسم الشمول المالي	27/1/2019	دبلوم
مصطفي اكجي	تركية	مدير القسم الدولي	5-Oct-25	بكالوريوس
ساكفان مرعي سليمان	عراقية	مدير القسم القانوني	8/11/2025	بكالوريوس
أمين سليمان بركات	سورية	مدير قسم التدقيق الداخلي	7-Aug-22	بكالوريوس
مهند مظهر جواد	عراقية	مدير قسم الإبلاغ عن غسيل الأموال وتمويل الارهاب	1-Jan-26	بكالوريوس
امجد رجا رضوان بطاينة	اردنية	مدير قسم الامتثال	2025/21/12	ماجستير

ب-عدد الموظفين لغاية 2025/12/31

الموظفين	العدد
عدد الموظفين	400
الموظفين العراقيين	358
الموظفين الاجانب	42
الموظفين المشمولين بالضمان الاجتماعي	337

ث- الشهادات :-

الشهادة	العدد
دكتوراة	1
ماجستير	19
بكالوريوس	367
دبلوم	12
اعدادية	7
متوسطة	2
الابتدائية	3

الدورات التدريبية :

تولي الادارة اهمية كبيرة لتدريب العاملين كل في مجال اختصاصه بهدف رفع مستوى الاداء ولتحقيق هذا الهدف تسعى الادارة لاشراك الموظفين في دورات تدريبية اينما اتيحت والجدول ادناه يوضح عدد الدورات وعدد المشاركين فيها كما في 2025/12/31:

ت	أسم الدورة	مكان انعقاد الدورة+الجهة المنظمة للدورة	عدد المشاركين
1	خبير معتمد في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وتغيير المناخ	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
2	دورة تدريبية داخلية حول كيفية التعامل مع الزبائن	دورة تدريبية داخلية منظمة من قبل المصرف RTالاقليم التجاري	8
3	ورشة تدريبية لغرض تعزيز وتحسين الجوانب التنظيمية والرقابية المتعلقة بعمل قسم ادارة المخاطر	البنك المركزي العراقي دائرة الرقابة على المصارف	2
4	ادارة خدمات الشركات في المصارف	مؤسسة بيت الحكمة للتدريب والأستشارات BHTC	8
5	دورة تأهيلية للحصول على شهادة اخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب CAMS	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
6	الشمول المالي والثقافة المالية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	2
7	الدورة التاسعة للمعرض والمؤتمر السنوي للمالية والخدمات المصرفية	IFEX | PIO TECH	3

8	اليات ابرام العقود للمعاملات المصرفية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	2
9	دورة تدريبية حول تطبيق مصرفنا	رابطة المصارف الخاصة العراقية	1
10	اداة المخاطر في تمويل المشاريع الأنتمائية	مؤسسة بيت الحكمة للتدريب والأستشارات BHTC	6
11	شهادة اختصاصي معتمد في ادارة المخاطر CRMS	مؤسسة بيت الحكمة للتدريب والأستشارات بالتعاون مع مركز التدريب المالي BHTC	2
12	حسابات الخاملة والنظام الالكتروني الخاص بها	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	3
13	الية مراجعة الحسابات وتدقيق الميزانيات	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	2
14	ادارة المخاطر المصرفية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
15	تطبيق انظمة الجودة الشاملة في ادارة تقنية المعلومات ISO2000	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
16	تطبيق انظمة الجودة الشاملة في ادارة تقنية المعلومات ISO2001	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
17	تطبيق انظمة الجودة الشاملة في ادارة تقنية المعلومات ISO2002	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
18	البرنامج التأهيلي للحصول على شهادة مدير امتثال معتمد CCM	IBTS |Iraqna	1
19	افضل الممارسات الاحترافية لإدارة وتطوير رأس المال البشري	Optimal Academy	1
20	مقررات لجنة بازل والتقييم الذاتي لكفاية رأس المال ICAAP وفق الدعامة الثانية من بازل 3	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
21	تأهيلية للحصول على شهادة مدير فرع مصرفي معتمد CBBM	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	2
22	مدقق داخلي معتمد CIA الجزء الاول، الجزء الثاني، الجزء الثالث	مؤسسة بيت الحكمة للتدريب والأستشارات BHTC	12

23	الامتثال المصرفي وقرارات الحظر والعقوبات الدولية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	2
24	الشمول المالي والتنمية الاقتصادية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	3
25	إجراءات التقييم الوطني والقطاعي	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
26	مخاطر عدم الامتثال	اتحاد المصارف العربية	4
27	اجتماع تداولي	قاعة مركز الدراسات المصرفية	1
28	ورشة عمل لشرح نتائج تحديث تقييم مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب	مكتب المكافحة بالتضامن مع منظمة (GIZ)	1
29	الركيزة الثالثة لمقررات بازلIII: متطلبات الإفصاح والشفافية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	2
30	ورة تأهيلية للحصول على شهادة اخصائي إدارة مخاطر ائتمان معتمد (CCRMS)	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
31	ساسيات اصدار ومتابعة وتدقيق خطابات الضمان	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
32	Mastercard EDGE 2025	Master Card	1
33	راجعة وتحديث الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة المخاطر	قاعة مركز الدراسات المصرفية	1
34	الورشة التدريبية لمناقشة الضوابط الرقابية لخاصة بالتقييم الداخلي لمعيار كفاية رأس المال ICAAP	قاعة مركز الدراسات المصرفية	1
35	السياسات الامتثال للجرائم المالية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	2
36	اجراءات التقييم الوطني والقطاعي	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
37	سياسات واجراءات الموارد البشرية الفعالة	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
38	ورشة اعداد استراتيجية الشمول المالي	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1

39	الامتثال المصرفي وقوانم الحظر والعقوبات الدولية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1
40	التطبيقات والمفاهيم الحديثة في ادارة المخاطر المصرفية/ مستوى اساسي	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	2
41	الشمول المالي وخدمة الزبائن	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	1

- **الهيكل التنظيمي للمصرف :**

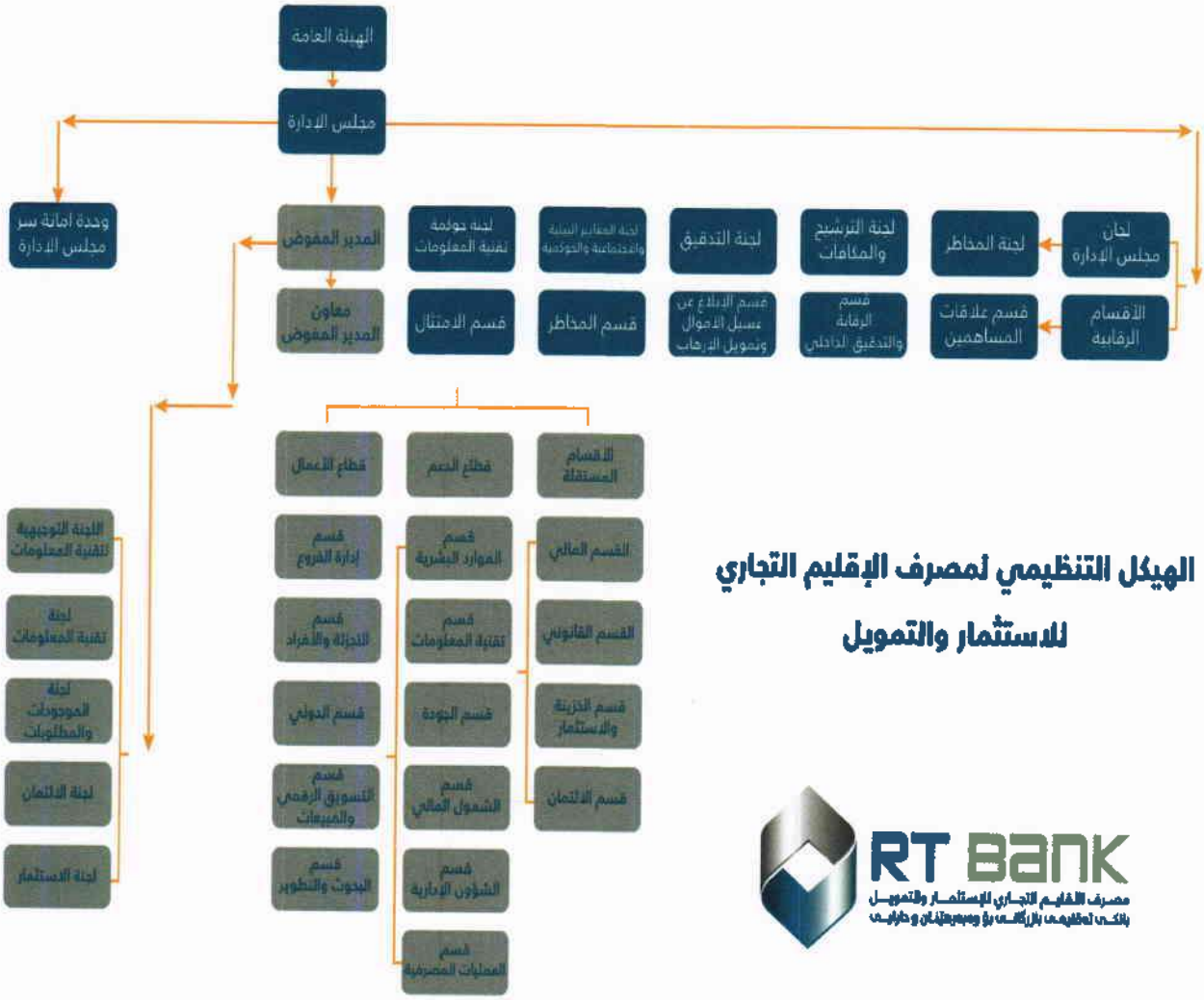

الهيكل التنظيمي لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

RT BANK
مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل

- **المسؤولية الاجتماعية :**

تقع المسؤولية الاجتماعية ضمن رؤى وأهداف مصرفنا والتي تأتي مكملة لدوره في دعم الاقتصاد الوطني باعتباره جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع العراقي، إذ يحرص مصرفنا على تبني خطة واضحة للمسؤولية الاجتماعية تضم عدداً من القطاعات الهامة بما يسهم في تطويرها وتنميتها وبما ينعكس إيجاباً على دورها التنموي والمجتمعي على حد سواء.

وقد بدأ المصرف بتبني قطاع الرياضة في سنة 2024 وعلى أمل ان نتبنى في سنة 2025 المزيد من القطاعات الاخرى حيث قدم المصرف دعما ماليا لنادي آكاد الرياضي لفريقه النسوي بكرة الطائرة وهو بطل العراق بكرة الطائرة النسوية حيث احرز المركز الاول لعدة سنوات واخرها بطولة العراق لسنة 2024 وقد شارك الفريق بالكثير من البطولات العربية ممثلا عن اندية العراق بكرة الطائرة النسوية وقد ابرم المصرف عقدا مع النادي كداعم رئيسي وتوفير المستلزمات الرياضية لفريق الطائرة النسوي دعما من المصرف للفريق خلال مشاركاته ونشاطاته في البطولات المحلية والعربية.

الاطراف الرئيسية في المصرف

هيكل مجلس الادارة
وميثاقه وطريقة عمله

- **مجلس الإدارة وميثاق مجلس الإدارة / ويتضمن ما يلي:**

1. تشكيل مجلس الإدارة والاستقلالية
2. دور مجلس الإدارة واعضاءه والمسؤولية والادوار لكل واحد منهم والاجراءات المتبعة من قبل المجلس للقيام بواجباته.
3. دور رئيس مجلس الادارة
4. دور المدير المفوض
5. دور امين سر مجلس الادارة
6. عضوية مجلس الإدارة

7. الغرض من تشكيل لجان مجلس الإدارة ومواثيقها وصلاحياتها ومسؤولياتها وشروط تعيين رؤساء واعضاء اللجان.
8. اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس (النصاب القانوني،التصويت، المحاضر).
9. الوصول إلى الإدارة والمشورة المستقلة .
10. التدريب التعريفي والتدريب المستمر .
11. مراجعة الأداء.
12. مهارات الأعضاء ومتطلبات الخبرة
13. متطلبات إعداد تقارير مجلس الإدارة وعملية تقييم اللجان.

- **تشكيل مجلس الإدارة :**

1- ان مجلس إدارة المصرف هو صانع القرار النهائي للمصرف وهو المسؤول عن الإشراف على الإدارة السليمة والحكيمة للمصرف والمؤسسات التابعة له، ويتسم بالمهنية والكفاءة و يتمتع بمجموعة من المهارات والمعارف والخبرات اللازمة للوفاء بمسؤولياته، و أن أعضاء مجلس الإدارة قادرين على تطبيق الفكر الاستراتيجي على أي قضية وتحدي تفكير الآخرين بشكل بناء، كما أنهم يتمتعون بالمهارات والمعرفة والخبرات ، بما في ذلك في مجال تقنية المعلومات كما هي مطبقة في المؤسسات المالية وفي المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لضمان سلامة المصرف واستدامته.
2- تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة بعد ورود موافقة البنك المركزي العراقي لمدة أربع سنوات، مع امكانية إعادة انتخابهم لمدة أربع سنوات إضافية عند إعادة انتخابهم في اجتماع الهيئة العامة وفق مبدأ التصويت التراكمي والهدف الرئيسي من هذا الاسلوب هو زيادة فرص مساهمي الأقلية في التمثيل في مجلس الإدارة والحد من سيطرة مساهم معين على عضوية مجلس الإدارة.
3- مجلس الإدارة يضمن مشاركته بانتظام وتلقي المعلومات المتعلقة بقضايا واهتمامات المساهمين وأصحاب المصالح وفهمها والاستجابة لها.
4- يتألف مجلس الإدارة من (7) اعضاء ، (4) اعضاء هم من الاعضاء المستقلين وغير تنفيذين ، (3) من اعضاء المجلس من غير المستقلين وغير تنفيذين ، وعضو تنفيذي واحد، وهو المدير المفوض ، وأن مجلس الإدارة منظما و فعالا في إدارة المصرف.
5- لا يقل اعضاء مجلس الادارة عن سبعة أعضاء في جميع الأوقات، وأن اكثر من ثلث أعضاء مجلس الإدارة أعضاء من المستقلين غير التنفيذيين كما يتضمن مجلس الادارة اكثر من عضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لتمثيل مساهمي الأقلية، كما تتضمن تشكيلة المجلس امرأة واحدة من الاعضاء الاصليين وامراة واحدة في الاعضاء الاحتياط ، وهناك اعضاء يتمتع بمهارات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والمعرفة بشؤون تغير المناخ وعضو واحد له خبرة بمجال تقنية المعلومات والاتصالات.
6- أن جميع أعضاء مجلس إدارة المصرف من المقيمين في العراق.
7- جميع أعضاء مجلس الإدارة والمستقلين منهم محددة أدوارهم.

8- تتضمن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وفقا للقوانين والضوابط، وهم أمناء ويتمتعون بالنزاهة، وألتزامهم بالممارسات السليمة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومكافحة الفساد وقواعد السلوك الوظيفي وسياسات تضارب المصالح.

9- أن أعضاء مجلس الإدارة مناسبين للعمل المصرفي ومستقلين بما فيه الكفاية ويتمتعون بالمهارات والخبرات والخلفيات المتنوعة، التي تمكنهم من الإشراف على استراتيجيات المصرف وأهدافه وإدارة أعمال المجلس وعضوية لجان مجلس الإدارة ومراقبة مخاطر المصرف، بما في ذلك المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمخاطر المتعلقة بالمناخ.

10- تتم مراجعة تشكيل مجلس الإدارة سنويا لضمان التحديث والتعاقب الوظيفي، ويشمل ذلك مدة العضوية والمعرفة والخبرة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية وأنظمةالدفع والتخطيط الاستراتيجي والاتصالات وتقنية المعلومات والمخاطر والفرص للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية وتنظيم المصرف والتدقيق والامتثال، واذا أقتضى الامر فان مجلس الإدارة يستعين باستشاريين لاستكمال مهاراته.

11- انتخب مجلس الإدارة رئيسا من الاعضاء غير المستقلين وهو ليس مديرا مفوضا بنفس الوقت وايضا تم انتخاب نائب للرئيس الذي يتولى مهام الرئيس في غياب الرئيس أو في حال عدم قدرته على رئاسة اجتماع مجلس الإدارة.

12- رئيس مجلس الإدارة مسؤولا عن قيادة مجلس الإدارة وفقا لأعلى معايير الحوكمة.

13- يقوم مجلس الإدارة بمراجعة دورية وإتاحة الموارد بانتظام لضمان احتفاظ أعضاء مجلس الإدارة بالمهارات والمعرفة والإلمام بأعمال المصرف للوفاء بواجباتهم. وملتزم بتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة بما لا يقل عن دورتين تدريبيتين على الأقل سنويا في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والشؤون المالية المتعلقة بالمناخ.

- **مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم :**

أ- اختيار أعضاء مجلس الإدارة

1- جميع اعضاء المجلس مستوفين للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في قانون المصارف النافذ وأي اشتراطات تتعلق بحوكمة المصارف.

2- لجنة الترشيح والمكافآت في مجلس الإدارة مسؤولة عن وضع وتنفيذ الإجراءات الواجبة المناسبة لترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة.

3- ان جميع أعضاء مجلس الإدارة حاصلين على شهادات جامعية ومن ذوي الخبرة في القطاع المصرفي/المالي.

ب- استقلالية مجلس الإدارة

1- جميع أعضاء مجلس الإدارة قادرين على اتخاذ قرارات مستقلة بما يحقق مصلحة المصرف .

2- لا يشاركون أعضاء مجلس الإدارة في أي قرار قد يضع مصلحته أو مصالح أي طرف آخر فوق مصالح المصرف.

3- جميع أعضاء مجلس الإدارة ملتزمين بعمليات اتخاذ القرارات الجماعية لمجلس الإدارة ومناقشة القضايا بصراحة وبشكل بناء وإتاحة حرية المناقشة أو الاعتراض على الآراء المطروحة في الاجتماعات.
4- اعضاء مجلس الإدارة ليسوا مدققين أو شركاء أو موظفين لدى مراقب الحسابات الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاثة الأخيرة قبل انتخابه عضوا في مجلس الإدارة .
5- لا يعمل اي عضو مجلس الإدارة مستشارا للمصرف.
6- ليس هناك اية تسهيلات ائتمانية لاي عضو من اعضاء المجلس ولا ضامنا لتسهيلات ائتمانية.
7- اعضاء المجلس كافة ليسوا اعضاء في مجالس إدارات شركات مساهمة أو عامة سواء بصفتهم الشخصية أو بصفتهم ممثلين لكيان قانوني.
8- اعضاء مجلس الإدارة كافة ليسوا مسؤولين إداريين أو موظفين أو مدراء مفوضين في مصارف اخرى.
9- لا يوجد لأي عضو من اعضاء مجلس الإدارة له صلة قربى أو تربطه صلة قرابة من أي نوع أو درجة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية الآخرين.
10- جميع اعضاء مجلس الإدارة ليسوا من كبار المساهمين في المصرف.
11- جميع اعضاء مجلس الإدارة لا يمتلكون اسهم بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك ملكية أفراد أسر المساهمين أو الأشخاص المرتبطين به أكثر من 2 % من أي مؤسسة من أي نوع أو درجة.

- **واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة :**

1. مجلس الإدارة مسؤولا بشكل جماعي عن القيادة الأخلاقية والريادية والتوجيه والرقابة على المصرف ويشرف على الإدارة التنفيذية، ويوافق على أطر دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصرف.
2. عمل مجلس الادارة على تعزيز ثقافة المصرف وهدفه وقيمه في جميع فروع المصرف، ودمجها في إطار من السياسات والإجراءات والضوابط من أجل وضع ضوابط داخلية ومالية فعالة وإدارة حكيمة للمخاطر، وإدارة فعالة لمخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بما في ذلك المخاطر المالية، والامتثال لجميع القوانين والضوابط المعمول بها.
3. اعتماد القيم الجوهرية للمصرف التي ترسخ ثقافة القيم الأخلاقية العالية والنزاهة والسلوك المهني واستدامة المصرف لدى جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعمليات المصرف وموظفيه.
4. اعتماد وضمان الالتزام بمدونة قواعد السلوك الوظيفي وتضارب المصالح وسياسات المصرف في المجال البيئي والاجتماعي والتي تم نشرها على الموقع الإلكتروني للمصرف، وعلى أعضاء مجلس الإدارة كافة تقديم إقرار سنوي خطي بالمصالح التي قد تكون متصورة أو قد تكون مصدرا لتضارب المصالح، ويجب تحديث الإقرار مع تغير الظروف.

5. نشر ميثاق رسمي يحدد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، ويميز الميثاق أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة عن أدوار ومسؤوليات الإدارة التنفيذية، ويشتمل الميثاق إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأداء أعضاء مجلس الإدارة، ولمجلس الإدارة دورا نشطا في توجيه سياسات وممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والإشراف عليها، ودرجها بانتظام في جدول أعماله ومناقشاته.
6. وضع وتوثيق واعتماد ونشر سياسة تفويض الصلاحيات التي تنص على بعض الأمور التي تتمتع فيها الإدارة التنفيذية بالسلطة والصلاحيات وحدود الصلاحيات المفوضة من قبل المجلس، لدى المجلس آليات لمراقبة ممارسة السلطة المفوضة، ولا يمكن للمجلس إلغاء مسؤوليته عن الإشراف على المهام المفوضة للإدارة التنفيذية.
7. تحديد تفويض الصلاحيات والسلطات التنفيذية لأنشطة المصرف سواء كان المدير المفوض أو الإدارة التنفيذية، وذلك بالنسبة لجميع المعاملات المصرفية وتقديم الائتمان وتوقيع الحوالات والشيكات والضمانات والسندات والقروض والرهن وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
8. وضع سياسة الصلاحيات والمخولة وتوثيقها واعتمادها والتي سيحتفظ بها لقرارته فقط.
9. الموافقة على خطط المصرف بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف والغايات الاستراتيجية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والمناخ، و يأخذ مجلس الإدارة بنظر الاعتبار آراء أصحاب المصلحة الأساسيين في المصرف عند الموافقة على خطط المصرف، وصدر مجلس الإدارة تعليماته الى للإدارة التنفيذية لتنفيذ الخطط وإدارة ومراقبة عمليات المصرف اليومية.
10. المشاركة بفعالية في وضع الأطار والأنظمة ذات الصلة بالاستراتيجية وتقبل المخاطر والموافقة عليها، وفي تحديد الغرض والقيم المؤسسية ونهج المصرف في الاستدامة والمخاطر للمعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة، وتشمل الأنظمة نظام الإدارة البيئية والاجتماعية ونظام إدارة المخاطر للمعاييرالبيئية والاجتماعية الذي يتناسب مع تعقيدات المصرف، ويتوافق مع المبادئ المعترف بها دوليا، ويشكل جزءا من نظام إدارة المخاطر على مستوى المصرف.
11. التأكد من أن المصرف لديه سياسة استدامة متوافقة مع مبادئ الاستدامة وخارطة طريق التمويل المستدام للبنك المركزي العراقي(2023 - 2029)والمعاييروالممارسات الدولية ومعتمدة من مجلس الإدارة ومنشورة ومتاحة للجمهور مع التركيز على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتي تشمل نهجا لتغير المناخ.
12. يحدد مجلس الإدارة أصحاب المصالح الماديين الأساسيين والإبلاغ عنهم، وفهم احتياجاتهم واهتماماتهم والنظر في الشؤون المادية المتعلقة بالمعايير البيئة والاجتماعية بما في ذلك تغير المناخ وتأثيراتها على أعمال المصرف.
13. الموافقة على الاستراتيجية متوسطة وقصيرة الأجل والخطط قصيرة الأجل.

14. مراجعة تنفيذ الاستراتيجية وقياس الأداء وفقا للخطة، ويشرف على المشاريع الرأسمالية الكبرى والاستثمارات وعمليات الاستحواذ والاندماج أو التخلص من الأصول، ويتولى مجلس الإدارة دعم الإدارة التنفيذية لتعزيز القيمة المستدامة للمساهمين وأصحاب المصالح.
15. مناقشة واعتماد ومراقبة الخطط والميزانية السنوية لأنشطة المصرف وتحقيق هذه الخطط الاستراتيجية ويتلقى المجلس تقارير إدارية منتظمة عن أنشطة المصرف.
16. اعتماد سياسة لمراقبة أداء الإدارة التنفيذية من خلال وضع مؤشرات ونتائج الأداء الرئيسية التي تحدد وتقيس وتساعد في مراقبة أداء المصرف، ومجلس الإدارة يراقب الأداء مقابل الأهداف المحددة.
17. تحديد مدى تقبل المخاطر، بما في ذلك مخاطر السيولة في المصرف، وإبلاغ الإدارة التنفيذية بذلك ويوافق المجلس على خطة رأس المال السنوية وأي تغييرات في هيكل رأس مال المصرف.
18. اعتماد النظم السليمة لإدارة المخاطر ومراقبتها، بما في ذلك المخاطر للمعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة ESG والرقابة الداخلية وإدارة عمليات المصرف، وأن مجلس الإدارة مسؤولا عن ضمان استمرار إجراءات الرقابة والأمن المصرفي، بما في ذلك الوضع المالي للمصرف وسمعته ومسؤولية في تنفيذ متطلبات البنك المركزي العراقي، ويضمن مجلس الإدارة وجود أدوات وأنظمة مناسبة وفعالة لدمج الاستدامة والمخاطر المتعلقة بالمناخ في مخاطر المصرف والأنظمة التي تحدد جميع مخاطر المصرف وقياسها وإدارتها أو التخفيف من حدتها ومراقبتها.
19. يراقب مجلس الإدارة تنفيذ إدارة المخاطر وتقبل المخاطر، بما يضمن عدم تعرض المصرف لمخاطر عالية وإدارتها بحكمة، وتشمل مراقبة مجلس الإدارة لادارة المخاطر المخاطر البيئية، لا سيما تلك المتعلقة بشؤون تغير المناخ والمخاطر الاجتماعية ومخاطر الحوكمة، ويطلب مجلس الإدارة من إدارة المخاطر تحديد المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وتحديد حجمها.
20. ضمان إدارة المصرف بما يتوافق مع جميع القوانين والضوابط المعمول بها والسياسات الداخلية للمصرف، وبالتوصية الى الادارة التنفيذية بتعميم السياسات والإجراءات الداخلية على جميع مستويات الموظفين، و مراجعتها وتحديثها بانتظام.
21. يتاكد مجلس الادارة من أن أهداف الاستدامة وسياساتها وأنشطتها يتم إبلاغها بوضوح في جميع أفرع المصرف وبشكل علني للمستثمرين وزبائن المصرف وأصحاب المصالح الآخرين.
22. ضمان بناء قدرات موظفي المصرف وتدريبهم سنويا على مستوى موظفي المصرف فيما يتعلق بالتدريبات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والاثر المالي لتغير المناخ.
23. ضمان الامتثال للمعاييرالدولية بأنشطة المصرف وعملياته خاصة المتعلقة بإعداد التقارير المالية وغير المالية للشركات.
24. الموافقة على القوائم المالية الدورية والختامية وأرباح الأسهم وتخصيص الأسهم وقواعد التعامل في أسهم المصرف وأي تغيير كبير في السياسات أو الممارسات المحاسبية والإبلاغ عنها.

25. الموافقة على متطلبات إعداد التقارير السنوية لبطاقة الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة المؤسسية المصرفية بما في ذلك تقديم الأدلة المطلوبة ذات الصلة والإبلاغ عنها.
26. الموافقة على سياسة الأداء والمكافآت الخاصة بالمصرف وسياسة المكافآت الخاصة برئيس مجلس الإدارة واعضاء مجلس الادارة التنفيذيين واعضاء المجلس المستقلين. ويجب أن تضمن هذه السياسة دمج جدول أعمال الاستدامة في نظام تقييم أداء المصرف.
27. التأكد من أن المصرف يطبق نظاما قويا للرقابة الداخلية.
28. التأكد من تمتع أعضاء مجلس الإدارة بمجموعة من المهارات اللازمة للإدارة الفعالة والحكيمة للمصرف ويتطلب ذلك تدريبا سنويا وتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة التي يجب الإبلاغ عنها في التقرير السنوي .
29. تعيين المدير المفوض للمصرف والموافقة على شروط تعيينه بعد ورود موافقة البنك المركزي العراقي .
30. موافقة المجلس على اختيارات المدير المفوض للمرشحين الذين سيشغلون المناصب القيادية في الإدارة التنفيذية، وتكون التعيينات في المناصب القيادية على أساس الجدارة، بما في ذلك المناصب(مدير إدارة المخاطر، وامين سر مجلس الإدارة) ويجب أن يتلقى المجلس تقريرا سنويا عن الأداء السنوي لهؤلاء المعينين الرئيسيين.
31. تشكيل خمس لجان تابعة لمجلس الإدارة (التدقيق، المخاطر، والترشيح والمكافآت، حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة)على أن تتألف من أعضاء مجلس الإدارة فقط، ويجب أن يوافق مجلس الإدارة على اختصاصات ونطاق عمل وعضوية كل لجنة من لجان مجلس الإدارة .
32. ان المجلس مسؤولا عن الإفصاح الدقيق والصادق والعادل للبنك المركزي العراقي، بما في ذلك تقارير بطاقة الأداء السنوية المقدمة إلى البنك المركزي العراقي وإلى المساهمين وأصحاب المصالح، ويجب على مجلس الإدارة الموافقة على الوثائق المطلوبة من قبل الجهات التنظيمية الخارجية، ويجب على مجلس الإدارة أن يكون مسؤولا عن إعداد تقارير دقيقة حول الالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وان رئيس مجلس الادارة والمدير المفوض يوقعان على دقة أي تقارير تقدم إلى البنك المركزي العراقي بشأن الالتزام بدليل المعايير باعتبارها دقيقة بعد مراجعة وتوصية لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة.
33. المراجعة السنوية والمصادقة على الاستقلالية والكفاءة المبدئية والمستمرة لمراقب الحسابات الخارجي وكفاءته، و مجلس الإدارة يقدم توصياته إلى المساهمين بشأن تعيين أو إقالة المدقق الخارجي.
34. ضمان ألا تتجاوز مدة التعاقد مع شريك التدقيق الخارجي ومؤسسة التدقيق الخارجية مدة (5) سنوات، وفقا لقانون المصارف النافذ.
35. تمكين المدقق الخارجي من توضيح الأمور بشكل مباشر مع مجلس الإدارة ككل.

36. القيام من خلال توصيات لجنة التدقيق، بتعيين المدقق الداخلي والإشراف عليه وإقالته إذا لزم الأمر، وتحدد لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مكافأة المدقق الداخلي وتقيّم أداءه سنويا، ويقدم المدقق الداخلي تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
37. اعتماد ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك إدارة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية للمصرف، ومراجعتها سنويا، ويصادق مجلس الإدارة في التقرير السنوي على كفاية الأنظمة، كما ان مجلس الإدارة يتاكد من قيام المدقق الداخلي بالتعاون مع المدقق الخارجي المستقل، بمراجعة هذه الأنظمة سنويا على الأقل.
38. التأكد من وجود واستخدام نظم معلومات إدارية وتقنية كافية وموثوقة تغطي جميع أنشطة المصرف.
39. نشر ثقافة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الجيدة في المصرف وحث جميع الموظفين والإدارة التنفيذية على تطبيق ممارساتها وحضور الدورات التدريبية في هذا الصدد، مع ضمان تشجيع المصرف لعملائه على تطبيق ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في مؤسساتهم.
40. التأكد من تضمين السياسة الائتمانية للمصرف شرط تطبيق ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الجيدة في المصرف لعملائه من الأفراد والمؤسسات.
41. اتخاذ التدابير للفصل بين سلطات المساهمين الذين لديهم" حصة مؤهلة "من جهة و"الإدارة التنفيذية "من جهة أخرى، وذلك لتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الجيدة وإيجاد الآليات المناسبة للتخفيف من تأثير المساهمين ذوي" الحيازة المؤهلة .
42. اعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف الذي يحدد التسلسل الإداري والمسؤوليات الواضحة.
43. وضع خطة تعاقب معتمدة لمجلس الإدارة لضمان التجديد، وخطة تعاقب للرئيس التنفيذي ولمناصب الإدارة التنفيذية الرئيسية، ويجب مراجعة خطط التعاقب على أساس سنوي.
44. التأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالضوابط والمسؤوليات الرسمية فيما يتطق بمكافحة غسل الأموال والموقع الإلكتروني لمكتب مكافحة غسل الأموال، وتقتضي الالتزامات إجراء مراجعة يومية وتجميد لأموال الأشخاص المدرجين في قائمة الإرهابيين وإبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فورا.
45. إنشاء عملية تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة واعضاءه ولجانه بالنسبة للأهداف المحددة، وتقديم تقرير موجز عن النتائج وما يترتب على ذلك من خطط تحسين مجلس الإدارة واعضاء المجلس في التقرير السنوي.
46. ضمان تنفيذ قرارات الهيئة العامة.
47. الإشراف على السياسات والعمليات والتأكد من وجود سياسات وعمليات للإفصاح العام عن جميع الشؤون الجوهرية للسوق بجودة عالية وفي الوقت المناسب وبدقة، بما في ذلك شؤون حوكمة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمساهمين وأصحاب المصالح ولشفافية عمليات المصرف.
48. إتاحة تقرير سنوي شامل للمساهمين وأصحاب المصالح ويتضمن القوائم المالية الكاملة للمصرف.

49. تطوير سياسة واجراءات الاتصال والعمليات التي تتطلب سلطة مجلس الإدارة للإيداعات والإيداعات التنظيمية الرئيسية والاختصاصات الأخرى، وموافقة مجلس الإدارة على النشرات والبيانات والإصدارات الصحفية المهمة.
50. التاكد من أن المصرف يوفر للبنك المركزي العراقي المعلومات الحالية المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والهيئات العامة والإدارات التنفيذية للمصرف المؤسسات التابعة له داخل العراق وخارجها، وينبغي توفيرها على الأقل على أساس نصف سنوي وعند حدوث تعديلات.
51. ضمان مراعاة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية كجزء من عمليات الاعتماد والموافقة على الائتمان المصرفي.

ضوابط ترشيح مجلس الادارة :

1. مجلس الإدارة يضمن مشاركته بانتظام وتلقي المعلومات المتعلقة بقضايا واهتمامات المساهمين وأصحاب المصالح وفهمها والاستجابة لها.
2. يتألف مجلس الإدارة من اعضاء مجلس ادارة غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية من اعضاء المجلس المستقلين، باستثناء عضو مجلس ادارة واحد، وهو المدير المفوض، و أن مجلس الإدارة منظما و فعالا في إدارة المصرف.
3. يبلغ عدد اعضاء مجلس الادارة سبعة أعضاء (اصليين) ، وأن اكثر من ثلث أعضاء مجلس الإدارة أعضاء من المستقلين غير التنفيذيين كما يتضمن مجلس الادارة اكثر من عضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لتمثيل مساهمي الأقلية، كما تتضمن تشكيلة المجلس امرأة واحدة من الاعضاء الاصليين وامراة واحدة في الاعضاء الاحتياط ، وهناك اعضاء يتمتعون بمهارات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والمعرفة بشؤون تغير المناخ وعضو واحد له خبرة بمجال تقنية المعلومات والاتصالات.
4. أن جميع أعضاء مجلس إدارة المصرف من المقيمين في العراق.
5. جميع أعضاء مجلس الإدارة والمستقلين منهم محددة أدوارهم ومثبتة في التقرير السنوي ومنشور على الموقع الإلكتروني للمصرف.
6. تتضمن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وفقا للقوانين والضوابط، وهم أمناء ويتمتعون بالنزاهة، والتزامهم بالممارسات السليمة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومكافحة الفساد وقواعد السلوك الوظيفي وسياسات تضارب المصالح.
7. أن أعضاء مجلس الإدارة مناسبين للعمل المصرفي ومستقلين بما فيه الكفاية ويضم في تشكيله مجموعة من المهارات والخبرات والخلفيات المتنوعة، ويتمتعون بالمهارات التي تمكنهم من الإشراف على استراتيجيات المصرف وأهدافه وإدارة أعمال المجلس وعضوية لجان مجلس الإدارة ومراقبة مخاطر المصرف، بما في ذلك المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمخاطر المتعلقة بالمناخ.

8. تتم مراجعة تشكيل مجلس الإدارة سنويا لضمان التحديث والتعاقب الوظيفي، ويشمل ذلك مدة العضوية والمعرفة والخبرة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية وأنظمةالدفع والتخطيط الاستراتيجي والاتصالات وتقنية المعلومات والمخاطر والفرص للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية وتنظيم المصرف والتدقيق والامتثال، واذا اقتضى الامر فان مجلس الإدارة يستعين باستشاريين لاستكمال مهاراته.

9. انتخب مجلس الادارة الجديد رئيسا من بين اعضاءه المستقلين بتاريخ 2024/7/9 وهو ليس مديرا مفوضا بنفس الوقت وايضا تم انتخاب نائب للرئيس الذي يتولى مهام الرئيس في غياب الرئيس أو في حال عدم قدرته على رئاسة اجتماع مجلس الإدارة.

10. رئيس مجلس الإدارة مسؤولا عن قيادة مجلس الإدارة وفقا لأعلى معايير الحوكمة.

11. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة دورية وإتاحة الموارد بانتظام لضمان احتفاظ أعضاء مجلس الإدارة بالمهارات والمعرفة والإلمام بأعمال المصرف للوفاء بواجباتهم. وملتزم بتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة بما لا يقل عن دورتين تدريبيتين على الأقل سنويا في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والشؤون المالية المتعلقة بالمناخ.

- **مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم :-**

تم اختيار اعضاء المجلس بموجب المتطلبات القانونية المنصوص عليها في قانون المصارف النافذ وأي اشتراطات تتعلق بحوكمة المصارف ، ان لجنة الترشيح والمكافآت في مجلس الإدارة مسؤولة عن وضع وتنفيذ الإجراءات الواجبة المناسبة لترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة.كما ان جميع أعضاء مجلس الإدارة حاصلين على شهادات جامعية على الاقل وثلثا الأعضاء من ذوي الخبرة في القطاع المصرفي/المالي.

بالاضافة الى ذلك تم مراعاة عدم وجود ا ي عضو من بين اعضاء مجلس الإدارة وبنفس الوقت عضوا في مجلس الإدارة أو مديرا مفوضا أو مديرا إقليميا أو موظفا في أي مصرف آخر داخل العراق أو يشغل أكثر من ثلاث عضويات أخرى في مجالس ادارات مؤسسات أخرى.

- **استقلالية مجلس الإدارة :-**

52. جميع أعضاء مجلس الإدارة قادرين على اتخاذ قرارات مستقلة بما يحقق مصلحة المصرف .
53. ان أعضاء مجلس الإدارة ملتزمين بعدم المشاركة في أي قرار قد يضع مصلحته أو مصالح أي طرف آخر فوق مصالح المصرف.
54. جميع أعضاء مجلس الإدارة ملتزمين بعمليات اتخاذ القرارات الجماعية لمجلس الإدارة ومناقشة القضايا بصراحة وبشكل بناء و متاح لهم الحريةو المناقشة أو الاعتراض على الآراء المطروحة في الاجتماعات.
55. ليس من بين اعضاء مجلس الإدارة مدققا أو شريكا أو موظفا لدى مراقب الحسابات الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاثة الأخيرة قبل انتخابه عضوا في مجلس الإدارة.
56. ليس من بين اي عضو من اعضاء مجلس الادارة يشغل منصب مستشارا للمصرف.
57. ليس من بين اعضاء مجلس الإدارة له تسهيلات ائتمانية من المصرف، ولا ضامنا لتسهيلات ائتمانية.
58. ليس من بين اعضاء مجلس الإدارة عضوا في مجالس إدارات شركات مساهمة أو عامة سواء بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا لكيان قانوني.

59. ليس من بين اعضاء مجلس الإدارة يشغل منصبا أو مسؤولا إداريا أو موظفا أو مديرا مفوضا في أي مصرف آخر.
60. ليس من بين اعضاء مجلس الإدارة أو الأشخاص المرتبطين بهم كان موظفا في المصرف خلال السنوات الثلاثة السابقة.
61. ليس من بين اعضاء مجلس الإدارة من ذوي القربى أو تربطهم صلة قرابة من أي نوع أو درجة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية الآخرين.
62. ليس من بين اعضاء مجلس الإدارة أو من ينوب عنهم من كبار المساهمين في المصرف.
63. ليس من بين اعضاء مجلس الإدارة يمتلك اسهم بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك ملكية أفراد أسر المساهمين أو الأشخاص المرتبطين به أكثر من 2 % من أي مؤسسة من أي نوع أو درجة.

- **بيانات المجلس / يؤكد المجلس ما يلي :**

1. مسؤوليته عن تطبيق سياسات وممارسات دليل المعايير البينية و الحوكمة المؤسسية الجيدة وان المجلس والادارة التنفيذية على دراية تامة بمتطلبات هذ الدليل.
2. ان احدى الادوار والمهام التي عاتقه هو الاشراف على عمل الادارة التنفيذية ووضع الخطة الاستراتيجية وان الادارة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية والتقارير المقدمة الى المجلس .
3. ان (القيم الجوهرية ومدونة السلوك الوظيفي) للمصرف يوضحان خطوط للمسؤولية والمساءلة عن جميع انشطة المصرف بما في ذلك الثقافة والنزاهة والسلوك المهني. وان تقوم الادارة التنفيذية بنشرها في الموقع الالكتروني للمصرف.
4. الاستمرار بتطبيق التعليمات الواردة من البنك المركزي العراقي بانتخاب اعضاء المجلس في الهيئة العامة وان لايقل عدد الاعضاء عن (7) اعضاء وان لاتستمر عضويتهم لاكثر من (8) ثمان سنوات واستيفاء جميع الاعضاء للمتطلبات القانونية الاساسية.
5. تطبيق المبادىء التي انتهجها في تشكيلة المجلس والادوار المناطة لكل عضو من خلال تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس وتسمية اعضاءها من اعضاء المجلس واناطة المسؤوليات والمهام لكل عضو حسب عضويته في اللجان ومتابعة اعمال هذه اللجان بكل دقة
6. فصل مهامه والاداور الرئيسية والمسؤوليات عن مهام الادارة التنفيذية وبما يتماشى مع متطلبات ومواد دليل المعايير.
7. القيام بمتابعة الادارة التنفيذية بتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي صادق عليها وكذلك على الخطة التشغيلية وعلى المدير المفوض تقديم تقرير شهري الى المجلس يوضح فيه المنجز وغير المنجز من الخطة وبيان اسباب ذلك لوضع المعالجات لها .
8. يؤكد رئيس المجلس بدعمه القيم الاساسية للمصرف والتاكيد على مشاركة اعضاءه بدورات تدريبية في الحوكمة وان تقوم الادارة التنفيذية باشراك موظفي الادارات والاقسام والفروع في هذه الدورات.

9. اعترافه بمسؤوليته عن سمعة المصرف ومراقبته والامتثال لجميع القوانين واللوائح والارشادات والسياسات الداخلية ذات الصلة.
10. قيام الادارة التنفيذية بالالتزام بالمعايير الدولية في جميع انشطة المصرف وعملياته وتكليف لجان المجلس بتقديم تقرير شهري يبين فيه مدى قيام الادارة التنفيذية بتطبيق هذه المعايير.
11. قيام لجنة الترشيحات بالتنسيق مع قسم الموارد البشرية باعداد خطة احلال للمجلس والادارة التنفيذية وللجان المجلس وتتم مراجعتها سنويا .
12. قيام لجنة الترشيحات بتقديم التوصيات اللازمة الى المجلس بشان سياسة المكافات بما تتماشى مع تحقيق اهداف المصرف وتشرف على تنفيذها من قبل الادارة التنفيذية .
13. استمرار الادارة التنفيذية بالاطلاع وبشكل يومي على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ولجنة تجميد اموال الارهابيين .
14. قيام لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بتقديم تقييم سنوي للمجلس وخطة عمل لتحسين النقاط التي تحتاج الى تطوير.
15. العمل بمدونة السلوك الوظيفي المطبقة من المجلس والموظفين تتضمن سياسات تتطلب سرية المعلومات والتي تظهر سلوكيات مقبولة وغير مقبولة .
16. قيام لجنة التدقيق برفع توصياتها للمجلس بخصوص المدقق الخارجي لدى تعيينه لغرض مناقشة ذلك في اجتماعات المجلس ومن ثم رفع التوصيات الى الهيئة العامة للمصادقة على تعيينه.
17. استمرار لجنة التدقيق بالاجتماع مع المدقق الخارجي والاشراف عليه والتحقق من استقلاليته وان ترفع توصياتها للمجلس بخصوص تنفيذ الادارة التنفيذية توصيات المدقق الخارجي .
18. قيام لجنة المخاطر بتحديث سياسة المخاطر بحيث تتضمن وتسمح بالتحقيق في المخالفات والمعاقبة عليها وكذلك مراجعة انشطة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
19. قيام لجنة المخاطر برفع توصياتها على السيناريوهات المستخدمة لاختبارات الضغط للمصادقة عليها ايضا في المجلس وعرض نتائج اختبارات الضغط لمناقشتها في اجتماعات المجلس
20. قيام لجنة المخاطر بمراجعة السياسة الائتمانية والاشراف على تنفيذها والالزام بقرارات لجنة بازل.
21. ضرورة الاستمرار بالمراجعة السنوية لفعالية ممارسات ادارة المخاطر وانظمة الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك ضمن التقرير السنوي للمصرف لغرض اطلاع الهيئة العامة والمساهمين عليه.
22. نشر التقارير الفصلية المتعلقة بعمليات المصرف في موقع المصرف .
23. يتضمن التقرير السنوي الهيكل التنظيمي للمصرف وملخص انشطة كل لجنة من لجان المجلس.
24. اينشر التقرير السنوي باللغتين العربية والانكليزية في موقع المصرف.
25. استمرار الادارة التنفيذية بتطوير البيانات المالية والتقيد باحدث معايير التقارير المالية الدولية.
26. الالتزام بجميع قوانين وتعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي .
27. يتضمن القسم المخصص للحوكمة في موقع المصرف الالكتروني وكذلك في التقرير السنوي يتضمن مسؤولية مجلس الادارة عن حوكمة المصرف .

28.تنشر مواثيق لجان المجلس ، نسخة مدونة السلوك الوظيفي ، سياسة الابلاغ عن المخالفات ، سياسة تضارب المصالح في موقع المصرف الالكتروني ،كما يؤكد السيد رئيس المجلس بان تقوم الادارة التنفيذية باعلام البنك المركزي العراقي عن اي معلومات جوهرية مهمة تخص عمل المصرف ، بالاضافة الى ذلك يؤكد المجلس بان يتضمن التقرير السنوي بيانا واضحا باسماء المساهمين الذين يمتلكون 1% أو اكثر من الاسهم وهوية المساهم الذي يمتلك 5% أو اكثر من الاسهم ، وان يؤخذ بنظر الاعتبار مصالح المودعين والمساهمين واصحاب المصلحة المعنيين الاخرين في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به ، ونشر معلومات عن المساهمين في الموقع الالكتروني للمصرف والتوصية بقيام لجنة الترشيحات باعداد سياسة ترشيح وتعيين اعضاء جدد للمجلس للمصادقة عليها وتنفيذها وان تنشر هذه السياسة في موقع المصرف.

- **واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة :**

بعد اجراء انتخابات لأنتخاب مجلس ادارة جديد خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف بتاريخ 2024/7/4 اختار مجلس الإدارة باجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/7/9 رئيسا لمجلس الادارة من بين أعضائه عينه وتتلخص واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الادارة :

1-قيادة المصرف وضمان ترسيخ ثقافة المصرف داخل المصرف والكيانات التابعة له، ووحدات الأعمال التابعة له، وتعزيز افضل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المصرف والمؤسسات التابعة له وفي مجلس الإدارة.

2-يتراس رئيس مجلس الإدارة (لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة) التابعة لمجلس الإدارة، وتتولى اللجنة مراجعة التقرير السنوي والتوصية إلى مجلس الإدارة بشأن الالتزام بدليل المعايير.

3- قيادة مجلس الإدارة وضمان فعاليته الشاملة، وقيادة البرامج التعريفية والتقييمية والتطويرية لمجلس الإدارة لضمان فعالية المجلس.

4- أن يكون عضو مجلس ادارة غير تنفيذي ومستقلا في مجلس الإدارة وأن يتحلى بالحكم الموضوعي .

5-أن يكون لديه سلطة التصرف والتحدث نيابة عن مجلس الإدارة اثناء اجتماعات المجلس، بما في ذلك التعامل مع المدير المفوض بطريقة منفتحة وبناءة، ويقدم تقريرا إلى مجلس الإدارة بشأن الشؤون التي تحدث بين الاجتماعات.

6- تمثيل وجهة نظر مجلس الإدارة والمصرف أمام أصحاب المصالح، المساهمين ،الجهات التنظيمية ،المجتمع، وضمان التواصل الفعال معهم.

7-ضمان تركيز مجلس الإدارة على القضايا الاستراتيجية.

8- تسهيل إقامة علاقة بناءة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي المصرف.

9- تشجيع أعضاء مجلس الإدارة بالتعبير عن آرائهم والمناقشة وتقبل وجهات النظر المختلفة والتصويت المتنوع على هذه القضايا.

10- التعاون مع أعضاء مجلس الإدارة، لوضع جدول أعمال لكل اجتماع لمجلس الإدارة، وضمان تركيز جداول أعمال المجلس على الاستراتيجية والأداء والإدارة السليمة ودليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، ويجب أن تكون قضايا نزاهة الأعمال على جداول أعمال الاجتماعات كبند منتظم.

11- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتزويد جميع أعضاء مجلس الإدارة بمعلومات دقيقة وواضحة وعالية الجودة وفي الوقت المناسب لتمكين اتخاذ القرارات السليمة.

12- التأكد من تحديد مجلس الإدارة لطبيعة ومدى تقبل المخاطر المصرفية وعدم وجود عوائق أمام رقابة مجلس الإدارة على المخاطر.

13- التأكد من توقيع جميع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات.

14- ضمان تخطيط التعاقب الوظيفي في تشكيل مجلس الإدارة ولجان المجلس.

15- تحديد وضمان متطلبات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بتطويرهم المستمر وخبراتهم وتدريبهم وتعليمهم، ويجب على رئيس مجلس الإدارة أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة الجدد حضور برنامج توجيهي قبل أول اجتماع لمجلس الإدارة أو بعده بفترة وجيزة من أجل فهم استراتيجيات المصرف وعملياته.

16- التنسيق مع امين سر مجلس المصرف فيما يتعلق بمتطلبات مجلس الإدارة من المعلومات.

17- دعوة البنك المركزي العراقي إلى حضور اجتماعات الهيئة العامة وإرسال جدول أعمال الاجتماع، قبل خمسة عشر 15 يوما على الأقل، لتمكين البنك المركزي من تسمية ممثلين له في الاجتماع.

18- التأكد من إبلاغ البنك المركزي العراقي بأي معلومات جوهرية.

- **اجتماعات مجلس الإدارة :**

1- حقق مجلس الإدارة عددا كافيا من الاجتماعات خلال سنة 2025 بالاضافة قيام لجانه بتحقيق الاجتماعات ضمن مهامها وميثاقها وكما سيرد تفاصيلها لاحقا ، وتم إعداد تقويم سنوي لاجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس وبنود جدول الأعمال الرئيسية في هذه الاجتماعات وتعميمه في بداية كل سنة، وشملت موضوعات دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية جزءً منتظما من جدول أعمال المجلس ومناقشاته

2- حضر أعضاء مجلس الإدارة كافة جميع اجتماعات المجلس شخصيا وقد عقد مجلس الادارة اجتماعاته في المقر الرئيسي للمصرف وبتحقيق النصاب القانوني .

3- تم تقديم جدول الأعمال والمستندات والوثائق الخاصة باجتماعات مجلس الإدارة إلى أعضاء المجلس قبل فترة مناسبة من موعد الاجتماع، وتضمنت جداول الأعمال مناقشة منتظمة للقضايا الاستراتيجية، بما في ذلك الجوانب الخاصة بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية واعتمدت قرارات مجلس الإدارة بتصويت أغلبية الحاضرين في الاجتماع، مع ترجيح صوت رئيس مجلس الإدارة في حالة التعادل.

4-جميع قرارات مجلس الإدارة تم ذكرها بوضوح في محاضر مجلس الإدارة، و تم مراجعة محاضر المجلس والموافقة عليها من قبل جميع الأعضاء ، وتعد محاضر مجلس الإدارة وسيلة توثيق معتمدة للاجتماعات، بالإضافة إلى ذلك يقوم أمين سر مجلس الإدارة بالتوقيع على محضر الاجتماع، و تحمل المحاضر ختم المصرف و ان مجلس الإدارة تحمل المسؤولية عن قراراته وعن النتائج المترتبة عليها.

5-استحدث المجلس وحدة امانة سر المجلس برئاسة امين المجلس وتوفير كادر متمرس لأدارة محاضر مجلس الادارة ولجانه والاحتفاظ بها .

6-قدمت الإدارة التنفيذية المعلومات التفصيلية وجدول الأعمال إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل فترة مناسبة من انعقاد اجتماع مجلس الادارة ، مع قيام رئيس مجلس الإدارة التحقق من كفاية الوثائق الخاصة بالاجتماع قبل تعميمها على أعضاء مجلس الإدارة.

- **الإطار العام للجان مجلس الإدارة :**

تاتي اهمية تشكيل مجلس الإدارة للجنة المعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة لدعم إشرافه على الجوانب المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وقضايا المناخ، وقد يكون للجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة أيضا مسؤوليات محددة تتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وقضايا المناخ.

ونظرا لأهمية تقنية المعلومات بالنسبة للأعمال والأنشطة المصرفية، فقد انشأ مجلس الإدارة لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات لدعم إشراف المجلس على البنية التحتية لتقنية المعلومات في المصرف واستراتيجيات الرقمنة، والأنظمة التقنية وعمليات الاتصالات والبيانات. ويصادق المجلس على توصيات اللجان المنبثقة ، من غير المعتاد أن يمنح مجلس الإدارة سلطة اتخاذ القرار إلى لجنة تابعة لمجلس الإدارة، ولا يمكن لمجلس الإدارة إلغاء المسؤولية عن متطلبات الحوكمة التي تتولاها لجان مجلس الإدارة.

- **لجان مجلس الإدارة :**

تم تشكيل اللجان التالية بموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومتطلبات العمل المصرفي(لجنة التدقيق ، لجنة المخاطر ، لجنة حوكمة تقنية المعلومات ، لجنة الترشيح والمكافآت ، لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة) .

1. تم تعين أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة من تشكيلة أعضاء مجلس الإدارة فقط، ويتم دعوة الإدارة التنفيذية للحضور للمشاركة في اجتماعات لجان المجلس وليس لها صلاحية التصويت في هذه الاجتماعات.
2. عين مجلس الإدارة رئيس لكل لجنة من لجان المجلس و مراعاة الأحكام والفقرات المنصوص عليها بدليل المعايير البيئية والادتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة.

3. حدد مجلس الإدارة ويعتمد لكل لجنة ميثاق عمل يتضمن الغرض والدور والسلطة والتشكيل لتلك اللجنة، وتم نشر مواثيق لجان مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للمصرف ومراجعتها سنويا.
4. تجتمع كل لجنة من لجان مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل سنويا، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك للوفاء بمسؤولياتها، وتقدم كل لجنة تقرير بشكل فصلي على الأقل إلى مجلس الإدارة عن اجتماعات اللجنة والمواضيع التي تتناولها، أو في اجتماع مجلس الإدارة التالي الذي يعقده المجلس بشأن الجوانب المهمة.
5. تم منح الحق لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين حضور اجتماعات اللجان، ويتلقون جدول إعمال الاجتماع عند الطلب.
6. تتوافرالموارد الكافية لجميع لجان مجلس الإدارة ، وفقا لما تحدده اللجنة، لتعمل بفعالية.
7. لجان مجلس الإدارة تقوم باجراء مراجعة سنوية لأنشطتها.
8. للجان مجلس الإدارة حرية الوصول إلى الإدارة وتزويدها بالمعلومات الكافية من الإدارة، والحصول على الدعم الاستشاري الخارجي ذي الصلة والضروري بموافقة مجلس الإدارة.
9. يتضمن التقرير السنوي الإفصاح عن أعضاء كل لجان مجلس الإدارة مع ملخص عن اعمال كل لجنة.
10. تولى رئاسة لجان مجلس الإدارة عضو مجلس ادارة مستقل غير تنفيذي، و جميع أعضاء اللجان من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين، و يتمتعوا بالمهارات أو الخبرات المناسبة لأعمال تلك اللجان.

- **تنظيم أعمال لجان المجلس :**

1. عقدت اللجان اجتماعات دورية وفقا للتعليمات الواردة بدليل المعايير ووفقا لطبيعة ونشاط كل لجنة .
2. تولى مقرر وموظفي وحدة امانة السر بمهام مقرري لجان المجلس وتسجيل محاضر اجتماعاتها والتوصيات المقدمة إلى مجلس الإدارة وكنت محاضر اجتماعات لجان مجلس الإدارة متاحة لأعضاء المجلس وأمين سر مجلس الادارة.
3. عمم مقرر اللجنة جدول الأعمال ووثائق الاجتماع على أعضاء اللجنة قبل فترة مناسبة من موعد انعقاد الاجتماع.
4. جميع اجتماعات لجان مجلس الادارة اقترنت باكتمال النصاب القانوني .
5. كل رؤساء اللجان يرفعون التوصيات المتخذة خلال اجتماع اللجنة، إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنها.
6. تنشر جميع مواثيق لجان مجلس الإدارة وتكون متاحة على الموقع الإلكتروني للمصرف.

اختيار وتعيين المدير المفوض

1-التزم مجلس الإدارة بتعيين احد اعضاءه لمنصب المدير المفوض للمصرف وهو ليس رئيسا لمجلس الإدارة بنفس الوقت.

2- تتوفر في المدير المفوض الشروط والأحكام الآتية على الأقل:

أ- يستوفي جميع المتطلبات القانونية المنصوص عليها في قانون المصارف رقم 94 لعام 2004 وقانون الشركات النافذ.

ب- التفرغ التام لإدارة العمليات المصرفية اليومية.

ت- يتمتع بالنزاهة والسمعة الحسنة ويتمتع بخبرة فعلية في الإدارة التنفيذية للمصارف وفقا لقواعد وأنظمة المصرف.

3-المدير المفوض حاصل على شهادة الدكتوراه في المصارف والتمويل.

4-المدير المفوض مسؤولا عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة في حدود الصلاحيات الممنوحة له بموجب تفويض مجلس الإدارة.

- **واجبات ومسؤوليات أمين سر مجلس الإدارة:**

تم تعيين أمين سر مجلس الادارة من قبل مجلس الادارة ويخضع أمين السر للمساءلة أمام مجلس الإدارة من خلال رئيس المجلس، ويتم تعيينه أو إعفاؤه بقرار من المجلس بأكمله، كما تم استحداث وحدة امانة سرالمجلس برئاسته .

- مهارات امين سر مجلس الادارة

1-التواصل المحترم والدبلوماسي والفعال

2-الاستماع النشط

3-ابراز القضايا وخاصة المتعلقة بمخاطر السمعة ، وصف المخاوف والمصالح المشتركة ، ايجاد الحلول البديلة ، احترام الاسرار ، تقدير جميع الاطراف ، الاختلاف البناء ، التركيز على الاساليب ذات العقلية التجارية .

- مهام امين سر مجلس الادارة

1-تقديم المعلومات إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بشأن دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

2-الحفاظ على أنظمة المعلومات والعمليات اللازمة لمجلس الإدارة لأداء دوره وتحقيق هدف المصرف واستراتيجيته والالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

3- حضور جميع اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة ، والاحتفاظ بسجل للمناقشات الرئيسية والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على قرارات مجلس الإدارة، مع اعتماد التسجيل الصوتي والمرئي أو أي طريقة أخرى مناسبة لضمان تسجيل دقيق لاجتماع مجلس الإدارة، ويتولى أمين سر مجلس الإدارة تسجيل الحضور وحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والمصادقة عليها وضمان توقيع أعضاء المجلس على المحاضر، ويصبح المحضر بعد ذلك سجلا قانونيا للاجتماع.

4- تقديم المستندات والوثائق ذات الصلة بجدول الأعمال إلى مجلس الإدارة بعد موافقة رئيس المجلس.

5- تقديم الدعم لكل لجنة من لجان مجلس الإدارة من خلال تنظيم الاجتماعات وتعميم المستندات والوثائق وإدارة المحاضر والسجلات.

6- تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بالبرنامج التعريفي بما في ذلك المستند الخاص بحوكمة المصرف، وواجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة، والمتطلبات القانونية والتنظيمية، وخطاب التعيين، ومواعيد الاجتماعات، ونسخة من جميع القوانين والضوابط المطبقة على المصرف.

7- تنظيم التقويم السنوي لمجلس الإدارة ومواعيده واجتماعاته بموافقة رئيس المجلس.

8- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات، والتأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة واللجان الصادرة عن المجلس.

9- استلام تقارير لجان المجلس ورفعها إلى مجلس الإدارة.

10- إدارة نظام الأرقام المتسلسلة لقرارات مجلس الإدارة طوال العام لضمان وجود رقم فردي لكل قرار.

11- ضمان الامتثال لجميع المتطلبات القانونية المتعلقة بشؤون مجلس الإدارة، بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات اجتماعات الهيئة العامة.

12- تزويد البنك المركزي العراقي بمحاضر الاجتماعات المصادق عليها من قبل أعضاء المجلس.

13- إعداد وتنظيم اجتماعات الهيئة العامة والاتصال بالمساهمين وإصدار الدعوات لهم والى لبنك المركزي العراقي ودائرة مسجل الشركات.

14- الاحتفاظ ببيانات المساهمين الحالية والافصاحات الخاصة بمصالح أعضاء مجلس الإدارة.

15- التأكد من حضور أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء الأساسيين في الإدارة التنفيذية ومراقب الحسابات الخارجي لاجتماعات الهيئة العامة.

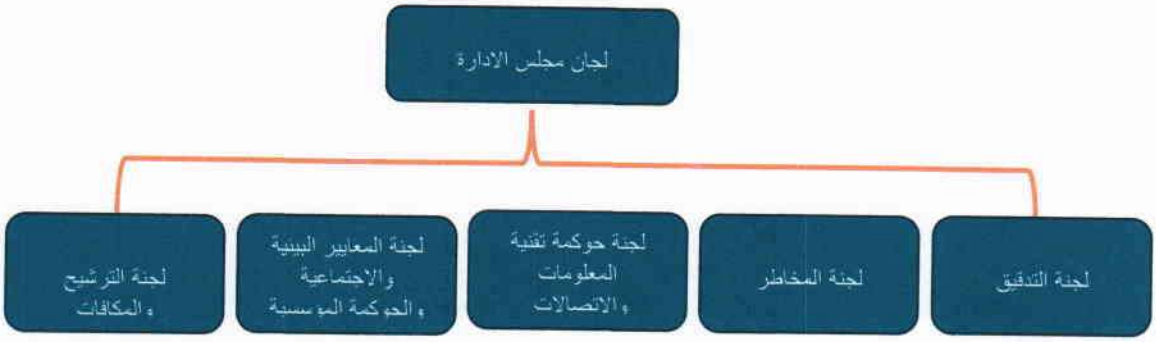

تم تشكيل اللجان بموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومتطلبات العمل المصرفي ولقد ادت لجان مجلس الإدارة دورا مهما في مساندة مجلس الإدارة في ممارسة سلطاته وعمليات اتخاذ القرارات.

- **الإطار العام للجان مجلس الإدارة :**

1. للمصرف (لجنة تدقيق، ولجنة مخاطر، ولجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، ولجنة الترشيح والمكافآت، ولجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة).
2. شكل مجلس الإدارة لجنة المعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة لدعم إشرافه على الجوانب المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وقضايا المناخ، وان للجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة أيضا مسؤوليات محددة تتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وقضايا المناخ.
3. نظرا لأهمية تقنية المعلومات بالنسبة للأعمال والأنشطة المصرفية، شكل مجلس الإدارة لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات لدعم إشراف المجلس على البنية التحتية لتقنية المعلومات في المصرف واستراتيجيات الرقمنة، والأنظمة التقنية وعمليات الاتصالات والبيانات.
4. يصادق المجلس على توصيات اللجان المنبثقة ، ويلتزم مجلس الإدارة مسؤوليته عن متطلبات الحوكمة التي تتولاها لجان مجلس الإدارة.
5. لجان مجلس الإدارة تراجع أنشطة وعمليات المصرف نيابة عن مجلس الإدارة، وتقدم توصياتها للمجلس لاتخاذ القرار
6. قام مجلس الإدارة بتعيين أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة من تشكيلة أعضاء مجلس الإدارة فقط مع استضافة الإدارة التنفيذية لحضور والمشاركة في اجتماعات لجان المجلس دون منحها حق التصويت في هذه الاجتماعات.

7. عيّن مجلس الإدارة رئيس لكل لجنة من لجان المجلس .
8. حدد مجلس الإدارة لكل لجنة ميثاق عمل يتضمن الغرض والدور والسلطة والتشكيل لتلك اللجنة.
9. التزمت كل لجنة من لجان مجلس الإدارة بتحقيق الاجتماعات المنصوص عليها في دليل المعايير البيئية والحوكمة المؤسسية والاستدامة او كلما دعت الضرورة إلى ذلك للوفاء بمسؤولياتها، مع قيام كل لجنة بتقديم تقرير بشكل فصلي إلى مجلس الإدارة عن اجتماعات اللجنة والمواضيع التي تتناولها.
10. تتوافر لجميع لجان مجلس الإدارة الموارد الكافية، وفقا لما تحدده اللجنة، لتعمل بفعالية.
11. اتيحت للجان مجلس الإدارة الوسيلة التي يتم من خلالها تزويدها بالمعلومات الكافية من الإدارة.
12. يتضمن التقرير السنوي الإفصاح عن أعضاء كل لجان مجلس الإدارة مع ملخص عن اعمال كل لجنة.
13. تم اختيار اعضاء مجلس الادارة لرئاسة لجان مجلس الإدارة من المستقلين غير تنفيذين، وأن جميع أعضاء اللجان من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين، و يتمتعون بالمهارات أو الخبرات المناسبة لأعمال تلك اللجان.

6- مجلس الإدارة يوضع سياسات وإجراءات لفهم متطلبات هذا الدليل ودعمه، وتوفير برامج تطوير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
7- اعتماد مجلس الإدارة ومراقبة تنفيذ مدونة قواعد السلوك الوظيفي وسياسات تضارب المصالح المطبقة على جميع أعضاء مجلس الإدارة وموظفي المصرف، ونشر مدونة قواعد السلوك الوظيفي وسياسات تضارب المصالح على الموقع الإلكتروني للمصرف.
8- مجلس الإدارة مسؤولا عن ضمان إنشاء وتدريب والحفاظ على فريق من الأشخاص ذوي الدراية في مجال الحوكمة المؤسسية وفي تطورات الاستدامة والمخاطر المتعلقة بالمناخ وفي إعداد التقارير المؤسسية وتطبيق دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
ويكون الفريق مسؤولا أمام مجلس الإدارة من خلال المدير المفوض عن التقييم الدقيق للالتزام دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والإبلاغ عن الالتزام بها بالشكل والطريقة التي يطلبها البنك المركزي العراقي، وان مجلس الإدارة مسؤولا عن دعم الفريق من خلال توفير السلطة والموارد والأنظمة للحصول على المعلومات لتمكين إعداد التقارير الدقيقة.
9- يقوم المصرف بتقديم التقارير إلى البنك المركزي العراقي بشأن الالتزام بمتطلبات دليل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية المصارف من قبل أفراد غير مدربين وغير متمرسين في هذه المعايير، وتقوم لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة دقة التقارير المقدمة إلى البنك المركزي العراقي بشأن الالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ، وأن هذه التقارير موقعة من المدير المفوض ورئيس مجلس الإدارة ويشهدان على دقة التقارير .
10- مجلس الإدارة يضمن أن يكون لدى المصرف وموظفيه المعلومات والمهارات والتقنيات اللازمة لإعداد التقارير الدقيقة المطلوبة بشأن الالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

11-يقوم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التأكد من دمج التقارير المتعلقة بالالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الأنشطة السنوية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفي استراتيجيات المصرف وسياساته وممارساته.

12-تنشر ادارة المصرف دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف والوثائق الرئيسية الأخرى على موقعها الإلكتروني للاطلاع العام والتأكد من تحديثها ومراجعتها بانتظام وفهمها من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين.

13-ادارة المصرف تتعاون مع مراكز الحوكمة المؤسسية أو غيرها للحصول على التدريب والاستشارات والمساعدة في تلبية المتطلبات الواردة بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وفقا لأفضل الممارسات في مجال. ESG

14-يقوم المصرف بتطوير ونشر ميثاق مجلس الإدارة وتحديثه سنويا والمعتمد من مجلس الإدارة، والذي يحدد أدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والرئيس والأدوار الرئيسية الأخرى لمجلس الإدارة ويتضمن الميثاق .

rtb

اعضاء مجلس الادارة (الاصليين)

ت	الأسم	لمواليد	عدد الاسهم	الجنسية	تحصيل الدراسي	اللجان المشارك بها
	ره نج هاشم محمد رئيس مجلس الادارة	1984	40,000,000	عراقية	ماجستير مالية ومحاسبة	رئيس لجنة المعايير عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيح والمكافئات
2	فريد صالح حمد أمين نائب رئيس مجلس الادارة	1955	40,000,000	عراقية	بلوريوس قانون	رئيس لجنة التدقيق عضو لجنة المخاطر
3	غازي حسن محمد شريف المدير المفوض	1958	40,000,000	عراقية	دكتواره في المصارف والتمويل	ان حضور المدير المفوض في اجتماعات لجان المجلس كونه ممثل الادارة التنفيذية وهو ليس عضوا باي لجنة تابعة لمجلس الادارة
4	مارون سعيد منصور	1956	40,000,000	عراقية	بكلوريوس ادارة واقتصاد	رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق عضو لجنة الترشيحات والمكافئات
5	بيار كريم سعدي	1990	40,000,000	عراقية	بلوريوس هندسة حسابات	رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيح والمكافئات عضو لجنة المخاطر
6	طلال عبد السلام سليمان	1962	40,000,000	عراقية	بكلوريوس انكليزي	ئيس لجنة الترشيحات والمكافئات عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة المخاطر
7	رابه ر عبد الجبار رشيد	1985	40,000,000	عراقية	دبلوم عالي رياضيات	عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات

ت	الاسم	اللجان المشارك بها	عدد الاجتماعات المشارك بها
1	ره نج هاشم محمد رئيس مجلس الادارة	رئيس لجنة المعايير عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيح والمكافئات	14/ مجلس الادارة 2 / الهيئة العامة 1 3 6
2	فريد صالح حمد أمين نائب رئيس مجلس الادارة	رئيس لجنة التدقيق عضو لجنة المعايير عضو لجنة المخاطر	14/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 20 1 7
3	. غازي حسن محمد شريف المدير المفوض	حضر المدير المفوض الكثير من اجتماعات لجان المجلس كونه يمثل الادارة التنفيذية وهو ليس عضوا باي لجنة تابعة لمجلس الادارة كما قد استقال السيد غازي حسن محمد شريف في 2025/5/1 من منصبه مديرا مفوضا واحل بدلا عنه السيد احمد نوزاد جواد	14/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة
4	مارون سعيد منصور	رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق عضو لجنة الترشيحات والمكافئات	14/ مجلس الادارة 2 / الهيئة العامة 7 1 20 6
5	بيار كريم سعدي	رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيح والمكافئات عضو لجنة المخاطر	13/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 3 6 7
6	طلال عبد السلام سليمان	رئيس لجنة الترشيحات والمكافئات عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة المخاطر	14/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 6 1 20 3 7
7	رابه ر عبد الجبار رشيد	عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات	14/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 7 3

اعضاء مجلسالادارة (الاحتياط)

ت	الأسم	المواليد	عدد الاسهم	الجنسية	التحصيل الدراسي
1	ريدار تحسين إسماعيل	1984	40,000,000	عراقية	كلوريوس هندسة برمجيات
2	سانان صباح عبد خضر	1985	40,000,000	عراقية	بكلوريوس أجتماعيات
3	فرمان سعيد صديق	1987	40,000,000	عراقية	ماجستير قانون دولي
4	حيدر زكريا صالح	1986	40,000,000	عراقية	بكلوريوس هندسة حاسبات

- نشاط مجلس الادارة لسنة 2025: حقق مجلس الادارة (14) اجتماعا خلال سنة 2025 واتخذ القرارات التالية :

1- المصادقة على القائمة 126 الخاصة بالمساهمين لسنة 2025.
2- المصادقة على التقرير الشامل لقسم المخاطر للنصف الثاني من سنة 2024.
3- المصادقة على سياسة الابلاغ عن المخالفات
4- التاكيد على العلاقة والادوار بين مجلس الادارة ولجانه وبين الادارة التنفيذية
5- المصادقة على الميزانية التخطيطية لسنة 2025
6- مناقشة البيانات الختامية كما في 2024/12/1 ودعوة الهيئة العامة للمصادقة عليها
7- مناقشة النظام الداخلي لسنة 2025 ورفعها للهيئة العامة للمصادقة عليه
8- مناقشة اقرار تعيين مراقب الحسابات (شركة خليل ابراهيم محمد العبد الله وشركاؤه) لتدقيق حسابات شركة مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل لسنة 2024
9- مناقشة تعيين مراقب الحسابات لتدقيق حسابات شركة مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل لسنة 2025 وتحديد أجوره بموجب ضوابط مجلس مهنة الحسابات والمصادقة عليه من قبل الهيئة العامة
10- مناقشة تعيين مراقب الحسابات لتدقيق حسابات شركة مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل لسنة 2025 وتحديد أجوره بموجب ضوابط مجلس مهنة الحسابات والمصادقة عليه من قبل الهيئة العامة
11- مناقشة مقسوم الأرباح لسنة 2024 واتخاذ القرار المناسب من قبل الهيئة العامة
12- مناقشة زيادة رأسمال شركة مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل من (350,000,000,000) ثلاثمائة وخمسون مليار دينار الى (400,000,000,000) اربعمائة مليار دينار في حال موافقة الهيئة العامة على تحويل الاموال الفائضة المتراكمة الى اسهم توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل واحد منهم استنادا لأحكام المادة (55/ ثانيا) من قانون الشركات المرقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة رابعا من عقد تاسيس الشركة واتخاذ القرار المناسب بشأن ذلك من قبل الهيئة العامة .

13- مناقشة تحويل مبلغ (2) مليار دينار عراقي من المخصصات المتنوعة الى احتياطي التوسعات واتخاذ القرار المناسب بشان ذلك من قبل الهيئة العامة
14- مناقشة تعيين لجنة التدقيق والمصادقة عليها من قبل الهيئة العامة
15- مناقشة مسودة الخطة الاستراتيجية والتشغيلية لسنة 2025والمصادقة عليها .
16- مناقشة ميثاق قسم المخاطر والمصادقة عليه والمتضمن :
أ- الاطار العام لعمل قسم المخاطر 2025
ب- سياسة واجراءات وخطة عمل قسم المخاطر لسنة 2025
ت- سياسة واجراءات مخاطر الاحتيال وغسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2025 ، سياسة مخاطر السوق لسنة 2025، سياسة واجراءات مخاطر الائتمان لسنة 2025 ، سياسة مخاطر السيولة لسنة 2025 ، سياسة مخاطر التركز لسنة 2025 ، سياسة مخاطر التشغيل لسنة 2025
ث- خطة تمويل الطوارئ لسنة 2025
ج- بيان تقبل المخاطر لسنة 2025
ح- نماذج الاعمال لسنة 2025
خ- اختبارات الضغط الفصل الرابع لعام 2024
17- مناقشة الخطة السنوية لقسم الامتثال لسنة 2025، ومصفوفة الامتثال وقاعدة التشريعات المرسلة من اتحاد المصارف العربية.والمصادقة عليهما
18- التاكيدعلى ضرورة تطوير الأنظمة الرقابية وتطوير وتدريب الكادر المستخدم لهذه الانظمة (FATCA, AML, RBA, GO AML) مع ضرورة وجود نظام خاص Work Flow يتم من خلاله تدقيق وتوثيق إجراءات العناية الواجبة
19- مناقشة سياسة البطاقات الالكترونية والمصادقة عليها
20- التوصية بفتح فرع في محافظة البصرة
21- مناقشة ترشيح السيد احمد نوزاد جواد لمنصب المدير المفوض بدلا عن السيد غازي حسن محمد شريف والمصادقة عليه
22- المصادقة على توصيات لجنة حوكمة تقنية المعلومات للفصل الاول 2025 وكما يلي :
23- العمل على تطوير تطبيق Mobile Banking ليشمل كافة الخدمات المصرفية وكذلك اضافة امكانية دفع الفواتير بشكل مباشر من خلال التطبيق او مباشر لدى المستفيد او اونلاين.
24- العمل على تدريب كافة الموظفين بشكل عام و موظفين قسم تقنية المعلومات.
25- تحديث سياسات واجراءات قسم تقنية المعلومات لسنة 2025 معتمدا على ما ورد في دليل حوكمة المعايير البينية والاجتماعية والاستدامة.
26- المصادقة على سياسات واجراءات قسم امن المعلومات والتوصية بما يلي :
أ- ضرورة الالتزام بالتنظيم وفقا لتوجيهات الشركة الداعمة لمشروع تطبيق COBIT، والالتزام بالتعليمات الواردة ضمن خارطة العمل

ب- ضرورة تدريب الموظفين على الأنظمة والأجهزة الجديدة التي تم اعتمادها لتطوير البنية التحتية، بالتنسيق مع شركة D.W، وذلك عند البدء بعمليات التنصيب والتطبيق.
ت- ربط نظام ERPS مع القسم المالي لغرض الاستفادة وتسهيل الامور بصدد العمل على النظام المذكور.
ث- اعطاء اهمية كبيرة حول موضوع CIBER SEQURITY
ج- المصادقة على ميثاق قسم امن المعلومات لسنة 2025 المتضمن (خطة العمل ، سياسة واجراءات ، اطار العمل ، الهيكل التنظيمي ، المشاريع لسنة 2025)
27- المصادقة على توصيات لجنة التدقيق للفصل الاول 2025 وكما يلي :
أ- ايجاد الحلول للمعوقات والمشاكل التي تواجه الجهات الرقابية على انظمة المصرف
ب- ضرورة تدقيق قوائم BLACK LIST
ت- ضرورة متابعة نظام RBA مع قسم المخاطر.
ث- المصادقة على على ميثاق قسم الامتثال المتضمن (سياسة واجراءات ، خطة العمل ، الهيكل التنظيمي ، اطار العمل) لعام 2025 واحالتها الى مجلس الادارة لغرض المصادقة عليها
ج- ضرورة تعزيز القسم بكادر اضافي بسبب التوسع في العمل.
ح- المصادقة على ميثاق عمل قسم الابلاغ لسنة 2025 الذي تضمن (سياسة واجراءات ، خطة العمل ، اطار العمل ، الهيكل التنظيمي) ووافقت اللجنة عليه واوصت ترحيله الى المجلس للمصادقة عليه .
خ- يتطلب توحيد الاجراءات المتبعة من قبل الفروع كافة فيما يخص ايداع الاموال.
د- اعادة النظر في السياسات والاجراءات لقسم الرقابة.
ذ- التاكيد على استقلالية قسم الرقابة والتدقيق لتأدية مهام عملهم بكل مهنية وحيادية.
ر- التاكيد على قسم التدقيق الداخلي بتدقيق ومتابعة اقسام الادارة العامة والفروع كافة وبدون اي استثناء لاي موظف او اي قسم وحسب دليل المعايير البينية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف والصادر من البنك المركزي العراقي لعام 2024
ز- التاكيد على تطوير نظم الرقابة الداخلية المبنية على المخاطر.
س- المصادقة على ميثاق قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لسنة 2025 الذي يتضمن سياسات واجراءات التدقيق الداخلي ومراجعة اطار الرقابة الداخلية وخطة القسم واطار العمل والهيكل التنظيمي للقسم
ش- متابعة الدعاوي المقامة من المصرف على الغير او من الغير على المصرف.
ص- تصحيح وتنقيح جدول اسعار العمليات المصرفية .
ض- التاكد من امتثال المصرف للقوانين والضوابط المعمول بها واعداد التقارير الرقابية وتطبيق المعايير المحاسبية والمالية المهنية والتاكد من ان وظيفة الامتثال تتضمن في خطط اعمالها تقييم الالتزام بالسياسات المتعلق بالمخاطر البينية والاجتماعية وتقييم سلامة هذه السياسات بشكل مستمر.

ط- التاكد من التزام المصرف بالافصاحات المطلوبة على النحو المحدد في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الدولية والمحددات الاساسية لاعداد تقارير بطاقة الاداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والتعليمات والضوابط الاخرى ذات الصلة والتاكد من ان الادارة التنفيذية على علم بالتغيير التي تطرا على المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية والمعايير الاخرى ذات الصلة.

ظ- التاكد من تحديد وضمان الامتثال لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الاجنبية في الولايات المتحدة fatca .

ع- التوصية باختيار موظفين مؤهلين للعمل كضباط ارتباط قسم الامتثال واشراكهم بدورات تدريبية وتطويرية

28- المصادقة على توصيات لجنة الترشيح والمكافات للفصل الاول 2025 وكما يلي :

أ- المصادقة على عدد من المناصب القيادية

ب- المصادقة على سياسة التعينات و الاستقالات للمناصب القيادية لسنة 2025

ت- المصادقة على خطة الاحلال للادارة التنفيذية لسنة 2025

ث- المصادقة على سلم رواتب الموظفين لسنة 2025

29- المصادقة على توصيات لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للفصل الاول لسنة 2025 وكما يلي:

أ- الارشادات والتوصيات بشأن الأهداف الاستراتيجية المناسبة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والأهداف قصيرة وطويلة الأجل القائمة على أساس علمي

ب- مراقبة وضع السياسات والإجراءات المناسبة المتعلقة بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والإجراءات المتعلقة بالإفصاح عن الحوادث، ومدونات الممارسات، ومعايير سلوكيات العمل التوصيات والارشادات لمجلس الإدارة بشأن مدى حدود السماحات فيما يتعلق بالمخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية، وتحديد المخاطر المادية المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التأكد من إدراجها بشكل مناسب في إطار عمل ادارة المخاطر

ت- توصيات بشأن حدود السماحات (Risk Appetite)للمخاطر البيئية والاجتماعية

ث- تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية المادية (Material Risks)

ج- المراقبة والمراجعة المستمرة:

ح- إنشاء آلية للإبلاغ الفوري عن الحوادث البيئية والاجتماعية.

خ- مراجعة المخاطر والتقارير البيئية بشكل دوري ضمن اجتماعات لجنة المخاطر أو لجنة المعايير.

30- التاكيد على التزام الفروع بالخطة التشغيلية بجلب زبائن والاستمرار في تقديم المنتجات المصرفية كتقديم التسهيلات (خطابات الضمان - اعتماد مستندي - حوالات - توطين الرواتب - اصدار بطاقات الماسترد كارت -حوالات ..) .

31- وضع خطة تسويقية شاملة تهدف جذب الودائع وتنويع مصادر التمويل
32- معالجة تصنيف الزبائن وتكثيف اشراك موظفي الفروع بدورات تدريبية داخلية خاصة عن النظام المصرفي من قبل (IT).
33- قيام الادارة التنفيذية بضرورة اشعاروتبليغ قسم وحدة مركز الاتصالات (call center) بكافة التوجيهات والتعليمات الصادرة من داخل المصرف
34- قيام قسم التسويق الرقمي بنشر اعلان (في موقع المصرف الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي) توعوي الى زبائن المصرف بضرورة تحديث بياناتهم وملفات حساباتهم المصرفية لدينا بين الحين و الآخر .
35- التاكيد على القسم القانوني وقسم الائتمان بمتابعة المتعثرين في فروع المصرف.
36- التاكيد على قيام الموظفين المختصين بادخال البيانات الخاصة بالزبائن بالشكل الصحيح .
37- اكد المجلس على ضرورة قيام كل الاطراف في المصرف باتخاذ الاجراءات اللازمة بتنفيذ مضمون ورقة اصلاح القطاع المصرفي
38- المصادقة على مسودة الصلاحيات الممنوحة من مجلس الادارة الى المدير المفوض ومعاونه والمتعلقة بالصلاحيات (الادارية والمالية والقانونية والائتمانية)
39- المصادقة على ترشيح السيد زه فه ر عبد الرحيم طيب لمنصب معاون المدير المفوض .
40- المصادقة على سياسات واجراءات الأقسام (الجودة ، المالية ، القسم الدولي ، الخزينة والاستثمار ، الشمول المالي ، تقنية المعلومات ، القسم القانوني)
41- المصادقة على سياسة التسليف للموظفين ، عقد التسليف ، تعهد بالتسديد ، خطة مراجعة قروض الموظفين
42- المصادقة على تحديث السياسة الائتمانية لسنة 2025 :.
43- المصادقة على استحداث تطبيق للخدمات المصرفية
44- المصادقة على تحديث سياسة واجراءات قسم امن المعلومات لسنة 2025.
45- المصادقة على سياسة واجراءات قسم العمليات المركزية لسنة 2025 .
46- المصادقة على سياسة قسم الموارد البشرية والشؤون الادارية لسنة 2025 .
47- المصادقة على تقرير التقييم الذاتي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب.
48- المصادقة على تقرير لجنة التدقيق للفصل الثاني 2025 وكما يلي :
أ- اخذ ملاحظات مراقب الحسابات بالاهتمام المطلوب واللازم كلما وردت الى قسم التدقيق الداخلي وكذلك الملاحظات الواردة في تقرير Camel.
ب- متابعة ملاحظات قسم التدقيق فيما يخص الفروع من قبل الادارة التنفيذية.
ت- الاستمرار بتقديم تقرير شامل عن الدعاوي المقامة من المصرف على الغير او من الغير على المصرف.
ث- اعادة النظر بجدول اسعار العمليات المصرفية.

ج- اعتماد الدقة في اعداد تقرير قسم التدقيق.
ح- المصادقة على سياسات واجراءات القسم المالي
خ- احالة تقرير مراقب الحسابات الى الادارة التنفيذية لغرض الاجابة على جميع الملاحظات الواردة في التقرير
د- بيان راي الادارة التنفيذية بما ورد في ملاحظات مراقب الحسابات حول البيانات المرحلية والانخفاض الملحوظ في ارباح المصرف في الفترة المنتهية في 2025/3/31
ذ- المصادقة على ميثاق قسم الامتثال .
ر-دعم قسم الامتثال بموظفين اكفاء.
ز-اعداد منهاج تدريب وتطوير ضباط الارتباط لقسم الامتثال.
س- المصادقة على سياسات واجراءات قسم غسل الاموال وتمويل الارهاب لعام 2025 .
ش- توخي الدقة في ادخال البيانات الخاصة بعمل قسم الابلاغ .
ص- اكمال التصحيح اللازم على نظام GO AML من قبل ادارة تقنية المعلومات لتجنب اي خلل في التطبيق.
ض- اعتماد الوثائق الرسمية المعتمدة في الدولة عند فتح حسابات الزبائن او تحديثها.
ط- ربط نظام RBA مع نظام BANKS آليا او باي صيغة اخرى تتناسب مع عمل القسم واعلام لجنة التدقيق بالنتيجة.
ظ- المصادقة على السياسات والاجراءات الخاصة بقسم غسل الاموال وتمويل الارهاب.
49- المصادقة على على تقرير لجنة المخاطر للفصل الثاني 2025 وكما يلي :
أ- المصادقة على سياسات واجراءات قسم الخزينة والاستثمار:
ب- المصادقة على التقرير الخاص بالتقييم الذاتي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب حيث تم اتباع المنهجية التي حددها البنك المركزي العراقي في هذا التقييم،ومن خلال ثلاث مراحل وهي كما يلي
ت- تحديد المخاطر المتصلة كما تم الاشارة اليه في اعلاه والتي تمت مناقشتها وهي (مخاطر الزبائن ، مخاطر المنتجات المصرفية ، مخاطر الموقع الجغرافي، قنوات تقديم الخدمات) .
ث- تقييم المخاطر وتحليل مصادر التهديد ، والتي تمت مناقشتها بوجود عدد من الزبائن المرتبطين بقطاعات المخاطر ومنتجات تشمل استخدامات متعددة منها الحوالات الخارجية والاعتمادات المستندية.
ج- تحديد درجة مخففات المخاطر (RM)
ح- تحديد درجة المخاطر المتبقية .
50- المصادقة على تقرير ادارة المخاطر الشامل للفترة من (2025/01/01) لغاية (2025/06/30):
51- المصادقة على مخاطر السيولة
52- المصادقة على مخاطر الائتمان
53- مناقشة التركز القطاعي والفردي للمحفظة الائتمانية:
54- مناقشة النسب القانونية

55- مناقشة الغرامات المفروضة من قبل البنك المركزي النصف الأول لعام 2025
56- المصادقة على بيان تقبل مخاطر التشغيل النصف الأول لعام 2025
57- مناقشة تطبيق مشروع COBIT2019
58- إدارة السيولة: التوصية بالقيام بإعادة تقييم استراتيجية إدارة السيولة بما يحقق التوازن بين الالتزام بالمتطلبات النظامية وبين تحسين العوائد، وذلك من خلال توظيف السيولة الفائضة في أدوات استثمارية منخفضة المخاطر قصيرة الأجل. كما يُوصى بالعمل على خفض التركزات وتحسين استقرار مصادر التمويل عبر تنويع قاعدة المودعين.
59- الاستثمارات: إعادة تقييم التركزات الاستثمارية الحالية في أدوات محدودة، واعتماد سياسة تنويع فعالة تأخذ بعين الاعتبار تقلبات أسعار الصرف ومخاطر السوق، مع إعداد خطط تحوط مرنة لتقليل الأثر المحتمل لتلك التقلبات.
60- الرقابة على الاستثمارات طويلة الأجل: إعداد آلية رقابية دورية لتقييم استثمارات المصرف طويلة الأجل، بهدف تحديد مواطن الضعف والانكشاف السوقي وضبطها ضمن سقوف محددة ومعتمدة.
61- جودة المحفظة الائتمانية: معالجة التدهور في جودة المحفظة الائتمانية من خلال تنويع فعلي للقروض، وتخفيف الاعتماد على عدد محدود من القروض مرتفعة القيمة.
62- التركز الائتماني: العمل على تقليص التركز الائتماني عبر وضع ضوابط صارمة لسقف المنح الواحد، مع تعزيز إجراءات تقييم جدارة المقترضين قبل منح الائتمان.
63- تمويل الطاقة النظيفة: تسريع تفعيل مبادرة البنك المركزي الخاصة بتمويل مشاريع الطاقة النظيفة، من خلال التعاقد مع شركات معتمدة وإطلاق المنح وفق خطة زمنية واضحة ومحددة.
64- خطة الطوارئ التمويلية: إعداد خطة طوارئ تمويلية لمعالجة ارتفاع نسب التعثر، تشمل إجراءات التحصيل المكثف، وجدولة الديون، وتكثيف التنسيق مع الإدارة القانونية.
65- تنفيذ مشروع COBIT 19: التأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ مشروع COBIT 19بشكل فعّال، خاصة بعد التعاقد مع شركة خارجية مختصة، مع الإشارة إلى أن التأخير السابق كان من جانب المصرف، مما يستدعي تسريع وتيرة الإنجاز ضمن خطة زمنية ملزمة.
66- خطة استمرارية الأعمال: تفعيل خطة استمرارية الأعمال التي أعدتها إدارة المخاطر مؤخرًا، بعد تأجيل الخطة السابقة لحين الانتهاء من تطبيق مشروعCOBIT ، مع اعتماد الخطة الجديدة كمستند رسمي والبدء بتنفيذها.
67- المصادقة على تقرير لجنة حوكمة تقنية المعلومات للفصل الثاني 2025 والمصادقة على تحديث سياسة واجراءات قسم امن المعلومات لسنة 2025
68- المصادقة على تقرير لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للفصل الثاني 2025 وكما يلي:

أ-مراجعة دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (مراجعة نصف سنوية) : حيث راجعت اللجنة دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الخاص بالمصرف ، حيث اكد المجلس بان يتم تحديث هذا الدليل بما يواكب التطورات الحاصلة بالقطاع المصرفي ووفق خطة اصلاح القطاع المصرفي الخاصة بالبنك المركزي العراقي وبالتعاون مع شركة اوليفر وايمان. وقد اوصى المجلس قيام الادارة التنفيذية وبالتنسيق مع مجلس الادارة بالبدء بخطوات ما جاء بخطة الاصلاح.

69- المصادقة على الخطة الاستراتيجية لادارة المخاطر لسنة 2025

70- المصادقة على فتح فرعي في محافظتي الانبار ونينوى

71- المصادقة على جدول اسعار العمليات المصرفية لسنة 2025

72- المصادقة على استقالة السيد احمد نوزاد جواد من منصب المدير المفوض وترشيح السيد زه فه ر عبد الرحيم معاون المدير المفوض بدلا عنه ولمنصب المدير المفوض وترشيح السيد يلماز اغور بي لمنصب معاون المدير المفوض

73- المصادقة على عدد من المناصب القيادية

74- المصادقة على فتح فرع ثاني في اربيل

75- المصادقة على تحديث :

أ. سياسات واجراءات ادارة الامتثال لسنة 2025

ب. خطة عمل ادارة الامتثال لسنة 2025

ت. تعليمات العمل الخاصة بادارة الامتثال لسنة 2025

ث. الهيكل التنظيمي والدليل الارشادي لادارة الامتثال 2025

ج. سياسة ناقوس الخطر 2025

ح. الوصف الوظيفي لمراقب الامتثال ومعاونه2025

خ. الوصف الوظيفي لموظفي ادارة الامتثال 2025

د. الوصف الوظيفي لموظفي ارتباط ادارة الامتثال 2025

76- المصادقة على بيان تقبل المخاطر لسنة 2025

77- المصادقة على تقرير لجنة الائتمان والمتعلق بشراء عقار واستملاكه من خلال اجراء عملية تسوية قروض متعثرة

78- المصادقة على تقرير الفصل الثالث والرابع لسنة 2025 لقسم الرقابة والتدقيق الداخلي

79- المصادقة على خطة عمل ، الهيكل التنظيمي لقسم الابلاغ لنة 2025

80- المصادقة على الهيكل التنظيمي للمصرف لسنة 2025

نشاط الهيئة العامة لسنة 2025

أ. صادقت الهيئة العامة على البيانات الختامية للمصرف كما في 2024/12/31
ب. المصادقة على تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية كما في 2024/12/31
ت. المصادقة على تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية كما في 2024/12/31
ث. المصادقة على تقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية كما في 2024/12/31
ج. المصادقة على تعيين مراقب الحسابات شركة خليل ابراهيم محمد لسنة 2024
ح. المصادقة على مراقب الحسابات شركة خليل ابراهيم محمد لسنة 2025
خ. المصادقة على تدوير مقسوم الارباح لسنة 2024 الى الفاض المتراكم لغرض زيادة راس مال المصرف
د. المصادقة على زيادة راس مال المصرف من 350 مليار دينار عراقي الى 400 مليار دينار عراقي
ذ. المصادقة على تعديل العقد التاسيسي للمصرف / المادة الرابعة منه
ر. المصادقة على تحويل مبلغ 2 مليار دينار عراقي من المخصصات المتنوعة ال احتياطي التوسعات
ز. المصادقة على النظام الداخلي للمصرف
س. المصادقة على تعيين لجنة التدقيق
ش. المصادقة على ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة ل
ص. المصادقة على اختيار مسار استمرار المصرف بالعمل بموجب الترخيص الحالي والكيان القانوني نفسه مع تلبية معايير الاصلاح ضمن مشروع خطة اصلاح للقطاع المصرفي

- **نشاط لجان مجلس الادارة لسنة 2025**
- اولا / لجنة التدقيق : اجتمعت اللجنة (20) اجتماع خلال سنة 2025 وتضمنت المحاضر التوصيات والقرارات وفق ما يلي :

1- ضرورة استكمال المناقشات مع الاقسام الرقابية وتزويد اللجنة بتقرير من قسم تكنلوجيا المعلومات بمدة اقصاها 2025/2/27 .
2- ضرورة تنسيب احد موظفي تكنلوجيا المعلومات للتواصل مع الاقسام الرقابية بخصوص حل جميع الاشكالات التي تخص الانظمة (GO AML , AML ,RBA ,FATCA) على ان يكون من ذوي الخبرة في هذا المجال
3- ضرورة عرض تقرير قسم التدقيق الفصلي على لجنة التدقيق قبل فترة مناسبة من ارساله الى البنك المركزي العراقي لتصويب اي اخطاء ترد فيه.

4- متابعة ملاحظات قسم التدقيق فيما يخص الفروع من قبل الادارة التنفيذية (مدير ادارة الفروع,ومدراء الفروع المعنية) وتزويد قسم التدقيق ولجنة التدقيق بالاجابة حول الملاحظات الواردة في التقرير.
5- ضرورة تزويدها بتوضيح حول الدعاوي المقامة من المصرف على الغير او من الغير على المصرف.
6- تصحيح وتنقيح جدول اسعار العمليات المصرفية حيث وردت فيه اسعار لبعض العمليات المصرفية غير صحيحة.
7- اعتماد الدقة في اعداد تقرير قسم التدقيق من الناحية المهنية واللغوية واختيار مصطلحات مصرفية لاعداد التقرير.
8- عرض الهيكل التنظيمي على لجنة التدقيق بعد تنقيحه لوجود اخطاء في الاعداد.
9- متابعة الغرامات المفروضة على المصرف فيما يخص تصفية العقارات التي الت ملكيتها الى المصرف وتزويد البنك المركزي العراقي بالمستندات المطلوبة لتفادي موضوع الغرامات
10- تزويدها بالاوليات كافة قبل موعد الاجتماع بفترة مناسبة ليتسنى لاعضاء اللجنة الاطلاع على المستندات والاوليات الخاصة بكل قسم .
11- متابعة شكاوى الزبائن فيما يخص فروع المصرف وبشكل خاص الفرع الرئيسي/اربيل ومعالجتها بالسرعة الممكنة
12- تزويدها بالسياسات والاجراءات للقسم المالي للاطلاع عليها واحالتها الى مجلس الادارة لغرض المصادقة .
13- تزويدها بتقرير الشمول المالي قبل احالته الى البنك المركزي العراقي لغرض الاطلاع .
14- تزويدها بكشف الدعاوى المقامة على المصرف او المقامة من المصرف على الغير مع تحديث البيانات بشكل مستمر .
15- اشراك موظفي قسم التدقيق بدورات مكثفة حيث لاحظت اللجنة ضعف الكادر في العمل على الانظمة
16- توصي اللجنة بضرورة قيام قسم التدقيق التواصل مع بقية الاقسام الرقابية والتنسيق مع قسم تكنلوجيا المعلومات لحل جميع المشكلات المتعلقة بعمل الانظمة المصرفية الخاصة بنطاق عملهم
17- المصادقة على سياسات واجراءات قسم غسل الاموال وتمويل الارهاب لعام 2025.
18- توخي الدقة في ادخال البيانات حيث مايزال القسم يعاني من مشكلة نقص في البيانات مما يؤثر سلبا على عمل القسم .
19- توصي اللجنة بضرورة اكمال التصحيح اللازم على نظام GO AML من قبل ادارة تقنية المعلومات لتجنب اي خلل في التطبيق.
20- اعتماد الوثائق الرسمية المعتمدة في الدولة عند فتح حسابات الزبائن او تحديثها.

21-التعاقد مع احد مزودي الانظمة لشراء نظام الفحص الالي للاسماء بما يتناسب مع التطورات الجارية.
22-استكمال رفع تقارير CTR بشكل منتظم.
23-استكمال الهيكل التنظيمي لقسم الابلاغ بما يتماشى مع سياسة الابلاغ المعتمدة من مجلس الادارة.
24-إعداد تقرير شامل عن مؤشرات أداء الإبلاغ (KPIs).
25-تطوير برنامج توعوي لتعزيز ثقافة الإبلاغ الداخلي.
26-رفع تقرير مشترك للجنة الإدارة العليا خلال الفصل القادم.
27-قيام قسم التدقيق بالتواصل مع بقية الاقسام الرقابية والتنسيق مع قسم تكنلوجيا المعلومات لحل جميع المشاكل المتعلقة بعمل الانظمة (RBA, AML, FATCA, GO AML).
28-تكثيف المتابعة من قبل مراقب الامتثال لعمل ادارة الامتثال.
29-تعزيز ادارة الامتثال بكادر اضافي بسبب التوسع في العمل .
30-الموافقة على ميثاق مراقب الامتثال وعرضه على مجلس الادارة لغرض المصادقة
31-دعم قسم الامتثال بموظفين اكفاء للسيطرة على اعمال القسم.
32-تدريب وتطوير ضباط الامتثال والمتابعة المستمرة من قبل مدراء الفروع.
33-احالة تقرير مراقب الحسابات الى الادارة التنفيذية لغرض الاجابة على جميع الملاحظات الواردة في التقريرمع بيان راي الادارة التنفيذية بما ورد في ملاحظات مراقب الحسابات حول البيانات المرحلية والانخفاض الملحوظ في ارباح المصرف في الفترة المنتهية في 2025/3/31
34-يتطلب توحيد الاجراءات المتبعة من قبل الفروع كافة فيما يخص ايداع الاموال .
35-إعادة النظر في السياسات والاجراءات لقسم الرقابة .
36-ضرورة اشراك منتسبي قسم الرقابة والتدقيق بدورات داخل المصرف او الدورات المنظمة من قبل البنك المركزي العراقي لغرض تطوير مهاراتهم وبما لا يقل عن دورتي اختصاص في السنة .
37-ضرورة توجيه الفروع واقسام الادارة العامة كافة بضرورة معالجة الاخطاء المتكررة حيث اوضح منتسبي الرقابة بان اكثر الاخطاء بالفروع هي في آلية احتساب العمولات ومطابقة التواقيع .
38-تقترح لجنة التدقيق ضرورة اعتماد بصمة الشخص بالاضافة الى التوقيع على الكمبيالات المستحصلة من الزبائن كضمان .
39-تقترح اللجنة ضرورة تثبيت المناصب القيادية للقسم بعد التأكد من كفاءتهم لان ذلك ينعكس ايجاباً على منتسبي القسم وموظفي المصرف بشكل عام والعكس صحيح .
40-التاكيد على استقلالية قسم الرقابة والتدقيق لتأدية مهام عملهم بكل مهنية وحيادية .
41- التاكيد على قسم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق ومتابعة اقسام الادارة العامة والفروع كافة وبدون اي استثناء لاي موظف او اي قسم وحسب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف والصادر من البنك المركزي العراقي لعام 2024 .
42- ضرورة تطوير نظم الرقابة الداخلية المبنية على المخاطر .

43- ضرورة تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي بخصوص استبدال مدراء الفروع الذين مضى على ادارتهم للفرع خمسة سنوات أو أكثر . (بالنسبة لمصرفنا ينطبق على مدير فرع دهوك)

44- توصي اللجنة بضرورة متابعة ملاحظات قسم التدقيق فيما يخص الفروع من قبل الادارة التنفيذية (مدير ادارة الفروع,ومدراء الفروع المعنية) وتزويد قسم التدقيق ولجنة التدقيق بالاجابة حول الملاحظات الواردة في التقرير.

45- ضرورة عقد اجتماع بين مراقب الحسابات الخارجي وقسم التدقيق الداخلي لغرض الوقوف على الملاحظات المذكورة في تقرير مراقب الحسابات.

46- ضرورة قيام قسم الموارد البشرية بالاجابة على ملاحظات قسم التدقيق الداخلي وتزويده بالسياسات والاجراءات المحدثة لقسم الموارد البشرية

47- ضرورة قيام القسم القانوني بالاجابة على ملاحظات قسم التدقيق الداخلي وتزويده بالمستندات المطلوبة . .

48- توصي اللجنة بضرورة احتساب مخصص لجميع ابواب الصرف ليتم العمل بموجبها ولمنع تجاوز السقف المحدد وفي حال وجود ضرورة لذلك يتم الصرف من خلال استحصال الموافقات الاصولية وحسب الصلاحيات .

49- توصي اللجنة ضرورة تخفيض النفقات الى اقصى حد ممكن .

- ثانيا /لجنة الترشيحات: لجنة التدقيق: اجتمعت اللجنة (6) اجتماع خلال سنة 2025 وتضمنت المحاضر التوصيات والقرارات وفق ما يلي:

1- توصي اللجنة بوضع خطط مستقبلية لغرض تدريب وتاهيل مجلس الادارة وبشكل مستمر لمواكبة احدث التطورات في المجال المصرفي.
2- الموافقة على عدد من المناصب القيادية
3- الموافقة على الهيكل التنظيمي للمصرف
4- الموافقة على النظام الداخلي لسنة 2025
5- المصادقة على سياسة التعينات و الاستقالات للمناصب القياديةلسنة 2025
6- المصادقة على خطة الاحلال للادارة التنفيذية لسنة 2025
7- المصادقة على سلم رواتب الموظفين لسنة 2025
8- المصادقة على سياسة التسليف للموظفين ، عقد التسليف ، تعهد بالتسديد ، خطة مراجعة قروض الموظفين
9- المصادقة على سياسة الموارد البشرية

- **ثالثـا / لجنـة المخـاطر : اجتمعـت اللجنـة (7) اجتمـاع خـلال سـنة 2025 وتضـمنت المحاضـر التوصيات والقرارات وفق ما يلي :**

1- ضـرورة متابعـة اجـال الاسـتحقاق عنـد الاسـتثمار بـاى منـتج مـن الائتمـان ويوجـد افكـار لمنتجـات ائتمانية.
2- ضرورة المتابعة الجدية في ما يخص المشاكل الواردة بتقرير المخاطر لبناية فرع بغداد.
3- متابعة ما تم انجازه بمشروعي COBIT .
4- متابعة ماتم بصدد الدعاوى المقامة على المصرف او من المصرف على الغير (مخاطر قانونية)
5- معالجـة الخلـل فـي بعـض الانظمـة علـى سـبيل المثـال (فاتكـا, AML System, RBA) واعـلام اللجان المجلس بماتمة تنفيذه
6- توصـي اللجنـة بضـرورة بمراجعـة العقـود الخاصـة بقسـم تكنلوجيـا المعلومـات مـن قبـل قسـم ادارة المخاطر (مسؤول مخاطر تكنلوجيا المعلومات).
7- استحداث منصب مدير المشاريع الخاصة بقسم تكنلوجيا المعلومات.
8- ضرورة تعديل بيان تقبل المخاطر وحسب ما تم مناقشته في اجتماع لجنة المخاطر .
9- ضرورة تطبيق خطة الابلاغ للمصرف مع ضرورة استحداث سلم للطوارى.
10- توصية ضرورة ابلاغ الاقسام التنفيذية كافة بتفاصيل بيان تقرير المخاطر والعمل بموجبه.
11- توصـي لجنـة إدارة المخـاطر بضـرورة اكمـال مشـروع COBIT-19واعـلام الجنـة المخـاطر بمـا تـم التوصل اليه .
12- توصي لجنة إدارة المخاطر بضرورة العمل على اكمال متطلبات الموقع البديل للمصرف.
13- توصـي لجنـة المخـاطر باحالـة السياسـات والاجـراءات الخاصـة بقسـم الخزينـة والاسـتثمار الـى مجلـس الادارة لغرض المصادقة عليه
14- بعد اطـلاع اللجنـة علـى التقريـر المعد بخصـوص عمليـة تقيـيم مخـاطر أوصـت اللجنـة بالمصـادقة على اعتماد التقرير والعمل على ارساله الى البنك المركزي العراقي بالسرعة الممكنة .
15- ضرورة تزويد لجنة المخاطر بالالية المعتمدة من قبل البنك المركزي في عملية تقييم المخاطر.
16- إدارة السيولة

توصي لجنة إدارة المخاطر على ضرورة القيام بإعادة تقييم استراتيجية إدارة السيولة بما يحقق التوازن بين الالتزام بالمتطلبات النظامية وبين تحسين العوائد، وذلك من خلال توظيف السيولة الفائضة في أدوات استثمارية منخفضة المخاطر قصيرة الأجل. كما يُوصى بالعمل على خفض التركزات وتحسين استقرار مصادر التمويل عبر تنويع قاعدة المودعين.

17- الاستثمارات:

توصي لجنة إدارة المخاطر على ضرورة إعادة تقييم التركزات الاستثمارية الحالية في أدوات محدودة، واعتماد سياسة تنويع فعالة تأخذ بعين الاعتبار تقلبات أسعار الصرف ومخاطر السوق، مع إعداد خطط تحوط مرنة لتقليل الأثر المحتمل لتلك التقلبات .

18- الرقابة على الاستثمارات طويلة الاجل :-
توصي لجنة إدارة المخاطر على ضرورة إعداد آلية رقابية دورية لتقييم استثمارات المصرف طويلة الأجل، بهدف تحديد مواطن الضعف والانكشاف السوقي وضبطها ضمن سقوف محددة ومعتمدة

19- جودة المحفظة الائتمانية:
توصي لجنة إدارة المخاطر على ضرورة معالجة التدهور في جودة المحفظة الائتمانية من خلال تنويع فعلي للقروض، وتخفيف الاعتماد على عدد محدود من القروض مرتفعة القيمة.

20- التركز الائتماني:
توصي لجنة إدارة المخاطر على ضرورة العمل على تقليص التركز الائتماني عبر وضع ضوابط صارمة لسقف المنح الواحد، مع تعزيز إجراءات تقييم جدارة المقترضين قبل منح الائتمان.

21- تمويل الطاقة النظيفة:
توصي لجنة إدارة المخاطر على ضرورة تسريع تفعيل مبادرة البنك المركزي الخاصة بتمويل مشاريع الطاقة النظيفة، من خلال التعاقد مع شركات معتمدة وإطلاق المنح وفق خطة زمنية واضحة ومحددة.

22- خطة الطوارئ التمويلية:
توصي لجنة إدارة المخاطر على ضرورة إعداد خطة طوارئ تمويلية لمعالجة ارتفاع نسب التعثر، تشمل إجراءات التحصيل المكثف، وجدولة الديون، وتكثيف التنسيق مع الإدارة القانونية.

23- تنفيذ مشروع COBIT 19:
توصي لجنة إدارة المخاطر التأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ مشروع COBIT 19بشكل فعّال، خاصة بعد التعاقد مع شركة خارجية مختصة، مع الإشارة إلى أن التأخير السابق كان من جانب المصرف، مما يستدعي تسريع وتيرة الإنجاز ضمن خطة زمنية ملزمة.

24- خطة استمرارية الأعمال:
توصي لجنة إدارة المخاطر على ضرورة تفعيل خطة استمرارية الأعمال التي أعدتها إدارة المخاطر مؤخرًا، بعد تأجيل الخطة السابقة لحين الانتهاء من تطبيق مشروعCOBIT ، مع اعتماد الخطة الجديدة كمستند رسمي والبدء بتنفيذها فورًا.

• رابعا / لجنة حوكمة تقنية المعلومات: اجتمعت اللجنة (3) اجتماع خلال سنة 2025 وتضمنت المحاضر ما يلي :

1- العمل باسرع وقت على تطوير تطبيق Mobile Banking ليشمل كافة الخدمات المصرفية وكذلك اضافة امكانية دفع الفواتير بشكل مباشر من خلال التطبيق او مباشر لدى المستفيد او اونلاين .
2- توصي اللجنة ب Training لكافة الموظفين المصرف بشكل عام موظفي قسم تقنية المعلومات على الانظمة المصرفية المستخدمة.

3- توصي اللجنة بتحديث سياسات واجراءات قسم تقنية المعلومات لسنة 2025 معتمدا على ما ورد في دليل حوكمة المعايير البيئية والاجتماعية والاستدامة 2024 .
4- توصي اللجنة قسم تقنية المعلومات باعداد خطة استراتيجية لسنة 2025 .
5- ناقشت اللجنة سياسات واجراءات قسم امن المعلومات وتوصي بترحيلها الى مجلس الادارة لغرض المصادقة عليها.
6- ناقشت اللجنة الهيكلية التنظيمية لقسم امن المعلومات وتوصي بترحيلها الى مجلس الادارة لغرض المصادقة عليها.
7- توصي اللجنة قسم تقنية المعلومات باعداد الهيكل التنظيمي لقسم تقنية المعلومات.
8- توصي اللجنة بضرورة التنظيم وفقا لتوجيهات الشركة الداعمة والالتزام بالتعليمات الموضوعة في خارطة العمل على مشروع تطبيق COBIT وابقاء اعضاء اللجنة على الاطلاع باخر التطورات.
9- توصي اللجنة تدريب موظفين بما يخص الانظمة والاجهزة الجديدة التي تم اعتمادها لتطوير البنية التحتية من قبل شركة D.W عند التنصيب.
10- ربط نظام ERPS مع قسم مالية لغرض الاستفادة وتسهيل الامور واعلامنا ماتم بصدد العمل على النظام المذكور.
11- اوصت اللجنة بالمصادقة على سياسات والاجراءات الخاصة بقسم التقنية المعلومات لسنة 2025 في الاجتماع المجلس الادارة القادم.
12- التوصية بقيام قسم تقنية المعلومات بادخال التعديلات اللازمة بموجب التطورات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي واعلام اللجنة بها.
13- تم مناقشة الخطط التشغيلية الخاصة بقسم تقنية المعلومات بشكل تفصيلي، حيث تم استعراض كل خطة على حدة، مع تحديد الاطار الزمنية اللازمة لانجازها من قبل الفريق المختص، وذلك لضمان تنفيذها وتطبيقها في المصرف بالشكل السليم والفعال، ومن اهم النقاط في الخطة التشغيلية والمشاريع وتحديد المهام ذات الاولوية العالية .

أ- Customer Onboarding System-KYC opening Account & workflow و KYC Workflow
ب- COBIT Implementation
ت- Mobile Application :
ث- Black List (Bank +Pio-Tech) Open Account and Transfer:
ج- SWIFT MT to MX 20022 و SWIFT Alliance warehouse:
ح- DR & CBP:
خ- ATM Eye online:
د- New ATMs:

rtb

- **خامسا / لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة : اتخذت اللجنة عدد من التوصيات والقرارات وتضمنت المحاضر ما يلي :**

1. الارشادات والتوصيات بشأن الأهداف الاستراتيجية المناسبة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والأهداف قصيرة وطويلة الأجل القائمة على أساس علمي
2. مراقبة وضع السياسات والإجراءات المناسبة المتعلقة بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والإجراءات المتعلقة بالإفصاح عن الحوادث، ومدونات الممارسات، ومعايير سلوكيات العمل التوصيات والارشادات لمجلس الإدارة بشأن مدى حدود السماحات فيما يتعلق بالمخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية، وتحديد المخاطر المادية المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التأكد من إدراجها بشكل مناسب في إطار عمل ادارة المخاطر
3. توصيات بشأن حدود السماحات (Risk Appetite)للمخاطر البيئية والاجتماعية
4. تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية المادية (Material Risks)
5. المراقبة والمراجعة المستمرة:
6. إنشاء آلية للإبلاغ الفوري عن الحوادث البيئية والاجتماعية.
7. مراجعة المخاطر والتقارير البيئية بشكل دوري ضمن اجتماعات لجنة المخاطر أو لجنة المعايير.

- **اسماء المساهمين الكبار (اكبر عشرة مساهمين) / راس مال المصرف 400 مليار دينار عراقي**

ت	اسم المساهم	الجنسية	عدد الاسهم	النسبة
1	صباح ملحم محي	عراقي	39,920,000,000	9.98%
2	دلشاد عبدالعزيز سرحان	عراقي	39,920,000,000	9.98%
3	عماد جميل جاسم	عراقي	39,920,000,000	9.98%
4	شوكت عبدالعزيز سرحان	عراقي	39,920,000,000	9.98%
5	عبدالمطلب حسن صمد	عراقي	39,920,000,000	9.98%
6	بارزان فكري احمد	عراقي	39,920,000,000	9.98%
7	سيروان صديق مصطفى	عراقي	39,920,000,000	9.98%
8	عوني فاخر عبدالرحمن	عراقي	39,920,000,000	9.98%
9	سيروان حسن صمد	عراقي	39,920,000,000	9.98%
10	كاوة عبدالله جنيد تم استبداله بالمساهم فاخر علي مصطفى حسب تعليمات البنك المركزي العراقي المرقم 4/9س/1379 و المؤرخ في 2025/12/1 وتم اجراء عملية بيع اسهم السيد كاوه الى السيد فاخر علي مصطفى وفق التعليمات ذات الصلة	عراقي	39,920,000,000	9.98%

rtb

سياسات المصرف

- **سياسة التمويل المستدام:**

إن التمويل المستدام يشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يكمن هذا التأثير في طرح المنتجات والخدمات المصرفية وتطوير العمليات المصرفية بشكل يراعي عناصر البيئة، المجتمع والحَوكمة (ESG) فيما يتعلق بأنشطة التمويل، الإقراض والاستثمار. فهو يهدف إلى تحقيق منفعة مستدامة لجميع الأطراف المعنية بما فيها العاملين، العملاء والمجتمع ككل ويعد التمويل المستدام أداة قوية يمكن توظيفها لخلق نمو متوازن، وذلك من خلال تحويل التهديدات الحالية بكافة أنواعها إلى فرص مستقبلية، فهو مفهوم شامل يتضمن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في قرارات المصرف عند منح الائتمان أو في قراراته الاستثمارية بالإضافة إلى ذلك فهو يشمل قيام المصارف بتمويل المشاريع البيئية مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمشاريع الاجتماعية مثل الصحة، التعليم، مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمشاريع ذات العَمالة الكثيفة التي تخلق فرص العمل وتقلل من نِسب الفقر وترفع مستوى المعيشة خاصةً للفئات الأكثر احتياجاً، كما يشمل التمويل المستدام الالتزام بالإطار العام للحَوكمة وترسيخ الشفافية ودعم نظم الرصد والمتابعة والتقييم، وذلك لتحقيق منفعةٍ مستدامةٍ لكل الأطراف.

- **أهمية التمويل المستدام :**

يواجه بلدنا العزيز العديد من التحديات البيئية والتي تتمثل في ندرة الموارد المائية ، ندرة الامطار ، زيادة في التلوث البيئي والذي ادى الى زيادة في امراض السرطان ويعتبر تغير المناخ من أكثر القضايا الحيوية التي تواجه العراق والعالم. على الرغم من أن العراق يساهم بنسبة ضئيلة في انبعاثات الغازات الضارة، إلا إنه معرض بشدة لمخاطر تغير المناخ، الأمر الذي قد يؤدي إلى العديد من التبعات الاجتماعية ، وبالتالي تكمن هنا اهمية التمويل المستدام يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل. على المستوى البيئي على سبيل المثال، فإن إدارة مخاطر المناخ تقلل من تعرض المصارف للمخاطر المالية المتعلقة بتغير المناخ وتجعلها مستعدة لمواجهة التغيرات المحتملة في السياسات ورغبة المستثمرين. كما تساهم الأنشطة الاجتماعية مثل الشمول المالي وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقلل من نسب الفقر والبطالة وأوجه عدم المساواة إلى زيادة مقدرة المصارف على جذب المدخرات، تقديم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، وتنويع محافظها الائتمانية مما يعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تطبيق التمويل المستدام إلى تعزيز الفرص الاستثمارية وضخ المزيد من العملة الأجنبية من خلال جذب شريحة جديدة من المستثمرين الذين يستهدفون هذا النوع من التمويل

- **مزايا التمويل المستدام:**

يؤدي التمويل المستدام إلى دعم الاستقرار المالي والمصرفي، حيث أثبتت الدراسات أنه بدمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة يتأثر أداء الشركات بطريقة إيجابية كما تقِل نسب المخاطر، وبالتالي يُعتبر توفير التمويل لتلك الشركات منخفضَ المخاطر بما ينعكس إيجابياً على استقرار النظام المالي. كما ان تعزيز الفرص الاستثمارية وضخ عملة أجنبية عن طريق جذب شريحةٍ جديدةٍ من المستثمرين الذين يضعون التمويل المستدام نُصب أهدافهم، إلى جانب استثمار أجنبي مباشر في القطاع المصرفي والاقتصاد القومي تعزيز إصدار السندات الخضراء في ظل تزايد انتشار الاستثمار البيئي والاجتماعي. بالاضافة الى ذلك فان إمكانية إنشاء مصارف خضراء حيث تقوم تلك المصارف بتوفير قروض لدعم البيئة مثل منح قروض لإنتاج الكهرباء من الواح الطاقة الشمسية وكذلك منح قروض لتوليد الكهرباء من الرياح وتمويل قروض السيارات الكهربائية وبفائدة منخفضة لتشجيع اقتناء تلك السيارات لأنها صديقة للبيئة .

- **أهمية التمويل المستدام على مستوى القطاع المصرفي:**

يعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات التي تدعم الاقتصاد وبالتالي لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بما فيها من تحديات بيئية واجتماعية دون أن يكون للمصارف دورٌ فعالٌ في ذلك من خلال توجيه التمويل إلى أنشطةٍ اقتصاديةٍ أكثر استدامةً وتقديم حلول مالية ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة وفتح مجالات وأسواق جديدة للتمويل مما يساهم في تحقيق المزيد من الأرباح وخفض فرص التعثّر، وبالتالي الحفاظ على جودة محفظة المصرف وتعزيز فرص الاستثمار الأجنبي عن طريق جذب المستثمرين الذين يستهدفون التمويل المستدام والمساهمة بشكل إيجابي في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة المحيطة وتحسين سمعة المصارف العراقية محليا ودوليا وتخفيض المخاطر البيئية والاجتماعية.

- المنتجات المصرفية المستدامة: هي منتجات مالية تهدف إلى دعم الممارسات البيئية والاجتماعية المسؤولة، وتعزيز التنمية المستدامة، تتنوع هذه المنتجات وتزداد انتشارًا مع تزايد اهتمام المصارف بالاستدامة والحوكمة البيئية. فيما يلي بعض الأمثلة على المنتجات المصرفية المستدامة:

1- القروض الخضراء: هي قروض تمويل موجهة لمشاريع تهدف إلى حماية البيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الصديقة للبيئة، والمباني الخضراء. هذا النوع من التمويل يساهم في تخفيف انبعاثات الكربون ويعزز التنمية المستدامة.

2- التمويل المستدام: يشمل قروضاً أو سندات توجه لتمويل مشاريع تركز على المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية. قد تشمل تمويل قطاعات مثل إدارة المياه، الزراعة المستدامة، والنقل النظيف.

3- الودائع الخضراء: وهي حسابات توفير أو ودائع توفر للزبائن الفرصة لاستثمار أموالهم في مشاريع مستدامة أو صديقة للبيئة. تدعم هذه الودائع التمويل المستدام للمشاريع البيئية وتشجع الزبائن على اتخاذ قرارات مالية مسؤولة.

4- بطاقات الائتمان الصديقة للبيئة: بطاقات ائتمانية تتيح للزبائن المساهمة في جهود الاستدامة عبر تمويل المشاريع البيئية أو التبرع بجزء من الأرباح للمنظمات الخيرية البيئية.

5- السندات الخضراء والاجتماعية: هي أدوات استثمارية تستخدم لجمع رأس المال لمشاريع بيئية أو اجتماعية. يمكن أن تشمل مشاريع إعادة التدوير، تحسين كفاءة استخدام الطاقة، أو مبادرات لدعم التعليم والرعاية الصحية في المجتمعات المحتاجة.

6- التأمين المستدام: تغطي بعض شركات التأمين مشاريع ومنتجات تتماشى مع أهداف الاستدامة، مثل التأمين على المباني الخضراء أو المركبات الكهربائية، بهدف تشجيع التحول نحو أساليب الحياة الصديقة للبيئة.
7- الاستشارات المستدامة: خدمات استشارية للشركات التي ترغب في تبني ممارسات استدامة، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتطوير استراتيجيات الاستدامة.
واخيرا تساعد هذه المنتجات في توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات التي تسعى لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية وتعزز من سمعة المؤسسات المالية كشركاء في التنمية المستدامة.

- سياسة الابلاغ عن المخالفات سعياً من المصرف لتعزيز قواعد واجراءات المصرف للالتزام بمبادئ الحوكمة لتحقيق أعلى درجات الشفافية والانضباط والمساءلة تم اعتماد هذه السياسة للابلاغ عن المخالفات، وبما يشجع جميع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين على حد سواء وبحسن نية وسرية الابلاغ عن أي مخالفة أو خطر أو سوء تصرف محتمل قد تتعرض له أعمال المصرف ومصالحه أو سمعته أو أصوله أو أصحاب المصالح، بحيث يكون المبلغ محط تقدير وحماية على المستوى المؤسسي.
تعتبر هذه السياسة أحد مكونات الحد من الاحتيال، وليست مكاناً للتظلمات الخاصة حيث يمتلك المصرف سياسات واجراءات أخرى تسمح للموظف التعبير عما يقلقه أو الابلاغ عن شكواه حول المشكلات التي تؤثر مباشرة عليه، والتي تتناولها معايير السلوك المهني في العمل، وعليه فإن الأمور المذكورة آنفاً ليست في نطاق هذه السياسة، وينبغي عدم الإبلاغ عنها بموجب هذه السياسة.

- الأهداف: تهدف سياسة الابلاغ عن المخالفات لمايلي:
أ- تسهيل عملية الابلاغ وتخصيص طرق للإبلاغ عن المخالفات.
ب- تقديم وسيلة سرية للمعنيين.
ت- حماية الأفراد المبلغين بحسن نية.

- التعريفات
1. الاحتيال: أي تصرف أو ممارسة غير أخلاقية أو غير نظامية أو غير قانونية تتسم بعدم الأمانة أو بالنية المبيتة لإخفاء حقيقة ما، سواء بالكلمات أو بالتصرف أو بالتزييف، ما من شأنه أن يسفر عن خسارة مالية أو غير مالية للمصرف، ويدخل في عداد ذلك الممارسات المحاسبية المغلوطة أو إعداد التقارير المالية أو التقارير غير المالية المغلوطة بنية الاحتيال.
2. الأمور غير الأخلاقية: يقصد بها التصرفات أو الممارسات المقصودة أو غير المقصودة التي تنافي الأخلاق القويمة وتضر بالسمعة وتفتقر إلى الإنصاف أو لا تتوافق مع معايير العمل المعتمدة لدى المصرف أو السلوك المهني أو الاجتماعي السديد.
3. خط المصرف المخصص للإبلاغ عن المخالفات: يقصد به المسار الذي حدده المصرف للإبلاغ عن المخالفات، وهو عبارة عن خط ساخن يتيح للمبلغ تقديم البلاغ في سرية تامة ودون الإفصاح عن هويته -في حال رغبته- في ما يتصل بسوء التصرف أو الاحتيال أو مخالفات لمدونة السلوك الأخلاقي أو لسياسات المصرف.
4. المخالفة: أي تصرفات أو احداث أو سلوك أو ممارسات غير نظامية أو غير أخلاقية أو غير قويمة أو مخالفة لسياسات المصرف واجراءاتها وقواعدها وأنظمتها التي تخص المصرف.

5. المبلغ: هو الشخص الذي يبلغ عن واقعة احتيال أو أمور غير أخلاقية داخل المصرف، وكذلك في أوساط أصحاب الشأن والجهات التي تزاول الأعمال مع المصرف، ويدخل في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الموظفين والعملاء والاستشاريين والمقاولين والموردين والمقاولين من الباطن والوكلاء وجميع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين.

6. الإبلاغ: هو العملية المتبعة في التبليغ عن واقعة الاحتيال أو الأمور غير الأخلاقية داخل المصرف.

أمثلة عن المخالفات : تشمل المخالفات كافة الممارسات الخاطئة الجنائية أو مالية أو الاخلال بأي التزامات قانونية أو تشريعية أو متطلبات تنظيمية داخلية أو خارجية، وتشمل أهم المخالفات التي يتوجب الإبلاغ عنها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي :

1. السلوك غير القانوني)بما في ذلك الرشوة أو الفساد أو سوء التصرف.
2. سوء التصرف المالي)بما في ذلك إدعاء النفقات الكاذبة، إساءة استخدام أصول الشركة.
3. عدم الإفصاح عن حالات تعارض المصالح وفق ما يتم اعتماده في وثيقة تعارض المصالح المعتمدة في المصرف.
4. إمكانية الاحتيال)بما في ذلك إضاعة، إخفاء أو اتلاف الوثائق الرسمية الخاصة بالمصرف.
5. الجرائم الجنائية المرتكبة بما يخص المصرف، أو التي يتم ارتكابها، أو التي يحتمل ارتكابها أياً كان نوعها.
6. عدم الالتزام بالسياسات وأنظمة ولوائح المصرف أو تطبيقها بصورة غير صحيحة.
7. الحصول على منافع أو مكافآت غير مستحقة من جهة خارجية لمنح تلك الجهة معاملة تفضيلية غير مبررة.
8. الإفصاح عن معلومات سرية للمصرف بطريقة غير قانونية.
9. التلاعب بالبيانات المحاسبية للمصرف.
10. تهديد صحة الموظفين وسلامتهم.
11. سوء استخدام الصلاحيات.
12. مؤامرة الصمت والتستر فيما يتعلق بأي من المسائل المذكورة أعلاه.

- <u>نطاق وآلية التطبيق:</u>

تطبق هذه السياسة على جميع من يعمل لصالح المصرف سواء كانوا أعضاء مجلس إدارة أو مسؤولين تنفيذين أو موظفين أو مستشارين بصرف النظر عن مناصبهم في المصرف وبدون أي استثناء ،أو أصحاب المصالح علم أو يعلم بوقوع مخالفة يكون ملزماً بالابلاغ عنها وفقاً لسياسة المصرف، وفي الحالات التي تتضمن إبلاغ الموظف مديره المباشر بتلك الأمور بصورة مباشرة، يجب على ذلك المدير الإبلاغ عن المخالفة محل البلاغ فوآر وبما يتفق مع سياسة المصرف، وينبغي للمدير المباشر أن لا يباشر التحقيق في الواقعة على أي وجه بصورة مستقلة، إلا بما يتفق مع سياسات المصرف والاجراءات المتبعة لديه.

rtb

- **طرق الابلاغ عن المخالفات:**

1- الخط الساخن: يعتبر خط المصرف المخصص للإبلاغ عن المخالفات وسيلة لتقديم البلاغات عبر الهاتف، وهذه خدمة سرية متاحة للجميع من أجل مناقشة المخالفات المحتملة والإبلاغ عنها، وكذلك التصرفات غير القويمة أو غير الأخلاقية، ويمكن الوصول إلى خط الابلاغ الساخن مجاناً، ويجوز للأفراد المتصلين بخط الابلاغ الساخن عدم الكشف عن هوياتهم إلا أذا اقتضت مجريات التحقيق بذلك علماً بأن المتصلين سيلقون معاملة قائمة على الاحترام، وستلقى مخاوفهم ومباعث قلقهم كل التقدير والاهتمام كما يلتزم المصرف بأن يشمل الخط الساخن على خدمة)الواتساب(لتسهيل التواصل وامكانية إرسال معززات البلاغ.

2- الإبلاغ عبر شبكة الانترنت:

أ. يقوم المصرف باعتماد بريد الكتروني مخصص لاستقبال الابلاغ عن المخالفات.

ب. يقوم المصرف باستقبال البلاغات بشأن المخالفات أو التصرفات غير القويمة أو غير الأخلاقية المحتملة من خلال رابط مخصص للشكاوي على موقع المصرف الرسمي على شبكة الانترنت.

ت. الإبلاغ كتابة: يمكن للمبلغ الحضور شخصياً إلى المصرف والتقدم بالابلاغ خطياً حسب نموذج الشكاوى المعتمد.

- **سرية التبليغ وحماية المبلغ:**

بالرغم من أنه لا يطلب من مقدم البلاغ إثبات صحة البلاغ، إلا أنه يجب أن يكون قادرا على إثبات أنه قدم البلاغ بحسن نية، وحيث يلتزم المصرف بتقديم ما يلي للمبلغ:

1. الحماية: يضمن المصرف اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المبلغين لتشجيعهم على التقدم ببلاغاتهم بدون خوف أو تردد، وذلك بمنع التعرض للمضايقة أو أعمال انتقامية أو عواقب وظيفة سلبية لا في الحاضر ولا في المستقبل لأي شخص يبلغ عن مخالفة أو يتقدم بحسن نية بالابلاغ استناداً لأسباب معقولة لتقديم البلاغ)باستثناء الإبلاغ عن مخالفة بشكل كيدي، حيث من الممكن أن يؤدي ذلك إلى انزال عقوبة الإجراء التأديبي بالمُبلغ وكذلك اتخاذ الإجراء القانوني بحقه، وهو الإجراء الذي قد يصل إلى الفصل من العمل.(

2. الحفاظ على سرية الهوية: يلتزم المصرف بالحفاظ على سرية المعلومات وهوية المبلغين إلى أقصى حد معقول علمياً، ولا يجب كشف هوية من تقدم بالبلاغ ما لم يكن قد أذن بكشف الهوية كتابياً في مرحلة معينة من اجراءات التحقيق، وينبغي أن يعلم المبلغون أن هويتهم قد تصبح معروفة لأسباب خارجة عن سيطرة المصرف)الحالات التي تقتضي التحقيق الخارجي بمعرفة السلطات الحكومية المختصة(، ولن يعلم أحد بشأن إجراء التحقيق في البلاغات أو يشارك فيها إلا من تقتضي إجراءات التحقيق علمهم أو مشاركتهم نظرا لطبيعة التحقيق، أو حيثما اقتضت الأمور ذلك بحكم القانون أو النظام.

rtb

- **إجراءات التعامل مع المخالفات المبلغ عنها: تخضع كافة البلاغات المقدمة مباشرةً أو المحولة من الجهات المعنية في المصرف للدراسة والتحليل من قبل قسم التدقيق الداخلي ويتم ذلك مع الالتزام بمايلي:**

1. يتم إعطاء كل بلاغ يتم استلامه رقماً خاصاً بهذا البلاغ.
2. يتم إجراء مراجعة أولية لتحديد ما إذا كان يتوجب إجراء تحقق والشكل الذي يجب أن يتخذه، حيث يمكن حل بعض البلاغات دون الحاجة لإجراء تحقيق.
3. إذا تبين لمستلم البلاغ أن البلاغ غير مبرر فلن يتم إجراء أي تحقيق إضافي ما لم يتم تقديم إثباتات إضافية بخصوص البلاغ.
4. إذا تبين أن البلاغ يستند إلى معطيات معقولة ومبررة يتم الالتزام بالتحقيق الدقيق والكامل وعلى الوجه المناسب وفي الوقت المناسب.
5. يجب ابلاغ الموظف كتابةً بما ينسب إليه والتحقيق معه خلال 15 يوم من تاريخ اكتشاف المخالفة.
6. مدير قسم التدقيق الداخلي يحدد إذا كانت المخالفة تقتضي إجراءً تصحيحياً من عدمه، وبناءً عليه يتحدد الاجراء التصحيحي استناداً إلى الوقائع والظروف المحيطة بالمخالفة، وما تسفر عنه نتائج التحقيق.
7. تشكل لجنة باسم (لجنة التبليغ) برئاسة (مدير التدقيق الداخلي) وعضوية (مدير قسم الموارد البشرية ، مدير القسم القانوني ، مدير قسم الامتثال ، مدير قسم المخاطر)
8. يقوم مديرقسم التدقيق الداخلي برفع تقرير عن المخالفات التي تستوجب التحقيق بها الى لجنة التبليغ لأجراء التحقيق اللازم ورفع التوصيات اللازمة الى لجنة التدقيق التابعة الى مجلس الادارة للمصادقة عليها ، كما ترسل لجنة التبليغ نسخة من التقرير الى المدير المفوض ويراعى عند اتخاذ الاجراءات التاديبية تعليمات النظام الداخلي وقانون العمل العراقي النافذ .
10. في حال كان البلاغ يخص المدير المفوض يتولى مجلس الإدارة اتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل معها.
11. يقوم المصرف باتخاذ كافة التدابير والاجراءات المعقولة)بما فيها رفع دعوى قضائية جنائية أو مدنية(لإسترداد أموال المصرف التي تم الاستيلاء عليها أو التي تم الحصول عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة احتيال أو فساد.
12. إذا ثبت أن البلاغ غير دقيق ولكن قدم بصورة نزيهة وله حيثيات تثير تقديمه فلا يتخذ أي اجراء ضد مقدمه.
13. أما إذا ثبت بصورة قاطعة أن البلاغ غير دقيق وكان كيدياً مقصوداً، فيتخذ بحق مقدم البلاغ الاجراء التأديبي أو القانوني اللازم.
14. يتم حفظ البلاغات وتقارير التحقيق والوثائق المعززة ووثائق التحقق بصورة سرية لدى (لجنة التبليغ)، فيما عدا الحالات التي تستدعي غير ذلك.
15. يلتزم المصرف بالتعامل مع الإبلاغ عن أي مخالفة بطريقة عادلة ومناسبة، ولكنها لا تضمن أن تنسجم طريقة معالجة البلاغ مع رغبات مقدم البلاغ.

- **سياسة المودعين والمساهمين واصحاب المصالح**

- الغرض : تهدف التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي وهيئة سوق المال العراقي في توفيرالشفافية والإفصاح بخصوص المعلومات المالية حول الشركات بهدف الإستفادة منها من قبل المستثمرين عند قيامهم في الإستثمار في الأسهم المطروحة للبيع .
- حماية المودعين :هناك عدة وسائل لحماية المودعين للمصرف من خلال :

1. تنفيذ تعليمات البنك المركزي والرقابة المكتبية والميدانية المستمرة للبنك المركزي العراقي بهدف التأكد من قيام المصارف بتطبيق القوانين وخاصة وجود سيولة كافية لدى المصارف لتوفير النقد الكافي لسحوبات الزبائن .
2. تأسيس الشركة العراقية لتأمين على الودائع تساهم في توفيرالضمان للمودعين في حالة فشل المصرف يحصل الزبون على نسب خمسون بالمائة من ودائعه عند فشل المصرف وبذلك توفر الحماية للمودعين .

- حماية صغار المساهمين : تتسم ادارة المصرف بالقوة والنزاهةوالتخصص وهذا ما يحقق أهداف المساهمين وتعزز قيمة حقوقهم وتوفر للأقلية الحماية من إساءة إستخدام السلطة أو إساءة توزيع الأموال أوصرفها في صورة غير قانونية ، مثل المكافآت السنوية المبالغ بها والتي لا تتناسب مع الأرباح المحققة والعلاوات العالية والامتيازات المختلفة وهذا حدث مع الكثير من الشركات المساهمة العامة في المنطقة وأدى إلى تعثر العديد منها.

ان قوانين الحوكمة وقوانين حماية أقلية المساهمين تفرض عدم استغلال الإدارة أموال المساهمين والتأكد من سعيها إلى تعزيز ربحية أسهم الشركة وقيمتها على المدى الطويل ووضع الآليات التي تمكن حملة الأسهم من فرض رقابة على الإدارة في شكل فاعل، علماً أن من أهم مبادئ حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين سواء كبارهم أو صغارهم إضافة إلى تقديم معاملة عادلة لكل شرائح المساهمين وحماية دور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية الكاملة وتحقيق مسؤوليات مجالس الإدارة.

- دور الحوكمة في حماية وتعزيز حقوق المساهمين والمستثمرين :

ان ثقة المساهمين والمستثمرين بأن الأموال التي سيستثمرونها لن يساء استخدامها من قبل المصرف او أعضاء مجلس الإدارة او كبار المساهمين، وأن هذه الأموال ستوظف بالشكل الأمثل الذي يراعي مصالحهم، بمثابة أحد أهم العوامل في نشوء وتطور أسواق رأس المال.

ان نظام الحوكمة الفعال يوفر وسائل يتسنى للمساهمين استخدامها لحماية حقوقهم والقدرة على اقامة الدعاوي القانونية والإدارية لنيل حقوقهم وقد اظهرت التجربة ان احد اهم المحددات لقدرة المساهمين على حماية حقوقهم يتمثل في توفر وسائل فعالة للحصول على تعويضات مناسبة على الاضرار التي قد تلحق بمصالحهم ودون تأخير مفرط.
وتتعزز ثقة صغار المساهمين حينما يوفرالنظام القانوني الآليات اللازمة لإقامتهم للدعاوي القانونية عندما تتوفر لهم السندات القانونية التي تبرر اعتقادهم بان حقوقهم قد انتهكت.
معاملة المساهمون المنتمون الى نفس الفئة معاملة متكافئة : للمساهمين داخل كل فئة حقوق التصويت والحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة من فئات المساهمين قبل شرائهم للأسهم، وأن أية تغيرات مقترحة في حقوق التصويت خاضعة للتصويت من قبل المساهمين او من قبل المخولين بالتصويت (أو بالأنابة)، وتكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالإجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.

- سياسة الافصاح والشفافية :

ان الية الأفصاح والشفافية من اهم المبادىء في الحوكمة من خلال عملية الأفصاح والتأكد من ان مساهميها وغيرهم من اصحاب المصالح على فهم ودراية بطبيعة عمليات المصرف والتوجه المستقبلي وغيرها من التطورات والمعلومات الجوهرية الناتجة عن عملياتها اليومية.

تمثل المعلومات الأساسية مرتكزاً مهماً لمعرفة حجم نشاط أي مؤسسة أهلية ومدى تأثيره على المستفيدين وإسهامها بهذا النشاط في الدفع قدماً بالتنمية الاجتماعية في نطاق نشاطها وتأتي هذه السياسة لتحديد العناصر والمعلومات الجوهرية والأساسية التي يلتزم بها مصرف الأقليم التجاري بالإفصاح عنها بانتظام لاطلاع البنك المركزي العراقي ، المودعين ، المستثمرين وعامة الجمهور.

ان الهدف من سياسة الإفصاح والشفافية هو تعزيز قدرة الشركة في الألتزام بالألتزام والقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي – هيئة سوق المال في العراق واجهات الرقابية الأخرى تهدف سياسة الأفصاح الى تحديد الأدوار والمسؤوليات لأطراف الرئيسية في عملية الأفصاح والمسؤولين عن تقديم البيانات الواجب تقديمها لإدارة الحوكمة والألتزام بالتعليمات الصادرة من جهات مختلفة.

ان الغرض من سياسة الأفصاح هو تقديم المعلومات الأساسية والتأكد المصرف يلتزم بالإفصاح عن جميع الأمور الجوهرية بدقة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الوضع الإداري والتنظيمي والمالي للمصرف والأداء والحوكمة وتوقيت الافصاح عنها.

- **الإفصاح عن المعلومات الجوهرية :**

تُعَرَّف المعلومات الجوهرية على أنها اية معلومات تتعلق بأوضاع وأنشطة المصرف ومستوى أدائها والمعلومات التي يتوقع أن تؤدي إلى رسم تصور محدد وجوهري عن أوضاع المصرف لذلك تنشر كافة المعلومات الجوهرية المماثلة على نطاق واسع وفي حينها وبما يتوافق مع الأنظمة والقوانين.

- **الإفصاح عن المعلومات المالية :**

يوافق رئيس مجلس الإدارة على الكشوفات المالية (كشف الدخل - الميزانية العمومية - كشف حقوق الملكية) المعتمدة من قبل مدقق خارجي مستقل يوضح الكشف المالي مقارنة بين نتائج الأعمال للسنة الحالية ومقارنتها مع السنة السابقة يتم وضع تفاصيل في ورقة مرفقة بخصوص كل فقرة من البيانات للمصرف ، الأراضي ، تفاصيل بخصوص اكبر عشرة مقترضين ، تفاصيل بخصوص اكبر مودعين ، مراسلي المصرف والأرصدة معهم عند تاريخ اعداد الميزانية ، تفاصيل استثمارات المصرف (السندات) في داخل وخارج العراق .يوضح في الميزانية العمومية اعضاء مجلس الأدارة واسماء حاملي اسهم المصرف وعدد اسهمهم.

- **الإفصاح الى سوق العراق للأوراق المالية :**

يلتزم المصرف في تزويد سوق العراق للأوراق المالية وبشكل دوري الكشوفات المالية (كشف الدخل -الميزانية العمومية) المعتمدة من قبل مراجع خارجي ليكون متاحا للمستثمرين المحتملين عند اتخاذهم قرارات استثمارية.

- **الإفصاح عبر الموقع الألكتروني للمصرف :**

يقوم مصرف الإقليم بنشر الكشوفات المالية (الميزانية العمومية - كشف الدخل) للمصرف لعدة سنوات متتالية بهدف اتاحة الأطراف الخارجية المتمثلة بالمودعين ، المستثمرين ، عامة الناس للإطلاع عليها والأستفادة منها عند اتخاذ قراراتهم بخصوص الأيداع او الأستثمار في اسهم المصرف ينشر المصرف في الموقع الألكتروني معلومات مهمة حول اعضاء مجلس الأدارة – رئيس المجلس ، المدير المفوض – اسماء وعناوين الفروع وارقام الأتصال والبريد الالكتروني لكل فرع ، الخدمات المقدمة من قبل المصرف المتمثلة بقبول انواع من الودائع ، بطاقات بلاستيكية ، انواع القروض التي توفرها المصرف ، التحويل الخارجي.

- **الإفصاح عن الجوانب غير المالية :**

يقوم مصرف الإقليم التجاري بنشرمعلومات اخرى غير مالية المتمثلة في سياسات الحوكمة واجراءاتها والوثائق المتعلقة بها ومنها وكذلك رؤية المصرف ،رسالة المصرف ، اهداف المصرف ، لجان مجلس الأدارة (لجنة الحوكمة – لجنة التدقيق) يتم وضع العديد من السياسات مثل سياسة الإستدامة ، سياسة الإفصاح ، سياسة التوظيف ، سياسة العناصر البيئة والإجتماعية ، سياسة المكافأة والحوافز.

- **سياسة تضارب المصالح :**

الغرض منها حماية مصالح المصرف ، قد يكون لأعضاء مجلس ادارة المصرف او الأدارة العليا والموظفين و وكلائهم او غيرهم من الأشخاص ذوى الصلة لهم الفرصة بتفضيل مصالحهم الخاصة على مصالح المصرف لذا فان اصدار سياسة تضارب المصالح في المصرف هو وضع واتباع وتفعيل اجراءات وتنظيم فعالة ، من شانها ان تعمل على تحديد التضارب في المصالح وادارته بطريقة مسؤولة .

- **التعاريف :**

1- موظفي المصرف : اي شخص يعمل لدى المصرف بدوام كامل او جزئي بموجب قانون العمل ويستوفي راتب او مكافأة جراء تقديم الخدمة .

2- ثانيا : الوكيل ، المالك ، المدير ، حاملي الأسهم ، المقاول او اي طرف ثالث يكون في موقع ان يعمل بالنيابة عن المصرف .

- **تضارب المصالح المالية :**

وهي المصالح النقدية لصالح الأفراد المتمثلة في تحقيق ربح مالي او الخسارة لأفراد ، يتحمل جميع موظفي مصرف الإقليم في تحديد اي تضارب محتمل في المصالح قد ينشأ اثناء القيام باختيار الموردين / قرار منح القرض / قرارالبيع لممتلكات المصرف الى اشخاص ذو الصلة ، المرتبط بشكل مباشر او غير مباشر بالمصرف .

rtb

- **الإجراءات**

1- واجب الإفصاح : كل موظف / او وكيل ملتزم بالإفصاح عن احتمال لظهور تضارب المصالح، الفشل في ابلاغ عن عدم الإفصاح لظهور تضارب المصالح قد يسبب في انهاء خدمات الموظف .

2- التحقيق في احتمال تضارب المصالح : عندما يظهر اي احتمال لتضارب للمصالح ، يقوم مجلس الأدارة بجمع المعلومات وتوجيه الأسئلة لأطراف ذات العلاقة ، عندما يدلي كل شخص افادته بخصوص حدود انضمامه للتضارب في المصالح وتقديمه الة الدفاع ، عليه ترك جلسة الأستماع لفسح المجال لمجلس الأدارة في المناقشة وتبادل الأراء بهدف اتخاذ القرار حول الموضوع . واذا اقتنع المجلس بوجود تضارب في المصالح يتم اتخاذ خطوات لإنهاء تضارب في المصالح ، اذا لم يتحقق تضارب في المصالح يتم غلق القضية .

3- معالجة تضارب المصالح : عند اكتشاف اي تضارب في المصالح ، يتم تقييم كل العمليات التجارية التي من المحتمل التاثر بها بهدف معرفة الأثار، يتم إبلاغ اطراف خارجية وهم حاملي الأسهم ، المدراء ، الموظفين والمتعاقدين ، يتم إجراء تحقيق من قبل مجلس الإدارة لتحديد مدى وحدود التضارب وبيان الأطراف التي توغلت في العملية .

4- خطوات انضباطية : مجلس الإدارة له الصلاحية في التحقق من حدوث اي حالة في تضارب المصالح ويكون الخطوات الأنضباطية مناسبة مع حدود في تضارب المصالح وحدود الخسائر المتحققة ، والعقوبات قد تشمل الإيقاف عن العمل او انهاء عمل الموظف .

5- تذبذب صراع المصالح : يطلب مجلس الادارة(في حال الاقتناع والتاكد) من اي عضو من اعضائه قد فشل في الإفصاح عن صراع المصالح ، لبيان اسباب عدم تبليغ المجلس في ذلك، واذا تم اكتشاف بعد جلسة الأستماع بان العضو قد فشل في ابلاغ المجلس حول تضارب المصالح وتحقيقه منفعة مالية من ذلك ، فيتم اتخاذ اجراء يناسب حدود الضرر الملحق بمصالح المصرف - التعويضات

6- اذا ثبت ان احد اعضاء مجلس الإدارة قد استلم بشكل مباشر او غير مباشر تعويضات من شركة او منظمة نظير تقديم خدمة للشركة / او المنظمة من خلال التصويت على قرار لصالح الشركة او المنظمة ، يتم تجريد عضو المجلس من عضوية المجلس.

- **الكشف السنوي :**

على كل مدير ، موظف وعضو لجنة مخول من مجلس الإدارة في مصرف الإقليم التجاري التوقيع على الكشف السنوي ويؤكد بانه قد اطلع على سياسة تضارب المصالح و قرأ وفهم سياسة تضارب المصالح وموافق على مضمون سياسة تضارب المصالح والموافقة على الأفصاح على سياسة تضارب المصالح .

- **سياسة حماية المودعين والمقترضين :**

هناك قلق من المودعين بشأن مصير اموالهم واحتمال إفلاس المصرف وضياع اموالهم ، يشعر أصحاب الودائع في أنحاء العالم بقلق بعد المشاكل والخسائر التي تعرض لها المودعون في المصارف التي افلست في العراق في السنوات الماضية، فتوالت الاستفسارات عن حماية أموال المودعين في العراق، ولا بد هنا من الإشارة إلى حقائق مهمة تتعلق بموضوع ضمان الودائع في مصارف العراق، وحمايتها.

- الغرض : هو توفير الثقة الى المودعين والأمان الى اصحاب الودائع (الجارية ، التوفير ، الثابتة) وخاصة من المصارف غير الحكومية.
- تنظيم اعمال المصارف : المصارف من اكثر المؤسسات تنظيما نظرا لدورها المهم في الإقتصاد ، يهدف البنك المركزي في تنظيم اعمال المصارف في توفير نظام مصرفي صلد وتوفير الأطمئنان والثقة لدى عامة الناس، يقوم البنك المركزي بالدور المهم في توجيه والرقابة على المصارف من قبل دائرة مراقبة المصارف لدى البنك المركزي العراقي .

- اساليب حماية المودعين

1- الشركة العراقية للتأمين على الودائع : بادر البنك المركزي العراقي في تأسيس شركة ضمان الودائع (شركة مساهمة مختلطة) بهدف ضمان التأمين على الودائع لدى المصارف الأهلية بنسب معينة ، يوفر التأمين على الودائع الطمأنينة والثقة لدى المودعين وتجنب هواجس الخوف لديهم . الشركة العراقية للتأمين على الودائع هي شركة مساهمة مختلطة مستقلة وتستوفي اقساط التأمين من المصارف الأهلية بنسبة واحد في الألف على الودائع لدى المصارف وتحاول تكوين احتياطي بهدف تعويض الى المودعين عند افلاس احد المصارف ، حيث ان منح التعويض يؤدى الى تخفيض خسائر المودعين وتوفير الثقة والإطمئنانية بالجهازالمصرفي في العراق.
2- الرقابة من قبل البنك المركزي : ان البنك المركزي العراقي بصفته الرقابية يقوم بالإشراف ومتابعة المصرف بإسلوبين (التدقيق المكتبي ، التدقيق الميداني).
3- الشفافيةوالإفصاح: يقوم المصرف بطبع منشورات ورقية لعرض اسعار الخدمات الى الجمهور واطلاعهم عليها ويلتزم المصرف باعلام الزبائن باسعار الفوائد للودائع (الثابتة ، التوفير الجاري) بعملة الدينار والدولار واسعار الفوائد على القروض (بالدينار - الدولار) ، الهدف من ذلك هو الإطلاع المسبق للمودعين بتلك الأسعار .
4- رضى الزبائن :يهتم مصرف الإقليم التجاري اهتماما كبيرا في رضى الزبائن من خلال استقبال مكالماتهم 24 ساعة خلال 7 ايام في الأسبوع ، هناك امكانية لإرسال الشكاوى الى المصرف من خلال الأستمارة الألكترونية وبيان نوع الشكوى بهدف دراستها من قبل قسم التوعية وحماية الجمهور .
5- حماية المقترضين : يتولى قسم خدمات الزبائن في توضيح كل الحقائق للزبون مثل سعر الفائدة (الثابتة او المتناقصة) مدة القرض بالسنوات والشهور ، اجور الاستعلام ، اجور كشف تقييم العقار ، اجور الزيارة الميدانية ، القسط الشهري .
6- عقد القرض : يقوم مصرف الأقليم التجاري بتنظيم عقد القرض قبل منح القرض . يوضح عقد القرض حقوق والتزامات كل من المصرف والمقترض وشروط القرض . على الزبون قراءة مضمون العقد وفهم محتوياته قبل التوقيع عليه . يوضح عقد القرض مبلغ القرض ، سعر الفائدة ، مبلغ القسط الشهري ، فترة الأمهال .
7- اعادة الجدولة : يقوم المصرف في اعادة جدولة سداد الأقساط بناء بطلب من المقترض كطلب تخفيض مبلغ القسط ، او السداد قبل فترة الأستحقاق بحيث يؤدى الى سرعة سداد القرض .
8- الحماية من ضياع العقار : يحاول مصرف الإقليم التجاري في مساعدة بعض المقترضين في الأوقات الحرجة في تأجيل بيع العقار بالمزاد اذا حاول المقترض في سداد جزء من القرض و وعده بسداد الباقي في المستقبل بهدف حمايته من ضياع عقاره في اللحظة الأخيرة

9- الأتصال بالمقترضين : يتولى مصرف الإقليم في متابعة المقترضين لغرض ضمان سداد الأقساط بشكل منتظم ، يقوم المصرف في حالات كثيرة في تأجيل سداد الأقساط بسبب وجود عذرمعقول كالمرض او حريق، يقوم المصرف باعطاء مهلة انتظار للمقترض لسداد القرض بدل بيع العقار بالمزاد العلني لحماية المقترض من ضياع مسكنه، تم اعطاء فترة ستة شهور خلال انتشار مرض الكورونا خلال عام 2020 بهدف حماية المقترضين بسبب توقف الأعمال .

- **مدونة قواعد السلوك المهني والوظيفي :**

ترتكز هذه المدونة على أسس العدالة ومبادئها، وعلى تكافؤ الفرص، والشفافية، والمساءلة، والنزاهة المهنية، والحيادية، والإنتماء للوطن والدائرة، والإصرارعلى تحقيق رسالتها وأهدافها، وتحمل المسؤولية، وعلى الموظف الإلتزام بأحكام هذه المدونة إضافة إلى الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها .

- الاهداف : تهدف هذه المدونة إلى ما يلي:

1. إرساء معايير أخلاقية، وقواعد ومبادئ أساسية لآداب الوظيفة العامة، وقيم وثقافة مهنية عالية لدى موظفي الخدمة المدنية، وتعزيز الإلتزام بهذه المعاييروالقواعد والقيم .
2. ترسيخ أسس الممارسات الجيدة والحاكمية الرشيدة، وذلك من خلال توعية موظفي الخدمة المدنية
3. توجيه الموظفين نحو الأخلاقيات الوظيفية السليمة وأطرالإنضباط الذاتي التي تحكم سيرالعمل في المصرف
4. بيان واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية ودورهم في تحسين الخدمات وتعزيز المصداقية عند العمل في المصرف.
5. تعزيز ثقة المواطن ومتلقي الخدمة المصرفية بخدمات مصرف الإقليم ، وزيادة الاحترام والتقدير لدورها في توفير الخدمات بأفضل طريقة ممكنة.

- **واجبات الموظف ومسؤولياته العامة:**

1. أداء واجبات وظيفته ومهامها الموكلة إليه بنشاط متوخياً الأمانة والنزاهة والدقة والمهنية والتجرد وبأقصى إمكانياته، وأن يعمل على خدمة أهداف وغايات المصرف وتحقيق مصلحة المصرف دون سواها.
2. الحرص على الإلمام بالقوانين والأنظمة النافذة وتطبيقها دون أي تجاوز أو مخالفة أو إهمال.
3. تكريس أوقات الدوام الرسمي للقيام بمهام وواجبات وظيفته، وعدم القيام بأي نشاط لا يتعلق بواجباته الرسمية.
4. السعي الدائم لتحسين أدائه وتطوير قدراته المهنية، والاطلاع على آخر المستجدات في مجال عمله وعمل الدائرة التي يعمل لديها، والقيام بتقديم المقترحات التي من شأنها تحسين أساليب العمل ورفع مستوى الأداء في الدائرة، والمساعدة في توفير بيئة عمل آمنة وصحية.
5. الإمتناع عن أي تصرفات أو ممارسات أو أعمال تنتهك الآداب والسلوك القويم، والإمتناع عن الإساءة إلى الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية للآخرين داخل أو خارج المصرف أو التحريض ضدها.
6. تسهيل إجراءات التحقق والتفتيش التي تقوم بها الجهات المختصة بجميع الوسائل الممكنة، وتقديم المعلومات والرد على الإستفسارات التي بحوزته للمسؤولين عن مهمات التحقيق والتفتيش، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

7. عدم الإضراب عن العمل أو تحريض الغيرعليه، والإمتناع عن تنظيم العرائض الجماعية المتعلقة بالوظيفة أو الإشتراك في تنظيمها مهما كانت الأسباب والدوافع، والإلتزام بطرق التظلم الواجبة الإتباع.
8. الإيفاء بكل المستحقات المالية المترتبة عليه للدائرة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة دون تأخير.

- تعامل الموظف مع الزبائن:

1. إحترام حقوق ومصالح الآخرين دون إستثناء، والتعامل مع الجمهور بإحترام ولباقة وكياسة وحيادية وتجرد وموضوعية دون تمييز على أساس العرق أو النوع الإجتماعي أو المعتقدات الدينية أو السياسية أو الوضع الإجتماعي أو السن أو الوضع الجسماني أو أي شكل من أشكال التمييز.
2. السعي إلى أكتساب ثقة الجمهورمن خلال نزاهته وتجاوبه وسلوكه السليم في كل أعماله بما يتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
3. إنجاز المعاملات المطلوبة بالسرعة والدقة المطلوبة وضمن حدود الإختصاص، والإجابة على استفسارات وشكاوي متلقي الخدمة بدقة وموضوعية وسرعة، وبيان الأسباب في حال عدم الموافقة أو حصول تأخير على معاملاتهم.
4. توفير المعلومات المطلوبة لمتلقي الخدمة والمتعلقة بأعمال ونشاطات دائرته بدقة وسرعة دون خداع أو تضليل وفقاً للتشريعات النافذة، والقيام بإرشادهم إلى آلية تقديم الشكاوي في حالة رغبتهم في رفع شكوى إلى الجهات المعنية.
5. إعطاء أولوية العناية والرعاية لذوي الإحتياجات الخاصة، وتقديم العون والمساعدة لهم.
6. التعامل مع الوثائق والمعلومات الشخصية المتعلقة بالأفراد الذين يتعامل معهم بسرية تامة ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، وعدم استغلال هذه المعلومات لغايات شخصية.
7. الإمتناع عن أي عمل يؤثر سلباً على ثقة الجمهور بالمصرف .

- تعامل الموظف مع رؤوسائه :

1. التقيد بتنفيذ أوامر رؤوسائه وتوجيهاتهم وتعليماتهم وفق التسلسل الإداري، وإذا كانت تلك الأوامر والتعليمات مخالفة للتشريعات النافذة فعلى الموظف أن يعلم رئيسه خطياً إلى المخالفة الحاصلة، ولا يلتزم بتنفيذ هذه الأوامر والتعليمات إلا إذا أكدها رئيسه خطياً، وله في هذه الحالة أن يعلم ديوان المحاسبة بالمخالفة الحاصلة، وفي جميع الأحوال على الموظف أن يرفض تنفيذ التعليمات إذا كانت مخالفتها تشكل مخالفة أو جنحة أو جناية يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي تشريع نافذ آخر.
2. التعامل مع رؤوسائه باحترام وعدم محاولة كسب أي معاملة تفضيلية عبر أساليب التملق أو الخداع أو من خلال الواسطة والمحسوبية.
3. عدم خداع أو تضليل رؤوسائه، والإمتناع عن إخفاء معلومات متعلقة بعمله بهدف التأثير على القرارات المتخذة أو إعاقة سير العمل، وعليه أن يتعاون مع رؤوسائه وتزويدهم بالرأي والمشورة والخبرة التي يمتلكها بكل موضوعية وصدق، وأن يضع بتصرفهم المعلومات التي بحوزته بما فيه مصلحة العمل.
4. إعلام رئيسه عن أي تجاوز أو مخالفة أو صعوبات يواجهها في مجال العمل.

5. اطلاع رئيسه المباشر الجديد وبشكل كامل ودقيق على المواضيع والوثائق بما في ذلك الأمور العالقة، لضمان استمرارية العمل.

- تعامل الموظف مع زملاءه في العمل:

1. التعامل بإحترام ولباقة وصدق مع زملائه، والمحافظة على علاقات سليمة وودية معهم، دون تمييز، والحرص على احترام خصوصياتهم، والإمتناع عن استغلال أية معلومات تتعلق بحياتهم الخاصة بقصد الإساءة.
2. التعاون مع زملائه ومشاركتهم آراءه بمهنية وموضوعية عالية، وتقديم المساعدة لهم حيثما أمكن لحل المشكلات التي تواجههم في مجال العمل، والحرص على نشر الإتجاهات الإيجابية بين الزملاء للمساعدة في الإرتقاء بأداء العمل وتحسين بيئة العمل وتجذير الثقافة المؤسسية السليمة في الدائرة.
3. الإمتناع عن أية تصرفات أو ممارسات أو أعمال لا أخلاقية تنتهك الآداب العامة والسلوك القويم، والتزام الرجل بإحترام المرأة كزميلة، وشريكة في العمل.

- تعامل الموظف مع مرؤوسيه:

1. تنمية قدرات مرؤوسيه ومساعدتهم وتحفيزهم على تحسين أدائهم، وأن يكون قدوة حسنة لمرؤوسيه بالعمل على الإلتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
2. نقل المعرفة والخبرات التي اكتسبها إلى مرؤوسيه، وتشجيعهم على زيادة تبادل المعلومات ونقل المعرفة فيما بينهم.
3. الإشراف على مرؤوسيه ومساءلتهم عن أعمالهم، وتقييم أدائهم بموضوعية وتجرد والسعي لتوفير فرص التدريب والتطوير لهم وفقاً للأنظمة والتعليمات النافذة ذات العلاقة.
4. رفض أية ضغوطات من طرف ثالث تؤدي إلى التعامل مع المرؤوس معاملة تفضيلية.
5. احترام حقوق مرؤوسيه والتعاون معهم بمهنية عالية دون محاباة أو تمييز.
6. الإلتزام بأن تكون التوجيهات لمرؤوسيه خطية في حالة تلقي ملاحظة خطية من مرؤوسه بأن أوامره أو توجيهاته التي أصدرها مخالفة للتشريعات المعمول به.

- الحفاظ على السرية وآليات الإفصاح عن المعلومات : على الموظف الالتزام والامتثال لما يلي :

1. عدم الإفشاء للغير المعلومات الرسمية والوثائق والمستندات التي حصل أو اطلع عليها أثناء قيامه بوظيفته سواء كان كتابياً أو شفوياً أو إلكترونياً، وصدر بشأن سريتها تعليمات أو قرارات أو تشريعات خاصة، أو يجب أن تظل مكتومة بطبيعتها، حتى بعد انتهاء مدة خدمته، إلا إذا حصل على موافقة خطية من الوزير بذلك.
2. الإمتناع عن الإدلاء بأي تعليق أو تصريح أو مداخلة تتعلق بمواضيع ما زالت قيد الدراسة أو المداومة لدى الأجهزة الحكومية.
3. إعلام الأمين العام في حال طلبه للشهادة في المحاكم المختصة، إلا إذا تعلقت الشهادة بمعلومات يحظر القانون إفشاءها وبشكل يتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
4. الإفصاح بشكل كامل ودقيق عن كل المعلومات الرسمية التي تستوجب الإفصاح عنها بحكم وظيفته.

- قبول أو طلب الهدايا والإمتيازات والفوائد الأخرى

1. عدم قبول أو طلب أي هدية أو ضيافة أو أي فوائد أخرى من أي نوع كانت، سواء كانت مباشرة أو بالواسطة، قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على موضوعيته في تنفيذ مهامه الوظيفية أو من شأنها أن تؤثر على قراراته، أو قد تضطره للإلتزام بشيء ما لقاء قبولها.
2. عندما يكون الموظف في حالة لا يمكنه فيها رفض الهدايا أو الضيافة أو الفوائد الأخرى أو عندما يعتقد أن قبول أنواع معينة من الضيافة سيعود بنفع جيد على المؤوسسة، على الموظف إعلام رئيسه المباشر خطياً، وعلى الرئيس المباشر إعلام الموظف خطياً ما إذا كان يجب رفض الهدايا أو الضيافة أو الفوائد الأخرى أو الاحتفاظ بها من قبل الدائرة، أو التبرع بها لمؤوسسة خيرية، أو التصرف بها أو الاحتفاظ بها من قبل الموظف المعني.

تضارب المصالح : على الموظف ما يلي:

1. الإمتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى نشوء تضارب حقيقي أو ظاهري أو محتمل بين مصالحة الشخصية من جهة وبين مسؤولياته ومهامه الوظيفية من جهة أخرى.
2. الإمتناع عن القيام بأي نشاط لا يتناسب مع أدائه الموضوعي والمتجرد لمهامه، أو يمكن أن يؤدي إلى معاملة تفضيلية لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين في تعاملاتهم مع الحكومة، أو يسيء لسمعة دائرته أو يعرض علاقتها مع الجمهور للخطر.
3. إعلام رئيس المباشر خطياً وبشكل فوري في حال تضارب مصالحه مع أي شخص في تعاملاته مع الحكومة، أو إذا نشأ التضارب بين المصلحة الشخصية والمصلحة الحكومية، أو تعرض الموظف إلى ضغوط تتعارض مع مهامه الرسمية، أو تثير شكوكاً حول الموضوعية التي يجب أن يتعامل بها، مع إيضاح طبيعة العلاقة وكيفية التضارب، وعلى الرئيس المباشر اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وفي جميع الأحوال يجب مراعاة المصلحة العامة عند معالجة هذا التعارض.
4. عدم استخدام وظيفته بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على مكاسب مالية أو أي شيء ذي قيمة لمصلحة خاصة به أو بعائلته.
5. عدم استغلال أو توظيف المعلومات التي يحصل عليها أثناء تأديته لمهامه الرسمية وبعد انتهاء عمله في المصرف، كوسيلة لتحقيق منافع شخصية لنفسه أو لغيره بشكل مباشر أو غير مباشر، أو للإساءة إلى الغير، وعدم القيام بإفشاء معلومات لإعطاء امتياز غير عادل أو غير معقول لأطراف أخرى.
6. يجب الحصول على الموافقات والتفويضات اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ذات العلاقة، وفي حالة رغبته في الاشتراك في عملية جمع التبرعات أو الجوائز أو المساهمات العينية لمؤسسات خيرية، ويجوز للرئيس المباشر الطلب من الموظف تقليص الأنشطة أو تعديلها أو إنهائها عندما يرى أنه سيترتب عليها نشوء تضارب حقيقي أو ظاهري أو محتمل في المصالح.
7. تفادي إقامة علاقات وثيقة مع أفراد أو مؤسسات تعتمد مصالحها بشكل أساسي على قراراته أو قرارات دائرته.

rtb

العمل على الحاسوب : على الموظف القيام بما يلي :

1. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على الحاسوب الخاص به.
2. عدم تنزيل البرامج على الجهاز إلا بعد مراجعة قسم امن المعلومات.
3. التأكد من إطفاء الجهاز قبل مغادرة مكان العمل.
4. المحافظة على سرية المعلومات الموجودة على الجهاز الخاص من خلال استعمال كلمة السر الخاصة به وعدم إفشائها للغير.
5. عدم استخدام الجهاز لأغراض التسلية وعدم تنزيل الألعاب والبرامج الترفيهية.
6. عدم الدخول إلى أجهزة الآخرين ومحاولة الحصول على معلومات منها.
7. استخدام الجهاز لغايات تطوير المهارات والقدرات وبما يتلاءم مع مصلحة العمل.
8. عدم استخدام الجهاز لإنجاز أعماله الشخصية.
9. ترشيد استخدام الطابعات ما أمكن.
10. الإلتزام باستخدام الانترنيت لأغراض العمل بما في ذلك لغايات تطوير القدرات والمهارات ذات العلاقة بطبيعة عمله وبما يصب في مصلحة العمل.
11. الإلتزام بشروط ومتطلبات حقوق الملكية الفكرية للملفات والبرامج ومراعاة شروط ترخيص استخدامها.
12. استشارة قسم امن المعلومات فوراً لدى ملاحظة أية أمورغير طبيعية خلال استخدام الإنترنت.
13. عدم تنزيل النصوص والصور التي تحتوي على مواد غير أخلاقية، أو عنصرية، أو تحتوي على آراء سياسية متطرفة، أو تحريض على العنف والكراهية، أو أية أنشطة غير قانونية.
14. عدم تنزيل الملفات التي لا تتعلق بطبيعة عمله مباشرة كملفات الفيديو وملفات الوسائط المتعددة، مثل الأفلام أو الأغاني أو الموسيقى وما شابه ذلك.
15. عدم استخدام الجهاز والإنترنت لمحاولة الدخول والتسلل إلى أجهزة وشبكات أخرى، وعدم استخدام الإنترنت لإرسال مواد سرية، أو سياسية، أو تحتوي على تهديد ومضايقة للآخرين.
16. عدم استخدام البريد الإلكتروني لإنشاء وتوزيع الرسائل التي تحتوي على مواد دعائية، أو شخصية، أو لا أخلاقية، أو تلك التي تتضمن آراءً سياسية متطرفة أو تعليقات عنصرية حول المعتقدات والممارسات الدينية أو النوع الإجتماعي، أو العمر، أو العرق، وفي حال ورود أية رسالة من أي موظف بهذا الخصوص يجب إبلاغ الوحدة المعنية بنظم المعلومات عن ذلك مباشرة.
17. عدم إعادة إرسال الرسائل التي تصله وتحتوي على النكات أو الصور أو ملفات الأفلام والصور ذات الحجم الكبير.
18. عدم إعادة إرسال الرسائل الواردة؛ والتي قد تحتوي على فيروسات أو ملفات قد يشتبه بأنها فيروسات، ويجب في هذه الحالة الإستعانة بقسم امن المعلومات.
19. الأخذ بعين الإعتبار بأنه ليس هناك أية خصوصية فيما يتعلق بالرسائل التي تصل إلى أي موظف أو التي يرسلها من خلال نظام البريد الإلكتروني، ويجوز الرقابة على البريد الإلكتروني لأي موظف من قبل موظفين مصرح لهم دون إخطار مسبق.
20. عدم فتح أية رسائل واردة غير معروفة أو غير متوقعة، حتى لو كانت الرسائل من شخص معروف لدى الموظف، وكذلك عدم فتح أو تنزيل أية ملفات مرفقة يشك في مصدرها.
21. استخدام البريد الإلكتروني لتطوير القدرات والمهارات وفقاً لمتطلبات العمل.

rtb

- **حقوق الموظف في المصرف :**

1. أن تحدد بوضوح مهام الموظف ومسؤولياته وما يتوقع منه من إنجاز.
2. التعامل مع الموظف في كل ما يتعلق بأوضاعه الوظيفية على أساس الإستحقاق والجدارة والتنافسية وتكافؤ الفرص.
3. أن تؤمن ظروف عمل جيدة وآمنة، وتضمن عدم ممارسة أي تمييز بحقه في موقع العمل.
4. أن توفر فرص التدريب المناسبة والمستمرة لتحسين فرص تقدمه ومساره الوظيفي وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية أو نظام الموظفين الخاصة وحسب مقتضى الحال.
5. أن تضمن له حرية الرأي والتعبير في إطار النصوص القانونية ووفق أحكام هذه المدونة.
6. أن تكفل حقه بالتظلم أو الشكوى من أي قرار خاطئ أتخذ بحقه ووفقاً لأحكام النظام.

أحكام عامة:

1. يتوجب على الموظف الإطلاع على هذه المدونة والإلمام بمحتوياتها والإلتزام بأحكامها.
2. على المصرف تمكين المواطنين ومتلقي الخدمة من الإطلاع على هذه المدونة.

نشاطات قسم الشمول المالي ومسؤولياته الاجتماعية :

1- دعم القطاع التعليمي ومن خلال تقديم عرضا خاصا لطلبة جامعة كوردستان تضمن فتح حساب مصرفي وإصدار بطاقة ماستر كارد مجانا، بالإضافة إلى فتح حساب توفير بالدينار العراقي بفائدة سنوية تبلغ 4% عند إيداع مبلغ لا يقل عن 1,000,000 دينار عراقي. كما شمل العرض إمكانية فتح حساب وديعة ثابتة بفائدة سنوية قدرها 5% للمبالغ التي لا تقل عن 2,000,000 دينار عراقي وفائدة بنسبة 6%% لمدة سنتين للمبالغ التي لا تقل عن 3,000,000 دينار عراقي

2- زيارة جامعة زاخو تضمنت الزيارة تقديم عرض تعريفي عن المصرف، ونبذة عن نشأته وأهم خدمات المصرفية

اضافة الى شرح مفصل حول الية فتح الحسابات، استخدم البطاقات المصرفية

والخدمات الالكترونية المتوفرة، كما تم شرح عن قروض الطاقة الشمسية، قروض السيارات

والتسهيلات التمويلية الأخرى ، الية سير العمل والاجراءات اليومية في تقديم الخدمات للزبائن، والتعرف بشكل عملي على بيئة العمل المصرفي.

3- أنطلاقاً من أهمية دعم الانشطة الرياضية ودورها في تنمية المواهب وبث الروح الايجابية وسعياً فقد دعمن المصرف نادي اكاد عنكاوا بكرة الطائرة النسوية حيث تم تقديم الدعم المالي اللازم للنادي.

الاقرارات :

- **الاقرار الاول :**

يقر رئيس واعضاء مجلس الادارة بعدم وجود اية امور جوهرية قد تؤثر استمرارية المصرف خلال السنة المالية القادمة 2025 .

- **الاقرار الثاني :**

يقر مجلس الادارة بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية ودقة وكفاية البيانات المالية والمعلومات الواردة في التقرير ، كما يقر بسؤوليته عن توفير نظام رقابة فعال في المصرف وعن كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية .

- **الاقرار الثالث:**

يقر مجلس الادارة بأنهم لم يحصلوا على اية منافع من خلال عملهم في المصرف ولم يفصحوا عنها سواء كانت تلك المنافع مادة او عينية وسواء كانت لهم شخصيا او لأي من ذوي العلاقة بهم.

رەنج هاشم محمد
رئيس مجلس الادارة

زەفەر عبد الرحيم طيب
المدير المفوض

شركة خليل ابراهيم محمد العبد الله وشركاؤه
رقم الإجازة (18)
مراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل
بانکی ئەقلیمی بازرگانی بۆ وەبەرهێنان و دارایی
Region Trade Bank for Investment and Finance

rtb

م/ تقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية كما في 2025/12/31

السادة مساهمي مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل المحترمين

تحية طيبة

تنفيذا للمادة (24) من قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 مارست اللجنة اعمالها من خلال تحقيق الاجتماعات المنصوص عليها في تعليمات البنك المركزي العراقي ودليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وقامت باصدارجملة من التوصيات التي من شأنها تساند الادارة التنفيذية في تصويب ومعالجة العمليات المصرفية وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وتوجيهات مجلس الادارة ، يسرنا ان نعلمكم بأن اللجنة مارست اعمالها والواجبات المناطة بها خلال السنة المالية المنتهية كما في 2025/12/31 ، وفي ما يلي ملخص لعمل اللجنة خلال عام 2025:-

1- حققت اللجنة (20) اجتماعا خلال سنة 2025 شملت قسم الابلاغ ، قسم الامتثال ، مراقب الحسابات الخارجي بالاضافة الى الاجتماعات العامة وفق ميثاق اللجنة مع معظم الاقسام .

2- الاطلاع على تقارير مراقب الحسابات الخارجي الدورية حول البيانات المالية المنتهية للمصرف كما في 2025/12/31 وكشوفات الايضاحات المرفقة بها والتي كانت برأينا ضرورية طبقاً للتشريعات النافذة واجراءات التدقيق.

3- متابعة تطبيق التعليمات الجديدة الصادرة من البنك المركزي العراقي بخصوص المحفظة الائتمانية للمصرف باعتماد المعيار الدولي رقم (9) في الاحتساب واثار تطبيق هذا على الوضع المالي للمصرف.

4- الاطلاع على العقود المبرمة مع الجهات الخارجية بكافة انواعها وحدود تنفيذها وفقا لشروطها.

5- الاطلاع على تقارير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي الشهرية وتقارير قسم الامتثال الفصلية وقسم الابلاغ لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

6- ان البيانات المالية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية الدولية والتشريعات المرعية وهي موافقة تماماً لمتطلبات وتعليمات البنك المركزي العراقي بخصوص اعداد وتنظيم وعرض للبيانات المالية بصورة واضحة وعادلة مما تعبره عن الوضع المالي للمصرف ونتائج تدفقاته النقدية خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.

7- تدقيق الجداول والكشوفات والخاصة بالايرادات والمصروفات والموازين التجميعية الشهرية وكشوفات المطابقة والمرسلة الى البنك المركزي العراقي.

8- من خلال مراجعة لنشاط المصرف لم يثبت لنا مايدل على انه قام بعمليات غسل للاموال او تمويل الارهاب مما يدل امتثاله لضوابط قانون الامتثال وقانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015.

للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير

طلال عبد السلام سليمان	مارون سعيد منصور	فريد صالح حمد امين
عضو	عضو	رئيس اللجنة

rtb
مصرف اقليم التجاري للاستثمار والتمويل
بانكى ئەقليمى بازرگانى بۆ وەبەرهێنان و دارايى
Region Trade Bank for Investment and Finance

KHALEL-I-M.ALBDALAH
Certified Accountant and consultants
By Board of Monitoring and Auditing Profession
Class (A)
License No.385
Email: khalelaccounting@yahoo.com
Tel: 078-5831503-07703281753-
07507497014
P.O.Baghdad-Jadriya-2353

خليل ابراهيم محمد العبدالله
محاسب قانوني ومراقب حسابات
استشارات ادارية ومالية وكلفوية وضريبية
مجاز من مجلس مهنة ومراقبة وتدقيق الحسابات
في جمهورية العراق - صنف اول
رقم الاجازة 285
بغداد - الحارثية- الفرع المقابل لمستشفى
الزيتون / م 213 – ز 4 – د 41

الرقم : ق/م/٢٠٢٦/٦٠
التاريخ : ٢٠٢٦/٥/٢١

السادة / مساهمي مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل (مساهمة خاصة) المحترمون
م/ تقرير مراقب الحسابات المستقل عن البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31

الرأي :

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل ، والتي تضمنت : كشف المركز المالي كما في 31/ كانون الأول /2025 وكشف الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر وكشف التغيرات في حقوق الملكية ، كشف التدفق النقدي للسنة المنتهية بذات التاريخ ، والإيضاحات عن البيانات المالية ، بما فيها ملخص السياسات المحاسبية المهمة .

وبرأينا :

ومع مراعاة نتائج التدقيق المبينة لاحقاً في هذا التقرير فأن البيانات المالية للمصرف تعرض بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في 31/كانون الأول /2025 ، وادائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ بموجب معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وقانون الشركات والقوانين المصرفية العراقية النافذة .

أساس الرأي :

لقد قمنا بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي والمعايير المحلية وأن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير قد تم شرحها لاحقا في فقرة مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير ونحن مستقلون عن المصرف حسب متطلبات الاخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الواردة في قواعد السلوك المهني ، ولقد ادينا مسؤوليتنا بموجب تلك المتطلبات ونعتقد أن اثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسا لرأينا .

نتائج التدقيق المهمة :-

لقد اظهرت نتائج التدقيق التي قمنا بها الايضاحات والملاحظات الاتية :-

1- تطبيق المعايير الدولية :-

أ- تم تسجيل المباني والاراضي بالكلفة التاريخية لتقييم المباني والاراضي التي يمتلكها المصرف وتم تقييم العقارات من خلال شركة متخصصة بالتقييم (Book Keeper) لمعرفة القيمة السوقية لهذه العقارات استنادا للمعيار الدولي (IAS 36) وكانت النتيجة عدم وجود فروقات في التقييم . علما سبق وأن تم احتساب تدني للمباني من قبل المصرف بمبلغ (2,397,715) ألف دينار وقررت الادارة إبقاء المبلغ للتحوط عن أي انخفاض متوقع وكما موضح بالإيضاح بالمرقم (9) .

ب- البناية الحالية للمصرف مشيدة على ارض مستأجرة منذ عام 2013 من بلدية أربيل بمساطحه طويلة ألامد لمدة (50) سنة وحاليا المصرف بمفاوضات مستمرة على شراءها . نوصي بتطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) والخاص بعقود الايجار عليها وتصنيفها ضمن (حق استخدام الاصول / الالتزامات حقوق الايجار) وعدم عرضها ضمن الموجودات الثابتة .

ت- يوجد تحديث في المنهجية الخاصة لمعيار الدولي رقم (9) تم خلال عام 2025 .

ث- لاحظنا عدم التطرق الى الية شطب الديون ونقل الديون الغير المنتجة الى خارج الميزانية ، كما لاحظنا عدم الالتزام عن الأمانات المستحصلة لقاء منح الائتمان مخالف لتعليمات (بازل III) اذ يتطلب لا تقل النسب (LGD) لضمانات العقارية .

ج- بلنسبة الى احتمالية التعثر (PD) اعتمد مصرفكم فقط المدة الزمنية ولم يأخذ بالحسبان المؤشرات الاخرى او السمات العشرة .

ح- عدم ذكر الضمانات الاخرى (كفالة ، صك ، كمبيالة) .

خ- قام المصرف بتطبيق معيار الابلاغ المالي IFRS رقم (9) للسنوات (2019-2025) وتم احتساب التخصيصات المطلوبة لمواجهة التغييرات الحاصلة في الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادا الى تعليمات البنك المركزي العراقي وكانت نتائج التطبيق متوافقة مع تطبيقات المعيار رقم (9) والمنهجية المقبولة من قبل البنك المركزي العراقي وتم عكس المبالغ المطلوب تخصيصها ضمن حساب التخصيصات حسب ما مبين ادناه :-

مخصص المعيار الدولي (IFRS9) :-

بلغ المخصص المحتسب للأدوات المالية في الميزانية وفق معيار (IFRS9) للإبلاغ المالي بمبلغ (42) (10) مليار دينار وذالك للأغراض الرقابة التحوطية وكما مبين في الجدول ادناه :- مليار دينار كما في 2025/12/31 غير أن ادارة المصرف احتسبت المخصص للأدوات المالية بمبلغ يقدر

ت	الحساب	رصيد الحساب / الدينار	المخصص حسب الميزانية	المخصص المحتسب وفق معيار (IFRS 9)
1	النقدية	326,218,502,960	لا يوجد	لا يوجد
2	الارصدة لدى البنك المركزي	208,500,596,286	13,465,070,457	3,199,234,806
3	الارصدة المدينة لدى المصارف المحلية	863,138,099	924,432,776	13,464,720
4	الارصدة المدينة لدى المصارف الخارجية	43,190,014,101	14,294,512,873	1,932,552,707
5	الائتمان النقدي	65,351,483,698	11,669,631,986	3,660,164,735
6	الاستثمارات	31,018,853,380	219,662,700	0
7	الموجودات الاخرى	44,887,182,623	1,288,955,643	1,288,955,643
8	الائتمان التعهدي	85,792,480,979	143,661,605	10,287,324
	المجموع	805,822,252,127	42,005,928,043	10,104,659,938

2- النقدية / ايضاح (5) :-

أ- بلغ رصيد النقد في الخزائن وارصدة البنك المركزي بحدود (521254) مليون دينار 2025/12/31 وهو يقل بمبلغ يقدر (15) مليار دينار عن رصيد السنة السابقة وبنسبة انخفاض قدرها (0.28%) ، ويعود معظم سبب ذلك الى انخفاض صافي ايرادات التشغيل حسبما يظهره كشف قائمة الدخل .

ب- بلغ النقد في الخزينة والصراف الالي بحدود (326218) مليون دينار وهو يشكل نسبة تقدر (62.6%) من اجمالي النقد في الخزائن ولدى البنك المركزي وهذا مؤشر جيد على وجود سيولة فائضة ومن ناحية اخرى تعتبر هذه السيولة العالية مؤشر سلبي تؤشر على عدم الاستثمار الامثل للسيولة الفائضة المتاحة بغية تعظيم الموارد .

ت- يتضمن النقد في حساب البنك المركزي مبلغ بحدود (89) مليار دينار يمثل حساب حوالات نافذة البيع بالعملة الاجنبية وهو يشكل نسبة (45.6%) من اجمالي النقد لدى البنك المركزي مما يطلب وجود رقابة وسيطرة مستمرة لمتابعة هذا الرصيد مع ارصدة البنوك المراسلة وحسابات الجارية الدائنة للزبائن عليه نوصي بضرورة تصفية هذا الحساب في اقرب وقت ممكن .

ث-مما يتطلب الالتزام بالفقرة رقم (11) من اعمام البنك المركزي العراقي ذي العدد (170/7/9) في 2022/4/28 ، والذي تنص على العمل على نشر اسعار العمولات الخاصة بالخدمات المصرفية للزبائن وفق بروشرات وشاشة الكترونية وفق اخر تحديث التي تتم عليها ، علية نوصي ونؤكد بضرورة قيام الفرع الرئيسي وبقية فروع المصرف توفر شاشات الكترونية وتنشر عليها اسعار العمولات الخاصة بالخدمات المصرفية للزبائن بأخر تحديث عليها .

ج-أن رصيد النقد في نهاية السنة المالية في كل من خزائن المصرف والبنك المركزي والبالغ (521) مليار دينار يتضمن مبلغ قد تم تخفيضه من الرصيد اعلاه بمبلغ بحدود (13) مليار دينار ويمثل هذا التخفيض الخسارة الائتمانية المتوقعة.

ح-تتضمن النقدية رصيد موقوف منذ سنوات سابقة قدره (1965) مليون دينار مودع لدى لبنك المركزي / فرع اربيل ، نوصي بتصفية هذا الحساب .

هـ - نوصي بضرورة تصفية ارصدة حسابات التسويات مع الحسابات الجارية مع البنك المركزي العراقي كما في 31/ 2025/12 .

3- ارصدة لدى المصارف المحلية والخارجية / ايضاح (6) :-

أ-بلغت ارصدة المصارف المحلية والخارجية بحدود (44) مليار دينار (قبل تنزيل المخصص) وهي تقل عن رصيد السنة السابقة بمبلغ قدره (8) مليار دينار وبنسبة انخفاض قدرها (15%) ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض رصيد المصارف الخارجية .

ب- علما أن عدد المصارف الخارجية موزعة على (34) مصرف وهو ما يعكس تنوعا جيدا وعدم الاعتماد على عدد محدد من المصارف ، وهذا مؤشر جيد .

ت- بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمصارف الخارجية بحدود (14) مليار دينار وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة بمقدار (1) مليون دينار بالرغم من انخفاض ارصدة المصارف الخارجية لهذه السنة بنسبة (25%) عن رصيد السنة السابقة وقد بينت ادارة المصرف أنها احتسبت مخصص تحوطي للمصارف اللبنانية.

د- لدى الاطلاع على مطابقات بين سجلات المصرف وكشوفات البنك المركزي لاحظنا وجود موقوفات مدينة ودائنة نوصي بضرورة تصفيتها .

ذ- بلغت نسبة مجموع صافي الارصدة المدينة لدى المصارف الخارجية (البنوك المراسلة) مقارنة مع مجموع راس المال والاحتياطيات نسبة (6%) والنسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (20%) لغاية 2025/12/31 وهذا مؤشر جيد حيث كان النسبة خلال السنة السابقة بلغت (9%) .

ر- نوصي بضرورة الالتزام بأعمام البنك المركزي العراقي ذي العدد (149/2/9) في 2022/4/12 من حيث احتفاظه بأرصدة لدى المصارف المراسلة لا يقل عن تصنيفها الائتماني (B-) .

ز- تم فحص وتدقيق المطابقات الاصولية للأرصدة المحلية والخارجية كما في 2025/12/31 ،كما نوصي بضرورة تصفية كافة الموقوفات المدينة والدائنة في البنوك المراسلة .

س-حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي المرقمة 40/9 في 2021/2/3 ، احتساب مخصص مخاطر بنسبة 100% للبنوك المراسلة التي يقل تصنيفها عن (B-) .

ش- بيينت لنا ادارة المصرف أن كافة المصارف المحلية كان تصنيفها يحمل درجة (B) بموجب كشف المقدم الينا .

ص-تم التعامل مع المصرف النورال التركي المصنف ضمن (CCC) خلافا لتعليمات البنك المركزي وقد بينت لنا ادارة المصرف بان الحركة لحساب الحولات ضعيفة مع هذا مصرف وتأكد شبه معدومة .

4- السيولة والملاءة المالية :-

أ- بلغ معدل السيولة النقدية (85%) كما في 2025/12/31 وهي نسبة مقبولة لمواجهة الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في الامد القصير ، علما أن نسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي هي (30%) كحد ادنى .

ب- بلغت نسبة تغطية السيولة LCR (حسب مقررات بازل 3 (210%) في النهاية السنة المالية ،علما أن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والتي لا تقل عن (100%) .

ت- بلغت نسبة صافي التمويل المستقر NSFR حسب مقررات بازل 3 (145%) في نهاية السنة المالية وهي اكثر من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والتي لا تقل عن (100%)من الحد الادنى المقبول لمتطلبات بازل 3) ويعود سبب هذا الانخفاض الى فتح اعتماد لشركة سومو واخذ الوزن الترجيحي للإدارة المخاطر بنظر الاعتبار .

ث- قام قسم الخزينة بأعداد استراتيجية للإدارة السيولة وتم اعتمادها من قبل ادارة المصرف .

5- الائتمان النقدي (ايضاح /7) :-

أ- بلغ مجموع التسهيلات الائتمانية النقدية (قبل تنزيل الفوائد المعلقة ومخصص التدني) بمبلغ قدره (65) مليار دينار كما في 2025/12/31 و بانخفاض (1) مليون دينار عن رصيد السنة السابقة .

ب- بلغت التسهيلات الائتمانية المنتجة (60) مليار دينار عراقي اي ما نسبته (92%) من اجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2025/12/31 ، كما بلغت التسهيلات الائتمانية غير المنتجة (5) مليار دينار عراقي اي ما نسبته (8%) من اجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2025/12/31، حسبما جاء في الكشف التوضيحي من قبل ادارة المصرف .

ج- زادت الفوائد المعلقة لتصبح (759) مليون دينار مقارنة مع السنة السابقة البالغة (736) مليون دينار، نوصي بضرورة المتابعة الفاعلة للزبائن المتأخرين عن السداد .

ح- نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى اجمالي الموجودات (المركز المالي) بلغت نسبة صافي الائتمان النقدي (4.6%) علية نوصي بضرورة وضع خطة لزيادة هذا الخط التشغيلي المصرفي المهم والابتعاد عن السياسة الانكماشية في هذا المجال لزيادة فعالية هذا الخط التشغيلي .

خ- بلغت نسبة صافي التسهيلات الائتمانية الى الودائع (9%) وهي ضمن السقف المحدد من قبل البنك المركزي والبالغة (75%) .

د- بلغ مخصص تدني الائتمان النقدي بحدود (11669) مليون دينار كما في 2025/12/31 بعد أن كان في السنة السابقة (10622) مليون دينار ، وتعود سبب الزيادة الى منح قروض جديدة قدرها حوالي (15) مليار دينار لحسابات القروض الممنوحة خلال السنة المالية 2025 .

ذ- لا حظنا قيام القسم القانوني خلال السنة المالية 2025 بالخذ اجراءات قانونية على (97) مقترض بتنفيذ حجز على ضمانات المدينون والتي يبلغ مجموع القروض (3285) مليون دينار ، علية نوصي بتصنيف هذه القروض على انها غير منتجة وبناء مخصصات تكميلية .

ر- أيدت لنا أدارة المصرف عدم وجود ائتمان ممنوح لذوي الصلة لسنة المالية 2025 .

ز- بلغ ايراد الفوائد المتحققة عن الائتمان النقدي البالغ (6643) مليون دينار لسنة المالية 2025 وهي تشكل نسبة (10%)من اجمالي الرصيد الائتمان النقدي وهي نسبة منخفضة جدا وليس بالمستوى المطلوب .

س-خالف مصرفكم المادة (28/ ثانيا) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل التي نص (لا يجوز ات يتجاوز التزامات الشركة المساهمة (300%) من اجمالي راس المال وحقوق الملكية) ، علما بلغ راس المال شركتي توريست المملوكة للزبون (بيشنوان محمد امين) وشركة ته كتاز للتجارة (1000) الف دينار لكل منهما متجاوزين النسبة أعلاه .

ش- نوصي بضرورة عدم التركز الجغرافي لمنح القروض بحيث يشمل كافة المحفظات القطر.

ص- نلاحظ أن جودة المحفظة الائتمانية وفق معيار IFR9 تعد جيدة ، حيث تم تصنيف 92%من اجمالي التعرضات الائتمانية (EAD) ضمن المرحلة الاولى (Stage1)، مقابل 2% من Stage2 بقيمة 2.48 مليار دينار و6% ضمن بقيمة Stage3 6.09 مليار دينار . ورغم أن التوزيع الحالي يعكس متانة مقبولة للمحفظة ، الا أن وجود نسبة 8% ضمن المراحل الاعلى
(Stage2 + Stage3) يستدعي تعزيز المتابعة الائتمانية والرقابة المبكرة لضمان عدم انتقال مزيد من التسهيلات الى مراحل اعلى ، بما يحافظ على جودة المحفظة ويحد من ارتفاع المخصصات مستقبلا .

ض-نوصي بضرورة تصفية ملاحظات تقارير البنك المركزي الواردة في كتابهم ذي العدد 10477/7/9 في 2025/10/9 على مجموعة من الزبائن مما يطلب المتابعة وتصفية الملاحظات المذكورة بهذا الشأن .

6- الائتمان التعهدي (ايضاح / 36) :-

أ- بلغ رصيد الائتمان التعهدي ما يقارب (85648) مليون دينار في 2025/12/31 قبل تنزيل التأمينات وشكلت الاعتمادات المستندية ما يقارب (2%) من ارصدة الحسابات الخارج الميزانية كما بلغت نسبة خطابات الضمان (98%) من رصيد انتمان التعهدي كما مبين ادناه .

ب- علما أن رصيد خطابات الضمان البالغ بحدود (84) مليار دينار وهو يقل عن رصيد السنة السابقة بمقدار (15) مليار دينار .

ت- خالف مصرفكم الفقرة رقم (6/ب) من تعليمات البنك المركزي ذي العدد (9/ض /390) في 2022/10/9 والتي نصت على (حصرية اصدار خطابات الضمان من المركز الرئيسي للمصرف) حيث لوحظ وجود توقيع مدير فرع كركوك على السندات الخطابات المصدرة للزبائن (فرهاد رسول وشركة الايفاء) ،وقد بينت ادارة المصرف أن خطابات الضمان تصدر حصريا بالإدارة العامة ويتم ارسال نسخة من السند الالكتروني للخطاب الى الفروع لغرض التوقيع .

ث- بلغت اكبر (10) خطابات ضمان ما يقارب (21964) مليون دينار كما في 2025/12/31 مقابل تأمينات قدرها (16) مليار دينار وتشكل (72%) والبقية والخطابات الثلاثة الاخرى بضمانات عقارية.

ج- بعد مراجعة ملف اكثر من (15) زبون من المحفظة الائتمانية لاحظنا ما يلي .

- ❖ المركز المالي لا يتناسب مع حجم التسهيلات الممنوحة لهم استنادا الى الحسابات الختامية ودراسات الجدوى المقدمة من قبلهم .
- ❖ لم نطلع على البيانات المالية محدثة ولغاية 2025 .
- ❖ راس مال بعض من هذه الشركات لا يتجاوز (5) مليون دينار عراقي والائتمان الممنوح يزيد على المليار دينار .

ح- نوصي بضرورة اجراء الاستعلام الائتماني عند اصدار خطابات الضمان وفقا لتعليمات (541/4/9) في 2022/12/27 وخاصة لشركة (ستيكر تكنولوجيا ، الايفاء ، دييتن).

7- الاستثمارات المالية (ايضاح / 8) :-

أ- بلغ رصيد الاستثمارات المالية (30799) مليون دينار وهي تشكل (7%) الى راس المال والاحتياطيات ، نوصي بضرورة تفعيل هذا الخط الاستثماري لتعظيم موارد المصرف ،

ب- نوصي بضرورة وضع خطة استثمارية طموحة على المدى القصير والمتوسط والبعيد وتوظيف جزء من السيولة النقدية الفائضة في مجال الاستثمارات ذات المخاطر المقبولة .

ت- خلال السنة المالية 2025 لاحظنا قيام رئيس مجلس الادارة السابق(هميلة عبد الستار جمعة) بنقل ملكية رأسمال شركة ياتا للخدمات الدفع الالكتروني والبالغ (25) مليار دينار بدون مقابل حسب الاتفاق بين الطرفين لذا ارتفع الرصيد للسنة الحالية عن السنة السابقة ،علما أن شركة ياتا كانت المملوكة شخصيا لرئيس مجلس الادارة السابق .

ث- كذلك يتضمن هذا الحساب استثمارات في سندات حكومية بلغت (5) مليار دينار عراقي .

8- الموجودات الثابتة الملموسة (ايضاح / 9) :-

أ- بلغ رصيد صافي الموجودات الثابتة الملموسة ما يقارب (218) مليار دينار وهو يقل عن رصيد السنة السابقة ما يقارب (2) مليار دينار علما بلغت الاضافات (1211) مليون دينار وبلغ مجموع الاستهلاك (3425) مليون دينار .

ب- تركزت معظم الاضافات البالغة (1211) مليون دينار خلال السنة المالية 2025 على الحسابات المبينة ادناه :-

اسم الحساب	المبلغ / مليون دينار الاضافات خلال السنة	الرصيد كما في 2025/12/31 /مليون دينار
الآلات ومعدات	150	6842
اثاث	662	7265
السيارات	399	1199
المجموع	1211	15306

ت- تشكل كلفة الاقتناء للأراضي مبلغ قدره (135) مليار دينار وكلفة المباني (93) مليار دينار كما في 2025/12/31 وتبلغ نسبتهما الى اجمالي كلفة الموجودات الثابتة الملموسة (55%) و (38 %) على التوالي .

ث- بلغت كلفة صافي الموجودات الثابتة للأراضي والمباني بعد طرح الاندثار المتراكم (212743) مليون دينار وهي تشكل (53%) من راس المال خلافا لسقف والبالغ (30%) علية نوصي بتخلص من العقارات الغير الضرورية واستغلال السيولة المتأتية منها للأنشطة المصرفية الرئيسية وقد بينت الادارة المصرف لنا ان كلف اقتناء هي افضل من ناحية اقتصادية من تاجير بنايات للفروع تابعة للمصرف .

ج- لا زالت قيمة بناية الادارة العامة الحالية للمصرف والارض المقامة عليها والبالغ مجموعها (42) مليار دينار ظاهرة ضمن حساب الموجودات الثابتة بالرغم من أن هذه الارض هي مساطحه . وقد اوضحت الادارة انها فاتحت هيئة استثمار اربيل بموجب كتاب المصرف المرقم 43 في 2020/8/13 والتأكيد علية بموجب الكتاب المرقم 22 في 2022/3/16 نوصي بمتابعة أجراءات تحويل عقد المساطحة الى عقد استثماري مع الجهات ذات العلاقة ليتسنى للمصرف تملك الارض مع البناية لاحقا .

9- الموجودات الغير ملموسة (ايضاح / 10) :-

بلغ رصيد الحساب اعلاه بعد تنزيل الاطفاء المتراكم (2894) مليون دينار كما في 2025/12/31 علما تم اضافة (1809) مليون دينار خلال السنة نتيجة اقتناء موجودات غير ملموسة جديدة ، اضافة الى ذلك أن الرصيد لهذه السنة يزيد بمقدار (1328) مليون دينار عن الرصيد السنة السابقة .

10- مشاريع تحت التنفيذ (ايضاح / 11) :-

أ- بلغ رصيد الحساب اعلاه بحدود (153805) مليون دينار كما في 2025/12/31 وهو يزيد بمقدار (153797) مليون دينار عن رصيد السنة السابقة 2024 ويعود سبب ذلك الى اقتناء ارض جديدة من قبل ادارة المصرف عليه قام البنك المركزي العراقي بطلب تزويده بسند عقاري رقم (25) للعقار المرقم (4/62) مقاطعة (83) بولاق مسجل باسم مصرفكم مع الدراسة للجدوى الاقتصادية المعدة لغرض الاستثمار مستقبلا .

ب- نوصي بضرورة (الالتزام بالمادة 28 الانشطة المحظورة) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وخاصة في مجال البناء العقاري .

11- الموجودات الاخرى (ايضاح / 12) :-

أ- بلغ رصيد الحساب اعلاه ما يقارب (111) مليار دينار كما في 2025/12/31 وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة 2024 بمبلغ (11) مليار دينار وبنسبة زيادة ما يقارب (12%) .

ب- علما أن معظم الزيادة مدينون قطاع مالي (ماستر كارد + وستيرن نيونين) وحساب المدينون المقسم الوطني وتأمينات لدى المصارف الخارجية وحساب تسوية موقوفات مصرفية .

ت- كذالك يتضمن هذا الحساب مبلغ قدره (49912) مليون دينار يخص مدينون المقسم الوطني البالغ (11854) مليون دينار وحساب تسوية موقوفات المصرفية البالغة (37220) مليون دينار مما يطلب تزويدنا بكشف تفصيلي و أتخاذ الاجراءات الازمة لتصفية هذه الحسابات الموقوفة لضخامة ارصدتها ، نوصب بضرورة ايلاء هذه الموقوفات اهمية استثنائية ومتابعة فاعلة بهذا الشأن .

ث- لاحظنا وجود رصيد ضمن هذا الحساب بحدود (10) مليار دينار يخص تأمينات لدى المصارف الخارجية وشركة (يانا للخدمات الدفع الالكتروني) ،مما يطلب تبويبها على حساب المصارف الخارجية ، وتزويدنا بسويفت يؤيد رصيد حساب التأمينات .

ج- ارتفع رصيد حساب فوائد المستحقة الغير المقبوضة في عام 2025 ليصبح ما يقارب (815) مليون دينار مقارنة مع السنة السابقة 2024 والمقدر (463) مليون دينار نوصي بمتابعة فاعلة وقانونية للزبائن المتأخرين عن السداد .

ح- لاحظنا وجود ضمن هذا الحساب تأمينا لدى الغير (استخدام شركات الدفع الالكتروني) قدره (18) مليار دينار ، علية نوصي بمتابعة و تصفية هذا الرصيد .

- وحسبما ورد في الفقرات اعلاه من ضخامة في الموقوفات وتراكم الارصدة عليه نوصي بضرورة الاسراع في تصفيتها ، بسبب كونها تؤثر على المركز المالي .

12- ودائع المصارف (ايضاح / 13) :-

بلغ رصيد حسابات جارية وتحت الطلب (22978) مليون دينار كما في 2025/12/31 ويشكل حساب المصرف وكف البنك التركي نسبة (96 %) من الرصيد اعلاه .

13- الحسابات الجارية والودائع (ايضاح / 14) :-

أ- بلغ رصيد هذا الحساب (566396) مليون دينارکما في 2025/12/31 وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة بمبلغ (125) مليار دينار وبنسبة ارتفاع قدرها (28%) وتشكل الحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة ما يقارب (73%) من الرصيد اعلاه كما تشكل حسابات التوفير (3%) وتشكل الودائع الثابتة وودائع الاجل (5%) .

ب- بلغت الحسابات الجارية والودائع والتأمينات النقدية بحدود (604) مليار دينار وهي تشكل نسبة قدرها (89%) من اجمالي المطلوبات عدا حقوق الملكية وهي تزيد عن النسبة المسموح بها والمحددة (30%) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بموجب كتابهم ذا العدد (80/3/9) في 2019/2/20 .

14- التأمينات النقدية (ايضاح / 15) :-

أ- بلغ رصيد هذا الحساب (37) مليار دينارکما في 2025/12/31 وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة 2024 بمقدار (1) مليار دينار.

ب- معظم هذا الحساب يتضمن تأمينات مقابل خطابات الضمان و تشكل نسبة ما يقارب (81%) من اجمالي التأمينات النقدية .

15- الاموال المقترضة (ايضاح / 16) :-

بلغ رصيد هذا الحساب بحدود (5) مليار دينار كما في 2025/12/31 وهو يقل بمقدار (4) مليار دينار عن رصيد السنة السابقة ، علما أن هذا الحساب يمثل قروض مستلمة من البنك المركزي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاجل كما أن مبلغ الانخفاض المذكور اعلاه يمثل دفع (135) قسط دفعت لمقترضين وفقا لتعليمات الصادرة من البنك المركزي .

16- مخصصات متنوعة (ايضاح / 17): -

بلغ رصيد هذا الحساب ما يقارب (12) مليار دينار كما في 2025/12/31 وهو يقل عن رصيد السنة السابقة 2024 بمقدار (863) مليون دينار و يمثل هذه الحساب مخصصات تحوطية بلغ عددها (6) حسابات حسبما يظهر ي الكشف رقم (17) المرق مع البيانات المالية .

17- المطلوبات الاخرى (ايضاح / 19) :-

أ- بلغ رصيد هذا الحساب بحدود (31) مليار دينار كما في 2025/12/31 وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة 2024 بمقدار (20) مليار دينار .

ب- يتضمن هذا الحساب مطلوبات اخرى بلغت (22) مليار دينار كما في 2025/12/31 وهي تشكل ما يقارب (71%) من اجمالي الرصيد ، وبالنظر لضخامة هذا الرصيد نوصي بضرورة تصفية هذا الحساب في اقرب فرصة ممكنة .

18- راس المال :-

بلغ رصيد راس مال المصرف (400) مليار دينار وبزيادة قدرها (50) مليار دينار عن الرصيد الافتتاحي في بداية السنة والبالغ (350) مليار دينار وذلك بعد ذلك استكمال كافة اجراءات القانونية حسبما جاء في كتاب دائرة تسجيل الشركة ذي العدد 11214 في 2025/4/15 .

19- كفاية راس المال :-

بلغت كفاية راس المال (83.07%) كما في 2025/12/31 ، وفقا للاحتساب القديم كما بلغت وفق متطلبات بازل III&II (64%) علما بأن النسبة المسموح بها من قبل البنك المركزي العراقي هي (12%) وقانون المصارف هي (15%) ومقررات بازل هي (8%) . ويعود سبب هذا الى انخفاض الى احتساب نسب الاوزان الترجيحية للموجودات وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية عن السقف المحدد من قبل البنك المركزي العراقي .

20-نتيجة النشاط :-

أ- بلغت نتيجة النشاط ربحا قبل الضريبة بمبلغ ما يقارب (7881) مليون دينار لسنة المالية 2025 وبانخفاض قدره (52991) مليون دينارعن السنة السابقة 2024 وبنسبة انخفاض ما يقارب (87%) ،ويعود معظم سبب ذلك انخفاض الرسوم والعمولات الدائنة وصافي ايراد بيع وشراء عملات اجنبية اضافة الى ذلك توقف ايرادات بيع وشراء العملة من خلال نافذة البنك المركزي العراقي .

اسم الحساب	السنة المالية 2025 / مليون دينار	السنة المالية 2024 /مليون دينار	نسبة الزيادة (النقصان)
صافي ايرادات التشغيل	46150	89020	(48%)
اجمالي مصاريف التشغيل	(38269)	(28148)	36%
الربح قبل الضريبة	7881	60872	(88%)

ب- بلغ حساب اجمالي المصروفات التشغيلية (38269) مليون دينار لسنة المالية 2025 وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة 2024 بمبلغ قدره (10121) مليون دينار وبنسبة زيادة قدرها (36%) وتعود معظم نسب الزيادة الى زيادة رواتب الموظفين والتخصصات التحوطية والابحاث والاستشارات وتعويضات وغرامات .

- ❖ زادت رواتب الموظفين لسنة الحالية بمقدار (1838) مليون دينار وبنسبة زيادة ما يقارب (24%) وتركزت الزيادة ي المكافاة التشجيعية ومخصصات الخطورة وحصة الوحدة ي الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لموظفين ومكافات مصروفة لمجلس الادارة قدرها (561) مليون دينار .
- ❖ بلغت التعويضات والغرامات (2855) مليون دينار للسنة الحالية علما ان رصيد هذا الحساب بلغ (513) مليون دينار خلال السنة السابقة وهذا يوشر على عدم التزم الادارة التنفيذية بالتعليمات النافذة والصادرة من قبل البنك المركزي .
- ❖ كذلك تتضمن المصاريف مبلغ قدره (1045) مليون دينار تخص بطاقات توطين رواتب حكومية .

21-ايراد بيع وشراء العملات الاجنبية:-

بلغ رصيد ايراد بيع عملات اجنبية ما يقارب (5604) مليون دينار خلال السنة المالية 2025 علما أن الرصيد في السنة السابقة بلغ ما يقارب (28734) مليون دينار وبانخفاض قدره (23130) مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها (80%) .

22- المركز المالي :-

أ- بلغ رصيد المركز المالي (مجموع الموجودات) ما يقارب (1119) مليار دينار كما في 2025/12/31 علما ان رصيد السنة السابقة يقدر (953) مليار دينار وهو يزيد بمقدار (166) مليار دينار و عن رصيد السنة السابقة ويعود معظم سبب ذلك الى زيادة صافي الاستثمارات و مشاريع قيد التنفيذ اضافة الى حساب الموجودات الاخرى ونبين في الجدول ادناه مكونات المركز المالي .

اسم الحساب	2025/12/31 مليون دينار	النسبة المئوية %
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	521254	%47
ارصدة لدى المصارف (المحلية + الخارجية)	28834	%0.03
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	52922	%0.05
صافي الموجودات المالية (الاستثمارات) بالقيمة العادلة	30799	%0.03
ممتلكات ومعدات ،صافي	217764	%19
موجودات غير ملموسة ،بالصافي	2894	%0
مشاريع تحت التنفيذ	153805	%14
موجودات اخرى	110704	%9
المجموع	1119	%100

ب- يتضح من الجدول اعلاه أن اجمالي النقدية مع المصارف الخارجية والمحلية تشكلان نسبة (50%) من المركز المالي مما يؤشر فائض كبير في السيولة النقدية وأن أنشطة المصرف (الائتمان النقدي + الاستثمارات) تشكلان نسبة (8%) من اجمالي المركز المالي وهذا يؤشر على وجود ضعف في النشاط الاساسي للمصرف .

ت- بلغ المركز المالي ما يقارب (1119) مليار دينار كما في 2025/12/31 ، علماً ان المركز المالي للسنة الأساس (2012) بلغ (221) مليار دينار وهذا يؤشر على نسبة نمو وتطور قدرها (406%) خلال (13) سنة .

23- كتب تأييدات للأرصدة المدينة والدائنة :-

تم الاطلاع على التأييدات الارصدة المدينة والدائنة للمصارف المحلية والخارجية وتمثلت في كشوفات المصارف والسوفتات كما لم نطلع على كتب التأييد لبعض الارصدة المدينة والدائنة الظاهرة في كشف المركز المالي .

24- الدعاوى القانونية :-

أ-الدعاوى المقامة على المصرف :-

عدد الدعاوى	مبلغ الدعاوى
10 دعاوى	1- بالدينار عراقي 70,216,530 دينار عراقي 2- بالدولار امريكي 198,439.32 دولار امريكي

ب- الدعاوى المقامة من قبل المصرف على الغير :-

عدد الدعاوى	مبلغ الدعاوى
4 دعاوى	1- بالدينار عراقي 14,010,000,000دينار عراقي

ت- خلال الفترة من 2025/12/31 ولغاية 2026/3/31 طرأت تغيرات على الدعاوى ، وذلك وفق ما مبين ادناه :-

1- الدعاوى المحسومة :-

بلغ عددها (4) دعاوى ، وبمبلغ اجمالي قدره 20,000,000 دينار عراقي و35,700 دولار امريكي .

2- الدعاوى المضافة :-

تمت اضافة (2) دعوى الى الدعاوى القائمة لدى المصرف ، وهي دعاوى مقامة من الغير على المصرف

3- ارفق تقرير الدعاوى من تاريخ 2025/12/31 لغاية 2026/3/31 تقرير لربع الاول لسنة 2026 .

25- قسم التدقيق الداخلي :-

أ- تم فحص ومراجعة تقارير الفصلية لقسم التدقيق الداخلي وكانت بالمستوى المطلوب ولاحظنا وجود خطة التدقيق سنوية شاملة لكافة انشطة المصرف ولكافة الفروع .

ب- لا زاله منصب مدير قسم التدقيق شاغرا لغاية اعداد تقريرنا هذا .

ت- تم الالتزام في اعداد تقارير التدقيق بما يتوافق مع البند (9-2-2) الخاص بالمراجعة الداخلية من المواصفة الدولية (ISO 9001 :2015) والتي تشير الى اعتماد نموذج استمارة تتضمن فقرات (المجال ، مؤشر التدقيق ، الملاحظات ، النوع ، الاجراء التصحيحي وموعدة) .

26- مراقب الامتثال :-

تمت مراجعة وفحص تقارير مراقب الامتثال المقدمة الينا خلال السنة ، وكانت وفقا لمتطلبات وتعليمات البنك المركزي العراقي ذات الصلة بنشاط المصرف للسنة المالية 2025 .

أ- خلافا لتعليمات أن ثلاثة من اعضاء مجلس الادارة غير مستقلين .

ب- لم يلتزم المجلس بأعداد عملية تقييم سنوية للأداء المجلس ولجان المجلس وكل عضو من مجلس الادارة على حده .

ت- لم يلتزم قسم الامتثال بأعداد دليل مخاطر عدم الامتثال .

ث- عدم وجود جهة رقابية من مستوى الثاني تكون مسؤوله عن تلقي البلاغات عن اية حالات يشتبه بها .

ج- لاحظنا أن تقرير الامتثال النصف الثاني السنوي يتكون من 18 محور وجاءت نسب الامتثال لتلك المحاور بنسبة(100%) ما عدا (7) محاور نذكر منها على سبيل المثال
(تقنية المعلومات 70% ، الموارد البشرية 85% ، ومجلس الادارة 86%) .

ح- تم تعيين مراقب الامتثال بتاريخ 2025/12/21 .

27- الادارة المخاطر :

أ- مخاطر السيولة :-

- ضرورة اعادة ضبط استراتيجية ادارة السيولة لتحقيق توازن مستدام بين الالتزام الرقابي (LR,LCR,NSFR) وبين رفع العائد عبر توظيف جزء من فائض السيولة في أدوات منخفضة المخاطر قصيرة الاجل ، مع المحافظة على هامش امام قوي .
- نوصي بخفض مؤشر تركز الودائع (ICI) عبر تنوع قاعدة المودعين .
- ضرورة ترسيخ منهجية تقرير الحوادث الجسيمة وتعميمها على جميع الحوادث المستقبلية لضمان توحيد التوثيق والتصعيد .
- استكمال تنفيذ (COBIT19 وتفعيل BCP/BCM) عمليا (ليس كوثائق فقط) من خلال خطة تنفيذ واختبارات دورية وتوثيق النتائج .

ب- مخاطر التشغيل :- أن الجزء الاكبر من الخسائر التشغيلية يرتبط بغرامات ناتجة عن عدم التطبيق الفاعل لتعليمات البنك المركزي العراقي ، حيث بلغت تلك الغرامات (2855) مليون دينار وهي اكبر من الغرامات للسنة السابقة بحدود اربعة مرات .

ت- لاحظنا وجود تقييم للعملاء كل ثلاثة اشهر وفقا للتغيرات في تحديث البيانات الخاصة بالعملاء لغاية 2025/6/30 ، كما مبين في الجدول ادناه :-

ت	درجة المخاطر	العملاء	
		عدد	%
1	العملاء ذات المخاطر المرتفعة	3,112	0.96%
2	العملاء ذات المخاطر المتوسطة	9,742	3.01%
3	العملاء ذات المخاطر المنخفضة	310,887	96.03%

ث- مخاطر السوق :-

المصارف الخارجية بلغت اعلى تركز لدى مصرف واحد 4.18%(AL SALAM BANK) وهوضمن الحد الرقابي المشار اليه (-<5%) ،كما أن ثاني اعلى تركز 3.75% (BANQUE MISR) ايضا ضمن الحدود المقبولة .

ج- تم الفحص والمراجعة لتقرير ادارة المخاطر للفصل الرابع وكانت وفق لمتطلبات البنك المركزي العراقي.

28- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب :-

أ- لدى المصرف البرامج التالية والخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب :-

- goAMLSYstem by ICS
- AMLSystem by pio Tech
- Sanction Screening by SWIFT
- WorId Check by Refinitiv
- Swift Screening by Swift
- RBA System By PioTech

ب- تم فحص ومراجعة التقارير لقسم غسل الاموال وتمويل الارهاب وبرأينا الى(حدا ما) كانت ممتثله لقانون غسل الاموال وتمويل الارهاب بهذا الشأن (ما عدا الملاحظات المهمة) والمذكورة في تقرير لجنة التفتيش العائدة للبنك المركزي بموجب كتاب دائرة الرقابة على المصارف ذي العدد (12663/8/9) بتاريخ 2025/12/4 ، وحسب ما مبين ادناه :-

1- مخالفة اعمام المرقم (599/2/9) في 2023/10/24 ومضمونه استمارة فتح الحساب (KYC).
2- مخالفة ضوابط التحويل الخارجي للفقرة (ي/1) لسنة 2023 .
3- مخالفة مصرفكم الفقرة (أ) من البند (ثانيا) من المادة (10)من الفصل الخامس من قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2015 والتي نصت على (تنفيذ تدابير العناية الواجبة قبل وخلال فتح الحساب او اقامة علاقة العمل مع العميل) .

4- خالف مصرفكم الفقرة (ب) من البند (اولا) من المادة (10) من الفصل الخامس من قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2015 الخاص بالتزامات المؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية المحددة والتي نصت على (التعرف على هوية أي شخص يتصرف لحساب العميل والتحقق منها ' والتأكد من أن الشخص لدية صلاحية التصرف بهذه الصفحة .

5- خالف مصرفكم الفقرة (أ/3) من ضوابط التحويل الخارجي لسنة 2023 التي نصت على (تقدم طلبات زبائن المصارف الراغبين بشراء الدولار لغرض تمويل استيراداتهم الخارجية عبر المنصة على أن تتضمن البيانات الخاصة بعملية التحويل بما فيها بيانات الزبون طالبي التحويل ، بيانات المستفيد النهائي ، بيانات القائمة التجارية ، بيانات المصرف الوسيط والمراسل .

6- خالف مصرفكم اعمامنا المرقم (2572/11/5) في 2023/4/12 والمتضمن الغاء اجازة الاستيراد باستثناء البضائع المدرجة في كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.ز.ل 180/ اعمام / 10318) في 2023/3/2 ومرفقة قرار مجلس الوزراء رقم (23110) لسنة 2023.

7- خالف مصرفكم الفقرة رقم (4/ه) من ضوابط التحويل الخارجي لسنة 2023 التي نصت على (الاحتفاظ ببوليصة الشحن في حالة الحوالات لاستيراد بضائع شريطة ان يكون اسم الزبون المحول مذكورا اما في حقل الجهة المشحون لها بضاعة او الجهة المستلمة للأشعار او بموجب عقد بين المخلص الكمركي و المشتري) .

8- خالف مصرفكم الفقرة رقم (4/ب) من ضوابط بيع وشراء العملة الاجنبية لسنة 2023 والتي نصت على (تحتفظ المصارف بكشوفات حساباتها المفتوحة لدى المصارف المراسلة متضمنة تفاصيل حركة الحساب التي تفصح عن اوجه استخدامات .

9- عدم امكانية تطابق الكميات المثبتة في الفاتورة التجارية مع الكميات المثبتة في بوالص الشحن والمستند الداعم (التصريحة الكمركية ومنفيست الادخال) وذلك لاختلاف وحدة القياس لزبائنكم شركة (ميران فيت ، سان بولو ، فورت فارما) دون تزويدنا بالمستند الداعم (قائمة التعبئة) لغرض المطابقة ما بين الكميات .

10- لوحظ أن تاريخ ورود البضاعة وفق مستندات الشحن (بوليصة الشحن) كان قبل تاريخ اصدار سويفت التحويل .

11- لوحظ أن سويفت التحويل رقم (103) وطلب الاشتراك في النافذة ومستندات الشحن باسم شركة (سان بولو) في حين البيانات المالية المنتهية كما في 2023/12/31 و2024/12/31 باسم شركة (خوري بهيز) .

12- لوحظ أن الكمية المثبتة في بوالص الشحن والمستندات الداعمة لعملية التحويل (التصاريح الكمركية) (77,927) كغم في حين الفاتورة التجارية تحتوي علي (70,408) كغم لزبونكم شركة (نورهات) .

13- خالف مصرفكم الضوابط الرقابية رقم (306/4/1/9) في 2016/9/19 الفصل الثالث / المادة رقم (2) الفقرة لاقم (3/ه) ومضمونها الاشراف العام مكتبيا وميدانيا على التزام جميع فروع المصرف .

14- خالف مصرفكم الضوابط الرقابية رقم (306/1/9) في 2016/9/19 الفصل الثالث / المادة رقم (1) الفقرة رقم (5-6) .

15- خالف مصرفكم الاعمام المرقم (227/2/9) في 2023/4/10 ومضمونة اعتماد السيناريوهات الخاصة بنظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

16- خالف مصرفكم الاعمام المرقمين (52/2/9) في 2019/2/5 و(666/2/9) في 2023/11/23 بشأن ما يرد في قوائم الحضر المحلية والدولية مثل القوائم الصادرة عن الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي والجهات الدولية .

17- خالف مصرفكم الاعمام المرقم (17/10/9) في 2024/1/8 رقم (2) منه وبخصوص رؤوس اموال تأسيس الشركات او الزيادة في رؤوس اموالها مع اعداد تقرير فصلي داخلي .

18- عليه لدينا تحفظ على نشاط قسم غسل الاموال وتمويل الارهاب لغاية قيام بتصفية ملاحظات تقرير لجنة البنك المركزي المشار آلية اعلاه .

29- الحوكمة المؤسسية :-

أ- قامت ادارة المصرف بالأعداد دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لمصرف الاقليم التجاري وتم المصادقة على هذا الدليل الجان المشكلة من قبل مجلس الادارة

ب- تشكلت لجنة الحوكمة المؤسسية ضمن اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة والتي تتولى المراقبة والاشراف على اعداد الحوكمة خاصة بالمصرف انسجاما مع دليل الحوكمة والقوانين ذات العلاقة والالتزام بالمبادئ والتعليمات وتقوم بالمتابعة الفروع والادارات وتطويرها على ضوء المستجدات وما يصدر من توجيهات وادلة .

ت- وقد بين مجلس الادارة لنا بموجب استفساراتنا الايضاحات ادناه :-

- ما يخص الموازنات والمشاريع الخاصة بتقنية المعلومات فقد تم اعتمادها وذلك خلال اجتماع لجنة حوكمة تقنية المعلومات بتاريخ 2025/4/17 وقد تم ادراج هذا النشاط ضمن نشاط لجنة حوكمة تقنية المعلومات في تقرير مجلس الادارة .
- لقد تم اشراك اعضاء المجلس في دورات تخص المخاطر والامتثال وبحسب تعليمات البنك المركزي العراقي وبالنظر لطول فترة هاتين الدورتين لأهميتهما وتم استحصال الشهادات الخاصة بالامتثال والمخاطر وعلى امل ان يتم اشراك اعضاء المجلس بدورات تختص بتقنية المعلومات ،علما أن من ضمن اعضاء مجلس الادارة عضو مختص بتقنية المعلومات .
- تم اعتماد الخطة الاستراتيجية التشغيلية للمصرف في سنة 2025.
- سيعمل المجلس على اعداد سياسة تقييم سنوية لا داءه واداء لجانه واداء كل عضو من اعضاء مجلس الادارة وتحسين خطط عمل مجلس الادارة .

ث- أن اخر تصنيف (CAMEL) كان بدرجة (2B) لسنة 2023 .

ج- بلغ عدد اجتماعات ومحاضر مجلس الادارة (14) اجتماع خلال السنة المالية 2024 وفقا لقانون الشركات رقم (21) لسنة 1979 المعدل .

بطاقة كفاءة الاداء :- قام المصرف بأعداد وتنظيم بطاقة كفاءة الاداء وارسالها الي البنك المركزي وحسب التعليمات الخاصة بهذا الشأن .

مبادرة مسار الاصلاح المصرفي :- اطلق البنك المركزي العراقي مبادرة اصلاح مصرفي ملزمة وممتدة لسنوات عدة (2026-2028) على شكل خمس مراحل ولكافة المصارف تهدف الى الالتزام بالحوكمة والسلامة المالية وادارة المخاطر وحماية مصالح المودعين ودعم النمو الاقتصادي وتهيئة بيئة مصرفية مرنه وشفافة وذات مصداقية عالمية .

30- تقريرنا الداخلي Management Letter:-

تم توجيهه تقريرنا الداخلي (خطاب الادارة) رقم (خ / اقليم / 115) الي ادارة المصرف عن النشاط السنة المالية 2025 ، وفقا للقواعد المحلية والمعايير الدولية الخاصة بهذا الشأن .

31- مراسلات البنك المركزي العراقي ونتائج التدقيق :-

نوصي بضرورة الالتزام في ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي وتلافي جميع الاخطاء والعقوبات والمخالفات وخصوصا ما جاء في كتب البنك المركزي العراقي ذي العدد (29/ك/16 و 3692/8/9 و 29/ك/49 و6816/7/9 و10477/7/9 و12663/8/9 و937/8/9 و447/6/9) فـــــي (2026/3/3 و2025/4/10 و 2025/6/29 و 2025/7/3 و 2025/10/9 و 2025/12/4 و2026/2/1 و 2018/12/11) ، وقد تم مراجعة اجابات المصرف على التقارير اعلاه مما يستوجب تلافي هذه المخالفات مستقبلا . –

32- الشواغر الوظيفية لمناصب القيادية :-

لاحظنا عدم اشغال عدد كبير من المناصب الاساسية في المصرف وشهادات الاختصاص المطلوبة حسب ما مبين في تقريرنا عن نظام الضبط الداخلي والموجهة الي البنك المركزي العراقي / قسم تحليل الاداء والمخاطر والحوكمة المؤسسية / المحترمين ، رقم خ/م/399 في 2025/10/26 علما أن ذلك ينعكس سلبا على اداء وكفاءة الانشطة المصرفية .

33- الاحداث اللاحقة :-

أ- تم تغيير المدير المفوض السابق السيد (زه فه ر عبد الرحيم) وقد تم تكليف السيد (يلماز اوغوراي) بمنصب المدير المفوض .

ب- ما يخص رئيس مجلس الادارة فقد تم تغير رئيس المجلس الحالي وتم استحصال الموافقة المبدئية لمجلس الادارة الجديد وبانتظار المصادقة على المجلس في اجتماع الهيئة العامة من خلال اجراء الانتخابات خلال السنة 2026 .

المعلومات الأخرى :

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي، وإن رأينا عن البيانات المالية لا يغطي هذه المعلومات ولا نعطي أي شكل من أشكال التوكيد أو استنتاج بشأنها.

وبخصوص تدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، للأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بدرجة مهمة مع البيانات المالية أو المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تدقيقنا بحيث تبدو محرفة بدرجة مهمة .

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية حسب متطلبات القانون ومعايير التقارير المالية الدولية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من التحريفات المهمة، سواء حدثت بسبب التلاعب والغش أو بسبب الأخطاء .

وفي إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح حينما يتطلب الأمر عن القضايا المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تتجه الإدارة نحو تصفية المصرف أو إنهاء عملياته، أو حينما لا يوجد بديل واقعي آخر للقيام بذلك.

كذلك فإن أولئك المسؤولين عن الحوكمة مسؤولون عن الاشراف والمتابعة لعمليات الإبلاغ المالي.

مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية :

- تتمثل أهدافنا بالحصول على يقين معقول عما إذا كانت البيانات المالية بشكل عام خالية من التحريفات المهمة، سواء كانت ناتجة عن التلاعب والغش أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن اليقين المعقول هو مستوى عال من اليقين، لكن لا يضمن بأن التدقيق الذي نفذ من قبلنا بموجب معايير التدقيق الدولية يؤدي دائما إلى كشف التحريفات المهمة حينما توجد. إن التحريف قد ينشأ من التلاعب والغش أو الخطأ ويعتبر مهما إذا ما كان يتوقع منه، بدرجة معقولة، بصورة فردية أو مجمعة، أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستفيدين التي تتخذ استنادا إلى تلك البيانات المالية.
- نتواصل مع لجنة التدقيق حول عدة امور من بينها ، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أية اوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق ، كما نقوم بتزويد لجنة تدقيق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الاخلاقية المتعلقة بالاستقلالية ونطلعها على جميع العلاقات والامور الاخرى التي تؤثر على استقلاليتنا ومأمن شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية .

الملاحظات والايضاحات الاخرى :-

أ- كان البرنامج المحاسبي الالكتروني المستخدم في المصرف نوع (BANKS) متفقا مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمن حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ومصروفات وايرادات المصرف .

ب- تمت عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية بشكل مناسب وبأشرافنا . وتم التقييم وفقا للأسس والأصول والمبادئ المحاسبية الدولية باستثناء الممتلكات والمعدات أذ تم اعتماد الكلف التاريخية .

ت- نظمت البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وبما يتفق مع التشريعات المرعية وهي متفقة تماما مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقا لكل من قانون الشركات المعدل وقانون المصارف والانظمة والتعليمات النافذة .

ث- تم مناقشة تقريرنا هذا مع البيانات المالية لسنة المالية 2025 مع كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية ولجنة التدقيق .

ج- أن البيانات المالية قدمت وفقا لمتطلبات انجاز التدقيق البيانات للمصارف الواردة بأعمام مجلس المهنة المرقم (18) في 2025 /1/22 ، و تعليمات الغلق بموجب كتابنا المرقم والمؤرخ .

مع التقدير ..

شركة خليل إبراهيم العبدالله وشركاؤه
لمراقبة وتدقيق الحسابات – تضامنية
المدير مفوض
خليل إبراهيم العبدالله
محاسب قانوني ومراقب الحسابات

شركة خليل ابراهيم محمد العبد الله وشركاؤه
رقم الإجازة (18)
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية

(أ)

قائمة المركز المالي

		كما في 31 كانون الأول	
		2025	2024
	إيضاح	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات			
نقد و أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	5	521,254,028,790	536,691,288,907
أرصدة لدى المصارف (خارجية +محلية)	6	28,834,206,549	38,827,749,051
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	52,922,725,150	55,083,204,835
صافي الاستثمارات بالقيمة العادلة	8	30,799,190,680	5,799,190,680
موجودات ثابتة ملموسة	9	217,803,410,503	220,065,626,475
موجودات ثابتة غير ملموسة	10	2,894,201,891	1,565,589,535
مشاريع قيد التنفيذ	11	153,805,730,590	8,515,000
موجودات أخرى	12	110,665,719,112	94,950,218,352
مجموع الموجودات		1,118,979,213,265	952,991,382,836
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع المصارف (حسابات جارية /تحت الطلب)	13	22,978,357,211	22,980,794,673
ودائع الزبائن	14	566,396,798,139	441,114,951,141
تأمينات نقدية	15	37,162,659,151	36,112,450,394
الأموال المقترضة	16	5,499,570,145	9,078,987,647
مخصصات متنوعة	17	10,084,845,701	12,574,835,211
مخصص ضريبة الدخل	1-18	1,182,085,949	9,000,000,000
مطلوبات أخرى	19	31,238,074,304	10,765,772,603
مجموع المطلوبات		674,542,390,600	541,627,791,671
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع	ج	400,000,000,000	350,000,000,000
احتياطي قانوني	ج	10,963,023,699	10,628,099,347
احتياطي توسعات	ج	1,374,744,461	--
احتياطي علم		25,000,000,000	
أرباح متراكمة محققة	ج	7,099,054,505	50,735,491,818
مجموع حقوق المساهمين		444,436,822,665	411,363,591,165
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		1,118,979,213,265	952,991,382,836

رائد هاشم محمد
رئيس مجلس الإدارة

زه فه ر عبد الرحيم طيب
المدير المفوض

عمر نشأت محمد
المدير المالي

المحاسب

rtb
مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل
بانكى نەفلیمی بازرگانی بۆ وەبەرهێنان و دارایی
Region Trade Bank for Investment and Finance

شركة خليل ابراهيم محمد الجميل الدوسكي وشركاه
رقم الإجازة (18)
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية

خضوعا لتقريرنا المرقم (ف/م/٢٠٢٦/٦) في ٢٠٢٦/٢/١٦

قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر

(ب)

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025 دينار عراقي	2024 دينار عراقي
الفوائد الدائنة	20	6,634,219,192	4,724,207,725
الفوائد المدينة	21	(822,745,778)	(670,613,293)
صافي إيرادات الفوائد		5,811,473,414	4,053,594,432
الرسوم والعمولات الدائنة	22	37,766,410,297	56,005,098,751
الرسوم والعمولات المدينة	23	(4,531,288,133)	(7,582,959,441)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		33,235,122,164	48,422,139,309
صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات		39,046,595,578	52,475,733,741
صافي ايراد بيع وشراء عملات أجنبية	24	5,603,550,428	28,733,738,378
أيرادات بيع وشراء العملة من خلال النافذة	24	-	4,973,249,990
ايرادات أخرى	25	1,499,434,918	2,837,143,109
صافي أيرادات التشغيل		46,149,580,924	89,019,865,218
نفقات موظفين	26	(9,523,340,925)	(7,685,325,511)
استهلاكات واطفاءات	10–9	(4,040,935,436)	(4,086,862,808)
صافي مخصص خلال السنة على التسهيلات المباشرة والغير مباشرة	ب7	(1,058,140,736)	(24,452,873)
مصروف مخصص البنك المركزي و البنوك خارجية والمحلية	6-5	(2,329,375,982)	(401,243,082)
مصاريف تشغيلية أخرى	27	(21,317,214,855)	(15,950,237,607)
إجمالي المصروفات التشغيلية		(38,269,007,934)	(28,148,121,881)
الربح قبل الضريبة		7,880,572,990	60,871,743,337
مصروف ضريبة الدخل %15	18-2	(1,182,085,949)	(9,000,000,000)
ربح السنة بعد الضريبة		6,698,487,042	51,871,743,337
أحتياطي ألزامي 5%	ج	334,924,352	2,593,587,167
الدخل الشامل للسنة		6,363,562,689	49,278,156,170

rtb
مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل
بانكى نەقلیمی بازرگانی بۆ وەبەرهێنان و دارایی
Region Trade Bank for Investment and Finance

زه نه ر عبد الرحيم طيب
المدير المفوض

عمر نشأت محمد
المدير المالي

المحاسب
٤٣٥٢٤/٤

جمهورية العراق
مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات
٢٠٢٦
أمانة سر المجلس
نصادق على صحة ختم وتوقيع مراقب الحسابات وانه مخول لممارسة مراقبة وتدقيق الحسابات لسنة ٢٠٢٦ استنادا الى المادة ٦١- أ- الزامن نظام ممارسة المهنة رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩ المعدل ويقع اي مسؤولية من محتويات هذه البيانات المالية.
رقم الوصل ٦٠٨١ تاريخه ٥/٢٣ التوقيع عوض عبد الرحمن

ان ايضاحات من تسلسل من 1 الى 37 المرفقة بالقوائم المالية جزء منها تقرا معها

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل(شركة مساهمة خاصة)اربيل – العراق

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

(ج)

	رأس المال المكتتب به	احتياطي توسعات	احتياطي عام	احتياطي قانوني	أرباح متراكمة محققة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد في 1 كانون الثاني 2025	350,000,000,000			10,628,099,347	50,735,491,818	411,363,591,165
زيادة راسمال	50,000,000,000				(50,000,000,000)	
الدخل الشامل للسنة					6,698,487,042	6,698,487,042
احتياطي توسعات		1,374,744,461				1,374,744,461
احتياطي عام			25,000,000,000			25,000,000,000
المحول الى الاحتياطي الاجباري				334,924,352	(334,924,352)	
الرصيد في 31/كانون الاول/2025	400,000,000,000	1,374,744,461	25,000,000,000	10,963,023,699	7,099,054,505	444,436,822,665
الرصيد في 1 كانون الثاني 2024	300,000,000,000	1,000,000,000		8,034,512,180	50,457,335,645	359,491,847,827
زيادة راسمال	50,000,000,000				(50,000,000,000)	
الدخل الشامل للسنة					51,871,743,337	51,871,743,337
احتياطي توسعات		(1,000,000,000)			1,000,000,000	
المحول الى الاحتياطي الاجباري				2,593,587,167	(2,593,587,167)	
الرصيد في 31 كانون الأول 2024	350,000,000,000	-		10,628,099,347	50,735,491,818	411,363,591,165

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل(شركة مساهمة خاصة)اربيل – العراق

بيان التدفقات النقدية

(د)

	ايضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025 دينار عراقي	2024 دينار عراقي
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
صافي ربح السنة بعد الضريبة		6,698,487,042	51,871,743,337
تعديلات لبنود غير نقدية:			
إستهلاكات وإطفاءات	10-9	4,040,935,436	4,086,862,808
صافي مخصص تدني قيمة التسهيلات النقدية المباشرة	7	1,047,046,649	
مخصصات أخرى	17	(2,489,989,510)	425,695,955
مخصص ضريبة الدخل	1-18	(7,817,914,051)	
		1,478,565,566	56,384,302,101
التغير في راس المال العامل			
الزيادة في الاحتياطي النقدي الإلزامي			18,272,934,398
النقص في صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	1,113,433,036	8,508,120,631
الزيادة في موجودات أخرى	12	(15,715,500,760)	(21,304,398,038)
التغير في ودائع المصارف	13	(2,437,464)	
(النقص) الزيادة في ودائع الزبائن	14	125,281,846,998	(67,389,565,929)
(النقص) في التأمينات النقدية	15	1,050,208,757	5,443,187,240
الزيادة في مطلوبات أخرى	19	20,472,301,701	2,925,466,688
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة		132,199,852,268	(53,544,255,009)
ضريبة الدخل المدفوعة			
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		133,678,417,834	2,840,047,091
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	9	(1,297,504,222)	3,423,459,729
شراء موجودات ثابتة غير ملموسة	10	(1,809,827,700)	38,822,499
استثمارات طويلة اجل (بدون مقابل) 25,000,000,000	8	000	
مشاريع قيد التنفيذ	11	(153,797,215,590)	(4,378,862,051)
صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية		(156,904,547,512)	(916,579,823)
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية			
تحويل من ارباح الى رأسمال (50,000,000,000)			(50,000,000,000)
صافي التغير في الاموال المقترضة	16	(3,579,417,502)	(5,076,780,070)
زيادة في مخصصات توسعية		1,374,744,561	
زيادة في احتياطي عام (25,000,000,000) بدون نقد		000	
صافي الأموال الناتجة عن النشاطات التمويلية		(2,204,672,941)	(55,076,780,070)
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد		(25,430,802,620)	(53,153,312,802)
النقد في بداية الفترة		575,519,037,958	574,539,086,276
النقد في نهاية الفترة		550,088,235,339	521,385,773,474

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

(شركة مساهمة خاصة)

اربيل – العراق

إيضاحات حول البيانات المالية

1- معلومات عامة :

تم تأسيس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة (282) بتاريخ 20 تموز 2001 الصادرة من المديرية العامة لتسجيل الشركات في إقليم كوردستان كشركة محدودة، ولقد حصلت الموافقة من البنك المركزي لإقليم كوردستان على منح المصرف شهادة تأسيس المرقمة (493) في 28 تموز 2001.

منح المصرف شهادة التأسيس المرقمة (15145) في 29 تشرين الثاني 2006 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات في بغداد كشركة مساهمة خاصة، وبرأس مال قدره 25,250,000,000 دينار عراقي، وحصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة الشاملة من البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (408/3/9) في 1 آذار 2007.

تمت زيادة رأس المال على عدة دفعات إلى أن بلغ 250,000,000,000 دينار عراقي بتاريخ 22 أيلول 2013 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم (24306) موزع على 250,000,000,000 سهم اسمي بقيمة 1 دينار للسهم الواحد و تمت زيادة راسمال في سنة 2024 ايضا حتى وصلت الى 350,000,000,000 دينار عراقي ، وتم زيادة رأس المال المصرف حيث بلغ 400,000,000,000 دينار عراقي وقد اكتملت كافة الإجراءات بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات ذي العدد (11214) في 2025/4/15 .

يقع المركز الرئيسي للمصرف في أربيل - إقليم كوردستان العراق.

يقوم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية من خلال مركزه الرئيسي في اربيل و فروعه في كل من بغداد ودهوك والسليمانية وكركوك وزاخو والبصرة ومكتب مطار اربيل .

تمت الموافقة على تغير اسم المصرف من قبل البنك المركزي بموجب قرار مجلس إدارة البنك المتخذ بجلسته المرقمة 1511 والمنعقدة بتاريخ 20 نيسان 2014 إلى مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل - مساهمة خاصة بموجب القرار رقم 1214/3/9 بتاريخ 10 حزيران 2014 الصادر عن المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.

بناء على كتاب هئية الأوراق المالية رقم ١٠ / ١١٧٣ بتاريخ 5 تموز 2017 تمت الموافقة على ادراج أسهم المصرف في سوق العراق للاوراق المالية.

2- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- تعديلات لم ينتج عنها اثر جوهري على القوائم المالية للبنك :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2019 او بعد ذلك التاريخ ، في اعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم الماليـــة للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجـــة المحاسبيـــة للمعامـــلات والترتيبات المستقبلية

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2017 – 2019	تشمل التحسينات ،تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) *"اندماج الأعمال"* و(11) *"الترتيبات المشتركة"* ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) *"ضرائب الدخل"* و(23) *"تكاليف الإقتراض"* وكما يلي:

معيار المحاسبة الدولية رقم (12) *"ضرائب الدخل"*

توضح التعديلات أنه يتوجب على المنشأة الإعتراف بتبعات ضريبة الدخل على الأرباح الموزعة في قائمة الأرباح أو الخسائر أو قائمة الدخل الشامل الآخر أو قائمة حقوق الملكية وفقًا للمكان الذي إعترفت فيه المنشأة بالمعاملات التي ولدت الأرباح القابلة للتوزيع. هذا هو الحال بصرف النظر عما إذا كانت معدلات الضريبة المختلفة تنطبق على الأرباح الموزعة وغير الموزعة.

معيار المحاسبة الدولية رقم (23) *"تكاليف الإقتراض"*

توضح التعديلات أنه في حال بقي الاقتراض قائماً بعد أن يكون الأصل المرتبط بهذا الإقتراض جاهزًا للاستخدام المقصود أو البيع ، يصبح هذا الاقتراض جزءًا من الأموال التي تقترضها المنشأة عمومًا عند حساب معدل الرسملة على القروض العامة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) *"اندماج الأعمال"*

توضح التعديلات أنه عندما تحصل المنشأة على السيطرة على نشاط تجاري مشترك ، تطبق المنشأة متطلبات اندماج الأعمال التي تم تحقيقها على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس حصتها السابقة في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. يتم إعادة قياس الحصص السابقة متضمنة أي موجودات ومطلوبات وشهرة غير معترف بها تتعلق بالعملية المشتركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) *"الترتيبات المشتركة "*

توضح التعديلات أنه عندما يكون هنالك طرف يشارك في العملية المشتركة ولكن لا يمتلك سيطرة مشتركة على مثل هذه العملية المشتركة ، لا يترتب على المنشأة إعادة تقييم حصصها السابقة في العملية المشتركة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل.

يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) ، والأسس الضريبية ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمنافع الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد:

- ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب ان تعتبر بشكل إجمالي؛
- افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبي، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والاعفاء غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة ؛
- وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الإستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة".

تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات ان المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءا من صافي الإستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع الموظفين"

تتعلق هذه التعديلات بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

انشطة التأجير للبنك وآلية المعالجة المحاسبية لها:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار"

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار ، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار"وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار"

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في كانون الثاني 2016 وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عمومًا في المركز المالي للبنك ، ما لم تكن المدة 12 شهرًا أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة. وبالتالي ، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) "الإيجارات" في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم الغائه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار ، يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل ، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر ، وهو ما يعادل عمومًا القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافًا إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي.

اختار البنك استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده) ، و نتيجة لهذا التطبيق تبين أن عقود الإيجار التي يمكلها المصرف ليس لها تاثير جوهري على القوائم المالية و تستوفي شروط الاستثناء من تطبيق هذا المعيار من حيث المدة و القيمة معاً حيث أن مدة العقود لا تتجاوز 12 شهراً

يقوم البنك بإستجار عقارات للاستخدام في انشطته الاعتيادية وفي العادة تكون عقود الإيجار لفترات ثابتة سنة ، وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الايجار على اساس افرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة ، لا تتضمن عقود الإيجار اية تعهدات ولا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض الإقتراض

حتى نهاية السنة المالية 2021، تم تصنيف عقود ايجار عقارات البنك كعقد ايجار تشغيلي ، ويتم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير .

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "*عرض القوائم المالية*". (يبدا من اول كانون الثاني2020).	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية. ينص التعريف الجديد على أن المعلومات تكون جوهرية إذا كان إهمالها أو تضليلها أو إخفاءها يمكن أن يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية المعدة للأغراض العامة والتي توفر معلومات المالية حول تقارير منشأة محددة.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين" (بدا من اول كانون الثاني 2022).	ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقا لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين" . يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء .
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) *"القوائم المالية "* ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) *"الإستثمارات في المنشات الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)"* (تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحا به)	تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.
تعديلات على معيار معدل الفائدة (المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7) "إصلاح معيار سعر الفائدة" (يبدا من اول كانون الثاني 2021).	توفر هذه التعديلات استثناءات معينة فيما يتعلق بإصلاح معيار سعر الفائدة. تتعلق هذه الإعفاءات بمحاسبة التحوط وتؤثر على إصلاح الليبور الذي لا ينبغي أن يؤدي بشكل عام إلى إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك ، يجب الاستمرار في إعادة تسجيل أي تحوط غير فعال في بيان الدخل الشامل. بالنظر إلى الطبيعة الواسعة للعقود القائمة على IBOR ، ستؤثر الإعفاءات على الشركات في جميع القطاعات.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك في فترة التطبيق الأولي .

3- السياسات المحاسبية الهامة :

أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وبيما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي العراقي .
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية .
- ان الدينار العراقي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في " الفوائد الدائنة " و "الفوائد المدينة " في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو ، عند الإقتضاء ، لفترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً ، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً ، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي .

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض ، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.
تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات .

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:
يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء .

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، حسب الضرورة ، عند الاعتراف المبدئي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي ، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي ، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه .

الموجودات المالية
الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

ومع ذلك ، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) ، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل .

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية

للنقود ، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ، بالإضافة إلى هامش الربح . يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي . إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي ، مثل التعرض للتغيرات في اسعار الأسهم او أسعار السلع ، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين . ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية ، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى .

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية . تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك ، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول ، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية ، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك ؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج) ، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر .
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة) .

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي ، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد . يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة .

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر . في المقابل ، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني .

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية ، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك . يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات ، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي") . يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزء من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار ؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي .

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج اي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمتاجرة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على الأساس النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو عائداتها.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل اصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية
راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة ، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح او الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر . يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان :

- تم تكبده بشكل اساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي ، يعد هذا جزءا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير ؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما ، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك ، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات ، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

ومع ذلك ، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر ، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر . يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر ، ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات

المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر . وبدلاً من ذلك ، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر ، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض أثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى ، بما في ذلك الودائع والقروض ، مبدئيًا بالقيمة العادلة ، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي ، او ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال ، انظر "صافي إيرادات الفوائد " أعلاه .

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً ، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها إن وجد ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات ما عدا الأراضي عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية :

	%
مباني ومنشآت	2
ديكورات وتجهيزات	20
آلات ومعدات	20
أثاث ومعدات مكتبية	20
وسائط نقل	20

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة وليست قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل ، وهي محددة كما يلي :

مدخلات المستوى (1)	وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
مدخلات المستوى (2)	وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
مدخلات المستوى (3)	وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك او القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد ، كما انه يتم احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون (مخصص عقارات التصفية) والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 2 سنة بنسبة 20% من قيمة ضم العقار ولمدة خمس سنوات تبداء من السنة الثانية لتملكه.

إستثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالا على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بالكلفة، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفاءها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الاجنبية

لغرض القوائم المالية ، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك ، وعملة العرض للقوائم المالية .

تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي ، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء :

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءًا من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) ، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الأخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح او الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار

ومن أجل عرض القوائم المالية ، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة ، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة ، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة ، إن وجدت ، في قائمة الدخل الشامل الأخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (اي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية ، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً ماليًا) ، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة ، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية .
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في العراق .
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا .

التقـــاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصـاريف على اساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسـهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على اساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بارباح اسـهم الشـركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة .
- يتم تصـنيف الموجودات غير الملموسـة على اسـاس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح او الخسائر في نفس الفترة .
- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وتقوم ادارة المصرف بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت خلال 5 سنوات.

rtb

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

عقود الإيجار
السياسة المحاسبية المتبعة ابتداءً من الأول من كانون الثاني 2020
البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر ، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أوأقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة ، وبالنسبة لهذه العقود ، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار ، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة ، يقوم البنك بإستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة) ، مطروحًا منها حوافز الإيجار مستحقة القبض ؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيارات الشراء ، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات ؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد ، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي .

يتم لاحقًا قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة ، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم ، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل)

- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الايجار كعقد إيجار منفصل ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدّل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يقم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة، حيث أن عقود الايجار التي يتعامل معها البنك ذو فترات مقيدة (أقل من 12 شهراً) وذات قيمة منخفضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أوالعمر الإنتاجي للأصل (ايهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام ، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء ، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل.ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبند منفصل في قائمة المركز المالي.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات."

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.فتصنف كايجارات تشغيلية

السياسات المحاسبية المتبعة من 31 كانون الأول 2019
البنك كمستأجر

يتم الإعتراف بدفعات الايجار التشغيلي كمصروف وفقا لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الايجار ، باستثناء الحالات التي يكون فيها أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر. يتم الاعتراف بالإيجارات الطارئة الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها. في حالة تم إستلام حوافز إيجار للدخول في عقود إيجار تشغيلية ، يتم الاعتراف بهذه الحوافز كالتزام. يتم الاعتراف بالفوائد الكلية للحوافز على أنها تخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت ، إلا إذا كان هناك أساس منتظم أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر.

تصنف عقود الإيجار كايجارات تمويلية عندما تنتهي شروط الإيجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك للمستأجر بشكل جوهري أما جميع عقود الإيجار الأخرى فتصنف كايجارات تشغيلية.

ليس لدى المصرف أي عقود إيجار تمويلي سواءً كان مؤجراً او مستأجراً.

إحتياطي قانوني:

يقوم المصرف باقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 5 % من صافي الربح بعد استيفاء جميع الإستقطاعات القانونية حتى يبلغ 50% من رأس المال المدفوع، ويجوز بقرار من الهيئة العامة الإستمرار في هذا الإقتطاع حتى يبلغ الإحتياطي القانوني نسبة 100% من رأس المال المدفوع.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية ، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها .

4- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة:

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها ،إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمةعن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل و يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والإفتراضات بشكل دوري,ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغيرفي حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثرالتغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث

فيها هذا التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم إتباعها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة.

ضريبة الدخل:

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين العراقية والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مؤونات لخسائر الديون - قروض وتسليفات للزبائن:

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وإن العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الأعلى للائتمان المتوفر للفريق الآخر ، مقدرة الفريق الآخر على إنتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول إستيفاء للدين، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي حول تصنيفات الديون والمؤونات المرتبطة.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

كما هو موضح في الإيضاح رقم (3) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمار الإنتاجية في نهاية كل سنة مالية. خلال السنة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

5- نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

يتكون هذا البند مما يلي:

بالدينار العراقي	كما في 31 كانون الأول 2025	2024
نقد في الخزينة والصراف الآلي	326,218,502,960	330,838,545,567
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:		
حسابات جارية (الحساب الطليق لدى البنك المركزي)	2,204,188,159	1,381,307,659
بنك مركزي RTGS	79,682,673,152	79,675,315,599
الودائع القانونيه لدى البنك المركزي (احتياطي الالزامي)	35,237,082,715	31,152,469,811
البنك المركزي العراقي/مزاد العملة	89,544,971,142	104,558,185,685
البنك المركزي العراقي / فرع اربيل	1,965,000,000	1,965,000,000
غرفة المقاصة	(133,318,881)	
الخسارة الائتمانية المتوقعة/ بنك مركزي	(13,465,070,457)	(12,879,535,413)
الرصيد في نهاية السنة	521,254,028,790	536,691,288,907

- يحتفظ البنك باحتياطي نقدي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي بنسبة 18% من مجموع الحسابات الجارية للعملاء و 13% من مجموع ودائع العملاء (التوفير والثابتة)، لدى البنك بحسب متطلبات القوانين والتشريعات البنكية النافذة والمؤكد عليها من قبل البنك المركزي في 12 كانون الأول 2003.

6- أرصدة لدى المصارف

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2025		
	مصارف محلية واهلية	مصارف خارجية	المجموع
حسابات جارية (مصارف محلية واهلية و خارجية)	863,138,099	43,190,014,101	44,053,152,200
مخصص الخسائر المتوقعة لارصدة بنوك خارجية + محلية واهلية	(924,432,777)	(14,294,512,874)	(15,218,945,651)
	(61,294,678)	28,895,501,227	28,834,206,549

	كما في 31 كانون الأول 2024		
	مصارف محلية واهلية	مصارف خارجية	المجموع
حسابات جارية (مصارف محلية و خارجية)	860,121,829	51,219,342,446	52,079,464,275
مخصص الخسائر المتوقعة لارصدة بنوك خارجية+محلية	(598,670,784)	(12,653,044,440)	(13,251,715,224)
	261,451,045	38,566,298,006	38,827,749,051

*اكبر (6) بنوك الخارجية المتعامل معهما هم كل من :

1- بنك السلام / 15.917 مليون دينار عراقي (لاغراض حوالات) تصنيفة الائتماني ـــ

2-بنك مصر / مصر 14.269 مليون دينار عراقي (لاغراض حوالات) تصنيفه الائتماني +B

3- بنك الإسلامي الأردني / الأردن 4.043 مليون دينار عراقي (لأغراض حوالات) تصنيفة الائتماني -BB

4-بنك أبو ظبي الأول / الامارات 2.923 مليون دينار عراقي (لأغراض حوالات) تصنيفة الائتماني -AA

5-بانكا بوبولاري دي سوندريو / إيطاليا 1.544 مليون دينار عراقي (لأغراض حوالات) تصنيفة الائتماني -BBB

6- بنك DBS / سنغافورة / 1.348 مليون دينار عراقي (لأغراض حوالات) تصنيفة الائتماني –

7- صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
شركات		
حسابات جارية مدينة	756,873,199	17,831,447,235
قروض	49,631,103,538	33,078,492,452
	50,387,976,737	**50,909,939,688**
أفراد		
حسابات جارية مدينة	493,948,632	20,254
قروض	12,321,083,628	15,532,421,004
	12,815,032,260	**15,532,441,258**
تعاوني		
قروض	**2,148,474,702**	
	2,148,474,702	
اجمالي قروض	**65,351,483,699**	**66,442,380,946**
ينزل:		
فوائد معلقة	(759,126,562)	(736,590,772)
مخصص تدني قيمة التسهيلات الإئتمانية المباشرة	(11,669,631,987)	(10,622,585,338)
الرصيد نهاية السنة	52,922,725,150	55,083,204,835

- بلغت التسهيلات الائتمانية المنتجة (59,656) مليون دينار عراقي اي ما نسبته 91.29% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير المنتجة (5,695) مليون دينار عراقي اي ما نسبته 8.71% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2025/12/31
- لا يوجد فوائد معلقة تم شطبها خلال الفترة

أ- الفوائد المعلقة:	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد أول السنة	736,590,772	536,367,103
المكون خلال السنة	22,535,790	200,223,669
استرجاع من الفوائد المعلقة الى الارباح		
الرصيد في آخر السنة	759,126,562	736,590,772

ب- مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة:	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد أول السنة	10,622,585,338	12,313,397,229
المكون خلال السنة (صافي مخصص التسهيلات)	1,047,046,649	12,344,680
المسترد خلال السنة(عن شطب ديون المتعثره)		
تحويل الى مخصصات المتنوعة		(1,703,156,571)
الرصيد في آخر السنة	11,669,631,987	10,622,585,338

8- الاستثمارات

يتكون هذا البند مما يلي:

بالدينار العراقي	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
أسهم شركات (الشركة العراقية لضمان الودائع + سوق اربيل للاوراق المالية- الشركة العراقية للكفالات المصرفية)	1,018,853,380	1,018,853,380
استثمارات في شركة بافا لخدمات الدفع الألكتروني(بالكلفة)	25,000,000,000	
استثمار قصيرة الاجل قطاع / حكومي	5,000,000,000	5,000,000,000
التدني في قيمة الاستثمار (سوق اربيل للاوراق المالية)	(219,662,700)	(219,662,700)
الرصيد في نهاية السنة	30,799,190,680	5,799,190,680

9- موجودات ثابتة ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	أراضي	مباني ومنشآت	أراضي مستملكة نتيجة تسوية دين	آلات ومعدات	آثاث وأجهزة مكاتب	سيارات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025							
التكلفة التاريخية							
رصيد في 1 كانون الثاني 2024	134,194,950,967	90,499,378,806	-	4,493,026,119	5,944,768,723	658,881,869	235,791,006,484
إضافات	1,092,657,006	2,728,531,897	-	2,119,015,000	658,795,407	141,620,000	6,820,619,311
استبعادات							
رصيد في 31 كانون الأول 2024	**135,287,607,973**	**93,227,910,703**	-	**6,692,041,119**	**6,603,564,131**	**800,501,869**	**242,611,625,795**
إضافات السنة 2025	-	-	38,900,000	150,588,750	661,947,880	479,044,500	1,330,481,130
استبعادات						(80,004,250)	(80,004,250)
رصيد في 31 كانون الأول 2025	**135,287,607,973**	**93,227,910,703**	**38,900,000**	**6,842,629,869**	**7,265,512,011**	**1,199,542,119**	**243,862,102,675**
الاهتلاك المجمع							
رصيد في 1 كانون الثاني 2024		(12,058,966,028)	-	(2,323,727,377)	(4,549,130,670)	(179,671,274)	(19,120,253,748)
الاستهلاك للسنة		(1,839,088,805)	-	(868,097,634)	(572,409,933)	(146,149,200)	(3,425,745,572)
استبعادات							
تسويات قيدية							
متراكم مخصص التدني في المباني							
رصيد في 31 كانون الأول 2024		**(13,898,054,833)**	-	**(3,191,825,010)**	**(5,121,540,603)**	**(325,820,474)**	**(22,545,999,320)**
الاستهلاك للسنة 2025		(1,864,558,213)	-	(1,037,484,101)	(502,614,980)	(155,062,798)	(3,559,720,092)
استبعادات						47,027,240	47,027,240
تسويات قيدية							
المتراكم من مخصص التدني في المباني							
رصيد في 31 كانون الأول 2025		**(15,762,613,046)**	-	**(4,229,309,111)**	**(5,624,155,583)**	**(480,883,272)**	**(26,058,692,172)**
صافي القيمة الدفترية							
***رصيد في 31 كانون الأول 2024**	**135,287,607,973**	**79,329,855,870**	-	**3,500,216,109**	**1,482,023,527**	**474,681,395**	**220,065,626,475**
رصيد في 31 كانون الأول 2025	**135,287,607,973**	**77,465,297,657**	**38,900,000**	**2,613,320,758**	**1,641,356,428**	**718,658,847**	**217,803,410,503**

10- موجودات ثابتة غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	برامج معلوماتية دينار عراقي
التكلفة التاريخية	
الرصيد في 1 كانون الثاني 2024	4,328,890,582
الاضافات	699,939,736
الاستبعادات	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2024	5,028,830,317
الإضافات خلال السنة	1,809,827,700
الاستبعادات خلال السنة	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2025	6,838,658,017
الإطفاءات المتراكمة	
الرصيد في 1 كانون الثاني 2024	(2,802,123,546)
إضافات، أعباء السنة	(661,117,237)
استبعادات	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2024	(3,463,240,782)
إضافات، أعباء السنة 2025	(481,215,344)
الرصيد في 31 كانون الأول 2025	(3,944,456,126)
صافي القيمة الدفترية	
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	1,565,589,535
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	2,894,201,891

11- مشاريع قيد التنفيذ

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد بداية السنة	8,515,000	4,387,337,051
إضافات	153,797,215,590	
المحول إلى الموجودات الملموسة وغير الملموسة		(4,378,862,051)
	153,805,730,590	8,515,000

12-موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
سلف الموظفين	630,596,455	1,373,576,914
تأمينات لدى الغير (استخدام شركات الدفع الكتروني)	18,467,301,697	18,205,378,312
تأمينات لدى المصارف الخارجية وشركات بانا لدفعات الكترونية	10,068,702,523	5,399,761,888
مصاريف مدفوعة مقدماً	2,790,650,528	263,419,139
مدينون زبائن عن بطاقات ائتمانية (بطاقات ماستركارد)		58,552,923,767
مدينون / قطاع المالي((ماستر كارد+وسترن يونين)	27,980,568,636	
فوائد مستحقة غير مقبوضة	814,922,599	462,961,601
ممتلكات آلت ملكيتها للبنك لقاء ديون	-	337,648,000
تسوية موقوفات المصرفية	37,220,561,320	
حسابات مدينون المقسم الوطني	11,854,462,069	
موجودات أخرى	837,953,285	10,354,548,730
مجموع المدينون	110,665,719,112	94,950,218,352

13- ودائع المصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية وتحت الطلب	22,978,357,211	22,980,794,673
	22,978,357,211	22,980,794,673

ادناه اكبر مصرف تحت طلب والتي تشكل 96 % من اجمالي الودائع :

اسم البنك	الرصيد القائم
وكف البنك	22,047,096,287.71

14- **ودائع الزبائن**

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول 2025		
	أفراد	شركات كبرى وجهات حكومية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية /تحت الطلب (الحكومة المحلية)		194,307,666,173	194,307,666,173
حسابات جارية /قطاع تعاوني		14,664,847,070	14,664,847,070
حسابات جارية /شركات		113,798,377,318	113,798,377,318
حسابات جارية /أفراد	193,189,387,427		193,189,387,427
حسابات جارية / الكتروني	88,097,359		88,097,359
حسابات جارية افراد مع نشاط تجاري	32,238,679		32,238,679
صكوك معتمدة		1,673,319,615	1,673,319,615
ودائع توفير (أفراد)	18,192,805,164		18,192,805,164
ودائع ثابتة بإنذار ق. المالي (الشركات غير المالية)	808,513,953		808,513,953
الودائع الثابتة (ودائع لأجل)	29,641,545,381		29,641,545,381
	241,952,587,963	324,444,210,176	566,396,798,139

	كما في 31 كانون الأول 2024		
	أفراد	شركات كبرى وجهات حكومية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية /تحت الطلب (الحكومة المحلية)		399,852,995,604	399,852,995,604
ودائع توفير (أفراد)	20,378,250,844		20,378,250,844
ودائع ثابتة بإنذار ق. المالي (الشركات غير المالية)	3,396,534,023		3,396,534,023
الودائع الثابتة (ودائع لأجل)	17,487,170,670		17,487,170,670
	41,261,955,537	399,852,995,604	441,114,951,141

* **بلغت ودائع تحت طلب من جهات الحكومية (اقليم كردستان) (194) مليار دينار عراقي أي ما نسبته (35%%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 205 مليار دينار عراقي أي ما نسبته (46%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024).**

15- تأمينات نقدية

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
تأمينات مقابل خطابات ضمان	29,608,679,558	26,682,311,585
تأمينات مقابل اعتمادات مستندية	251,237,921	395
تأمينات مقبوضة	-	239,151,855
تأمينات ممتلمة	7,302,741,672	9,190,986,560
	37,162,659,151	36,112,450,394

16- الأموال المقترضة(الممنوحه للمشاريع الصغيرة)

قام المصرف بدفع (135) قسط وبمجموع (4,360,108,503) دينار عراقي لـ يبلغ الرصيد الحالي للقرض مبلغ 5,499,570,145 دينار عراقي كما في 2025/12/31 ، في حين بلغ الرصيد 9,078,987,647 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024.

17-مخصصات متنوعة

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2025				
	رصيد بداية السنة	تسوية القيدية	المكون خلال سنة	المسترد منه خلال السنة	رصيد نهاية السنة
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مخصص الالتزامات التعهدية	132,534,580		11,127,025		143,661,605
*مخصصات متنوعة (مخاطر)	6,489,565,587			(2,501,116,535)	3,988,449,052
مخصص تقلبات أسعار	663,779.400				663,779,400
مخصص دعوى قانونية	4,000,000,000				4,000,000,000
مصروف مخصص اخرى	1,288,955,644				1,288,955,644
	12,574,835,211		11,127,025	(2,501,116,535)	10,084,845,701

	كما في 31/ كانون الأول /2024				
	رصيد بداية السنة	تسوية قيدية	المكون خلال سنة	المسترد خلال السنة	رصيد نهاية السنة
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي

مخصص الالتزامات التعهدية	6,015,433,436		12,108,193	(5,895,007,049)	132,534,580
مخصصات متنوعة (مخاطر)	8,803,417,230	(901,164,332)		(1,412,687,311)	6,489,565,587
مخصص تقلبات أسعار	663,779,400				
مخصص دعوى قانونية	8,000,000,000			(4,000,000,000)	4,000,000,000
مصروف مخصص اخرى	387,791,312	901,164,332			1,288,955,644
	23,870,421,378	-	12,108,193	(11,307,694,360)	12,574,835,211

* يمثل بند مخصصات متنوعة (المخاطر) مخصص إضافي قررت إدارة البنك تسجيله لمواجهة أي مخاطر مستقبلية.

18- ضريبة الدخل

18-1 مخصص ضريبة الدخل

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	9,000,000,000	8,664,937,145
مستحق من سنوات سابقة		
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	(9,000,000,000)	(8,664,937,145)
ضريبة دخل المستحق للسنة الحالية	1,182,085,949	9,000,000,000
الرصيد نهاية السنة	1,182,085,949	9,000,000,000

18-2 احتساب الربح الضريبي

تم احتساب الضريبة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 وفق الآتي :

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح المحاسبي:	7,880,572,990	60,871,743,337
اضافات		-
معدل ضريبة الدخل	15%	15%
ضريبة الدخل وفق الربح المحاسبي	1,182,085,949	9,130,761,501
ضريبة الدخل المستحقة	1,182,085,949	9,130,761,501

19- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
*مصاريف مستحقة	5,332,460,940	6,641,199,998
شيكات مصدقة		
إيرادات مقبوضة مقدماً		786,000,000
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات	624,650,266	1,631,575,266
رسوم وطوابع المالي	6,063,451	1,700,087
دائنون مختلفون		1,248,148
ارصدة عملاء المتوفين	52,241,559	43,752,852
**دائنون عالم خارجي	309,513,225	1,454,837,019
حسابات دائنون المقسم الوطني(بطاقات الكترونية)	7,528,443	9,353,931
أستقطاعات من المنتسبين لحساب الغير	63,744,740	22,601,550
حسابات تسوية شركات الدفع الالكتروني	17,918,056	
أخرى	22,192,461,219	173,503,755
حوالات خارجية مبتاعة وسيط	2,631,492,405	
المجموع	31,238,074,304	10,765,772,603

20- الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
تسهيلات الائتمانية المباشرة		
أفراد :		
فوائد قروض	1,107,512,538	903,909,138
فوائد الحسابات الجارية المدينة	66,891,807	43,242,941
الشركات الكبرى:		
فوائد قروض	3,522,528,582	2,949,855,628
فوائد الحسابات الجارية المدينة	380,730,041	480,433,536
أخرى :		
استثمارات اذون الخزينة في أحد المصارف العربية		
أرصدة وإيداعات لدى مصارف	396,740,257	129,592,756
فوائد أخرى	1,159,815,967	217,173,726
المجموع	6,634,219,192	4,724,207,725

21- الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
فوائد الاقتراض الداخلي	33,040,027	36,233,082
فوائد ودائع توفير	355,326,380	458,499,335
فوائد ودائع لأجل	434,379,371	175,880,877
المجموع	822,745,778	670,613,293

22- الرسوم والعمولات الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
عمولات قروض	269,999,912	174,467,558
عمولات كفالات	2,002,543,410	2,317,998,472
عمولات اعتمادات	878,408,412	3,347,563,651
عمولة حوالات بنكية (خارجية) / صادرة	3,509,602,845	19,640,270,420
عمولة حوالات بنكية (داخلية)	203,671,184	315,806,801
عمولة (حوالات التسوية الأجمالية الأنية+عمولة حوالات ويسترن يونيون)	1,833,656,178	1,939,072,445
عمولات تبديل العملة	6,038,311,000	6,611,277,460
عمولة حوالات ويسترن يونيون	37,513,423	26,759,178
عمولات حوالات (خارجية)/ واردة	7,369,745,929	1,660,724,910
عمولات بطاقات الائتمان	2,391,223,067	4,925,784,096
عمولات أخرى	13,231,734,937	15,045,373,760
مجموع العمولات الدائنة	37,766,410,297	56,005,098,751

23-الرسوم والعمولات المدينة

تكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
عمولات ماستر كارد		3,449,274,626
رسوم لجهات اجنبية	1,863,219	
عمولات مصرفية مدفوعة (حوالات وخدمات أخرى)	996,288,805	3,874,603,755
مصروفات فواتير ماستر كارد الشهرية	3,237,524,083	
عمولات اخرى	295,612,026	259,081,060
مجموع الرسوم والعمولات المدينة	4,531,288,133	7,582,959,441

24- صافي أرباح بيع وشراء عملات أجنبية وإيرادات البيع من خلال نافذة

يتضمن هذا البند ايرادات المتحققة من عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية. يقوم المصرف بشكل أساسي بشراء العملات الأجنبية من البنك المركزي العراقي.

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
ربح (خسارة) من بيع وشراء العملات الأجنبية	5,603,550,428	28,733,738,378
إيرادات بيع وشراء العملة من خلال النافذه	-	4,973,249,990
المجموع	5,603,550,428	33,706,988,368

25- إيرادات أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
إيرادات برق وكوابل	235,204,128	630,617,379
إيراد بيع ممتلكات ومعدات	114,945,393	1,280,922,787
*أخرى (مبيعات مطبوعات مصرفية + ايرادات سنوات سابقة +ايراد استثمارات المالية داخلية)	1,149,285,397	925,602,943
مجموع إيرادات أخرى	1,499,434,918	2,837,143,109

26- نفقات الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
رواتب الموظفين	3,597,863,120	3,264,811,613
اجور أعمال أضافية للموظفين	155,526,210	219,949,231
مكافآت تشجيعية	536,463,952	348,140,513
مخصصات مهنية وفنية	2,249,593,552	2,075,072,335
مخصصات تعويضية	1,531,861,412	1,392,664,466
مخصصات أخرى	500,000	
حصة الوحدة في الضمان	384,438,751	196,392,360
تجهيزات العاملين	2,685,500	5,546,000
مخصصات خطورة	167,233,167	26,957,000
نقل العاملين	64,197,509	23,764,000
تعويض ارصدة إجازة السنوية	67,737,599	
تأمين صحي للموظفين	101,036,834	
اجور تدريب و دراسة	103,303,319	59,944,660
مكافئات مجلس الادارة	560,900,000	72,083,333
المجموع	9,523,340,925	7,685,325,511

27- مصاريف تشغيلية اخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
ضرائب و رسوم متنوعة	1,413,111,324	622,453,063
اتصالات	298,419,325	295,998,945
إيجارات	419,640,270	312,260,400
نقل السلع والبضائع	564,436,000	297,284,105
قرطاسية	64,170,492	99,294,504
أبحاث و استشارات	1,075,921,745	249,856,460
خدمات صيانة	494,194,400	598,617,343
أجور تدقيق أخرى	547,479,539	1,169,964,515
أجور تدقيق شركات دولية	440,972,293	
اجور مراقب حسابات	108,000,000	79,200,000
اجور تنظيم الحسابات		11,880,000
أتعاب قضائية	59,462,550	117,462,900
ضيافة	167,139,324	69,819,717
ماء وكهرباء	157,482,802	152,526,125
إعلانات	312,543,388	135,792,525
اشتراكات	943,399,540	877,265,774
معارض ومؤتمرات وندوات	553,342,280	138,834,000
نفقات خدمات خاصة	997,605,230	793,573,880
الوقود والزيوت	192,430,940	224,561,205
اللوازم و مهمات	107,157,790	140,536,709
مصاريف بطاقات الائتمان	6,165,686,343	6,085,470,795
مصاريف خدمات أخرى	1,248,599,458	715,312,731
*تعويضات وغرامات	2,855,505,193	513,024,450
تبرعات للغير	495,600,000	24,000,000
سفر وايفاد و تذاكر طيران	567,031,626	196,327,861
خسائر بيع موجودات ثابتة	13,768,403	3,320,701
اصدار بطاقات توطين رواتب حكومي	1,054,114,600	2,025,599,400
المجموع	21,317,214,855	15,950,237,607

28- النصيب الاساسي و المنخفض للسهم في ربح السنة

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الاول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
صافي ربح السهم	6,698,487,042	51,871,743,337
المتوسط المرجح لعدد الاسهم	400,000,000,000	350,000,000,000
النصيب الاساسي و المنخفض للسهم من ربح السنة	0.167	0.148

29- النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

	الإيضاح	كما في 31 كانون الأول	
		2025	2024
		دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي تستحق خلال ثلاثة أشهر			
(عدا الإحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع)	5	499,482,016,531	518,418,354,509
أرصدة لدى مصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر (حسابات جارية)	6	28,834,206,550	38,827,749,051
ينزل			
مخصصات المتوقعة للبنك المركزي		(13,465,070,457)	(12,879,535,413)
ودائع مصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر (حسابات جارية)	15	(22,978,357,210)	(22,980,794,673)
		506,228,602,965	521,385,773,474

لم يتم إدراج مبلغ الاحتياطي الإلزامي على الودائع لأنه لا يستخدم في نشاطات المصرف التشغيلية كونه مقيد السحب.

30- عمليات الأطراف ذات العلاقة

قام المصرف بمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة وذلك ضمن النشاطات الإعتيادية الممنوحة للمصرف.

لم يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة اي تعويضات أو مكافآت خلال عامي 2019 و 2020و2021و2022و 2023اما في سنة 2024 2025 , هناك تعويضات ومكافئات للاعضاء المجلس .

32- إدارة المخاطر

تقتضي التعليمات التنفيذية لقانون المصارف في العراق بوجوب تكوين وحدة المخاطر في المصرف والتي تكون مسؤولة عن إدارة مخاطر التشغيل الناتجة عن:

اولاً: وجود ثغرات في نظام الضبط الداخلي أو نتيجة لعطل في أنظمة التشغيل الإلكتروني.

ثانياً: العمليات الداخلية أو الموارد البشرية أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية.

ثالثاً: المخاطر القانونية نتيجة أعمال الغش في الداخل أو الخارج أو عرقلة العمل، أو التنفيذ أو التسليم، والإجراءات الإدارية باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والنظام المصرفي يكون من مهامها تحديد وقياس ومتابعة وإدارة مخاطر التشغيل، على أن ترفع الوحدة تقارير خاصة بهذه المخاطر إلى مجلس الإدارة.

كما تنص على قيام مجلس الإدراة باتباع المبادئ الأساسية التالية كحد أدنى لإدارة مخاطر التشغيل:

أ- إيجاد بيئة ملائمة لإدارة مخاطر التشغيل.
ب- تحديد مخاطر التشغيل وتقويمها والتقليل منها ومتابعتها.
ت- معرفة الجوانب المحيطة بمخاطر التشغيل والقيام بمراجعتها كجزء مستقل عن المخاطر التي يمكن التحكم بها.
ث- القيام بمراجعة وإقرار استراتيجية المصرف لإدارة هذه المخاطر، بما فيها تأمين الموارد البشرية اللازمة والكفوءة لتحقيق هذا الهدف.
ج- تعميم ثقافة الإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل والإلتزام بمتطلبات الضبط الداخلي السليم.
ح- إعداد الهيكلية الإدارية القادرة على مراقبة مخاطر التشغيل وتحديد المسؤوليات والواجبات من خلال نظام الضبط الداخلي.
خ- التأكد من وجود إجراءات خاصة بإدارة مخاطر التشغيل تشمل التطور في أنشطة وأنظمة وعمليات المصرف والتحكم الشامل بهذه المخاطر.
د- متابعة حسن عمل وحدة إدارة مخاطر التشغيل.
ذ- المحافظة على استقلالية وحدة التدقيق الداخلي وتوفير معلومات دقيقة للمسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل دون أن تكون مسؤولة عن إدارة هذه المخاطر.

كما يجب على الإدارة العليا التنفيذية:

أ- التأكد من حسن تطبيق سياسات واجراءات إدارة مخاطر التشغيل الموضوعة من مجلس الإدارة وتطويرها كي تشمل جميع انظمة وخدمات ومنتجات المصرف.
ب- توزيع الصلاحيات والمسؤوليات على وحدات العمل المختلفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمساءلة مرتكبي الأخطاء والمخالفين.
ت- تحديد الصلاحيات لكل مستوى إداري ولكل نشاط قد ينتج عنه مخاطر تشغيلية وفصل المهام بين الموظفين وعدم تكليفهم بمهام ينشأ عنها تضارب في المصالح.
ث- تكليف جميع العاملين لدى المصرف ممن لديهم الخبرة والقدرة الفنية اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة منهم.
ج- التنسيق بين المسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل والمسؤولين عن إدارة مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق وغيرها.
ح- الالتزام بتوثيق وتعميم الإجراءات والقواعد التنظيمية المتعلقة بأمان تكنولوجيا المعلومات لتسهيل تنفيذ الأعمال.
خ- وضع خطط طوارئ بهدف تأمين استمرارية العمل وتحديد الخسائر التشغيلية في حالة تعرض المصرف لظروف قاهرة تؤدي إلى التوقف عن ممارسة العمل.
د- تأمين الحماية الكاملة والكافية لموجودات المصرف (سجلات وأنظمة المصرف) وتوفير الإجراءات اللازمة وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد أو تعامل بأدوات مالية جديدة.
ذ- وضع السياسات والإجراءات المرتبطة بتحويل المخاطر إلى الغير كحالات التأمين على موجودات المصرف أو حالات القيام ببعض العمليات بواسطة مؤسسات أخرى.

كما تنص التعليمات على مهام وحدة إدارة مخاطر التشغيل والتي تتلخص فيما يلي:

أ- تحديد وتقييم مخاطر التشغيل للأنظمة وجميع الخدمات والنشاطات والعمليات في المصرف وإخضاعها لتقييم مناسب لمخاطر التشغيل المتعلقة به قبل اعتماده.

ب- تحديد المخاطر بشكل دقيق مما يتطلب معرفة العوامل الداخلية (مؤهلات العاملين العلمية والعملية، ومعدل دوران العمالة وطبيعة نشاطات المصرف، والعوامل الخارجية، والتغيرات في الصناعة المصرفية والمالية والتقدم التكنولوجي) التي تؤثر على تحقيق أهداف المصرف.
ت- دراسة احتمال تعرض المصرف لمخاطر التشغيل وتحديد الموارد المادية والبشرية لتأمين الإدراة الفعالة لهذه المخاطر.
ث- مراقبة المخاطر من خلال:

أولاً- تحديد مؤشرات الإنذار المبكر لمعرفة المصادر المحتملة لمخاطر التشغيل حسب أنشطة المصرف والتي تنبئ بإحتمال التعرض لخسائر مستقبلية.

ثانياً- رفع تقارير دورية إلى الإدارة العليا التنفيذية من مختلف وحدات العمل تتضمن ما يلي:

أ- إحصاءات عن حجم ومبالغ العمليات.
ب- معلومات عن مدى الإلتزام بالتعليمات.
ت- معلومات عن الأسواق والأحداث والظروف الخارجية التي تساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية.

ثالثاً- إنشاء قاعدة معلومات عن الخسائر التشغيلية على أساس معلومات الخسائر المجمعة لمدة مناسبة (لثلاث سنوات سابقة على الأقل) بهدف إيضاح الآتي:

أ- عدد الحوادث المؤدية لخسائر تشغيلية حسب النشاط المصرفي ونوع الحادث.
ب- حجم الخسائر التشغيلية حسب النشاط ونوع الحادث.
ت- توزيع عدد الحوادث حسب أنواع الخسائر التشغيلية.
ث- تصميم أنظمة التحكم بالمخاطر التشغيلية لضمان التعامل المناسب مع المخاطر التي يتم تحديدها.

لدى المصرف الوحدات اللازمة لإدارة المخاطر والتي ستعمل على تأمين التزام المصرف بالمتطلبات أعلاه من خلال:

أولاً- تحديد الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر بحيث تتفق مع حجم ودرجة تعقيد عمليات المصرف.

ثانياً- تحديد أنواع الأدوات المالية والعمليات المسموح التعامل بها وتحديد مستوى المخاطر لكل منها.

ثالثاً- مراجعة دورية للسياسات والإجراءات المتبعة والعمل على تعديلها بما يتناسب ونشاط المصرف ومخاطره.

رابعاً- تحديد المخاطر الناتجة عن استخدام الأدوات المالية والنشاطات الجديدة وقبل التعامل بها.

خامساً- وضع الإجراءات العملية والأنظمة الداخلية الخاصة بكل أداة مالية جديدة أو نشاط جديد قبل التعامل بهما.

سادساً- مصادقة مجلس إدارة المصرف على السياسة العامة لإدارة المخاطر وتحديد سقوف للمخاطر بجميع أنواعها في المصرف.

سابعاً- الإشراف المباشر من مجلس إدارة المصرف أو لجنة إدارة المخاطر أو وحدة إدارية في المصرف.

ثامناً- إتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر بما ينسجم مع ملاحظات واقتراحات المدقق الداخلي ومدقق حسابات المصرف وتعليمات البنك المركزي العراقي.

أ - مخاطر الإئتمان

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود داخل بيان الوضع المالي :		
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	517,169,415,886	518,418,354,509
أرصدة لدى مصارف	**28,834,206,549**	38,827,749,051
المجموع	**546,003,622,435**	**557,246,103,560**
التسهيلات الإئتمانية المباشرة بالصافي :		
الأفراد	**48,332,703,730**	11,891,518,209
الشركات	**4,590,021,420**	43,191,686,626
المجموع	**52,922,725,150**	**55,083,204,835**
بنود خارج بيان الوضع المالي:		
خطابات الضمان	84,220,334,013	99,005,245,014
اعتمادات الاستيراد	-	524,000,000,000
اعتمادات الواردة	1,523,005,555	921,838,424
وثائق هامة بحوزة الوحدة	167	
مودعو سحوبات بوالص تحصيل واردة مقبولة	49,141,244	
مخصصات	(143,661,605)	(132,534,580)
المجموع	**85,648,819,374**	**624,059,618,017**
أجمالي البنود داخل وخاج بيان الوضع المالي	684,575,166,959	1,236,388,926,412

2) توزيع التسهيلات الإئتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر:

التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025:

	كما في 31 كانون الأول 2025		
	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مقبولة المخاطر	12,645,926,618	49,702,312,272	62,348,238,890
غير العاملة	2,547,165,606	456,079,202	3,003,244,808
الاجمالي	15,193,092,224	50,158,391,474	65,351,483,699
ينزل:			
الفوائد المعلقة	311,133,450	447,993,113	759,126,563
مخصص	3,444,621,146	8,225,010,841	11,669,631,986
صافي الائتمان	11,437,337,630	41,485,387,520	52,922,725,150

	كما في 31 كانون الأول 2024		
	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مقبولة المخاطر	15,532,421,004	33,078,512,706	48,610,933,710
غير العاملة		17,831,447,235	17,831,447,235
الاجمالي	15,532,421,004	50,909,959,942	66,442,380,946
ينزل:			
الفوائد المعلقة	200,223,669	536,367,103	736,590,772
مخصص تدني	3,440,679,126	7,181,906,213	10,622,585,338
صافي الائتمان	11,891,518,209	43,191,686,626	55,083,204,835

3) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

تتوزع قيمة الضمانات مقابل التعرضات المباشرة :

	كما في 31 كانون الأول 2025		
	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مقبولة المخاطر	12,645,926,618	49,702,312,272	62,348,238,890
غير العاملة	2,547,165,606	456,079,202	3,003,244,808
المجموع	15,193,092,224	50,158,391,474	65,351,483,699
ضمان عقاري			
كفالة شخصية			
المجموع			

	كما في 31 كانون الأول 2024		
الضمانات مقابل:	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مقبولة المخاطر	15,532,421,004	33,078,492,452	48,610,913,456
غير العاملة	20,254	17,831,447,235	17,831,467,489
المجموع	15,532,441,258	50,909,939,688	66,442,380,946
ضمان عقاري			
كفالة شخصية			
المجموع			

4) التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

المنطقة الجغرافية	كما في 31 كانون الأول 2025		
	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	521,254,028,790		521,254,028,790
أرصدة لدى المصارف	(61,294,678)	28,895,501,227	28,834,206,549
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة :-			
للأفراد	48,332,703,730		48,332,703,730
للشركات	4,590,021,419		4,590,021,419
موجودات أخرى	110,665,719,113		110,665,719,113
المجموع	684,781,178,374	28,895,501,227	713,676,679,601

المنطقة الجغرافية	كما في 31 كانون الأول 2024		
	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	536,691,288,907		536,691,288,907
أرصدة لدى المصارف	860,121,829	37,967,627,222	38,827,749,051
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة			
للأفراد	11,891,518,209		
للشركات	43,191,686,626		
موجودات أخرى	94,950,218,352		
المجموع	687,584,833,924	37,967,627,222	725,552,461,146

5) التركز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات **الإئتمانية حسب القطاع الاقتصادي** :

	كما في 31/ كانون الاول 2025						
	مالي	تجاري	خدمي اخرى	صناعي وزراعي	عقاري	أفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي	521,254,028,790						521,254,028,790
أرصدة لدى المصارف	28,834,206,549						28,834,206,549
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة		20,515,178,827	27,439,409,342	4,968,136,982			52,922,725,149
استثمارات	30,799,190,680						30,799,190,680
موجودات أخرى	110,665,719,113						110,665,719,113
	691,553,145,132	20,515,178,827	27,439,409,342	4,968,136,982			744,475,870,281

	كما في 31 كانون الأول 2024						
	مالي	تجاري	خدمي	صناعي وزراعي	عقاري	أفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي	536,691,288,907						536,691,288,907
أرصدة لدى المصارف	38,827,749,051						38,827,749,051
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة		27,006,284,247	9,138,348,810	6,874,509,693	12,064,062,085		55,083,204,835
استثمارات	5,799,190,680						5,799,190,680
موجودات أخرى	94,950,218,352						94,950,218,352
	676,268,446,991	27,006,284,247	9,138,348,810	6,874,509,693	12,064,062,085		731,351,651,826

ان ايضاحات من تسلسل من 1 الى 37 المرفقة بالقوائم المالية جزء منها تقرا معها

جـ فجوة إعادة تسعير الفائدة :

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على ارباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية. يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود **فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات** حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة، ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدوداً لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية كما وتتم دراسة **الفجوات في استحقاقات الموجودات** والمطلوبات ومدى تاثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

ويتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

31 كانون الأول 2025	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 – 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات:							
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	159,798,443,114	35,327,082,715				326,218,502,960	521,254,028,789
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية						28,834,206,550	28,834,206,550
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	756,873,199				52,165,851,951		52,922,725,150
ممتلكات ومعدات – بالصافي		2,875,583,182		163,713,375,900	245,517,875	50,968,953,546	217,803,410,503
صافي الاستثمارات بالتكلفة						30,799,190,680	30,799,190,680
موجودات غير ملموسة	97,302,120		97,302,120	585,534,859	2,211,364,912		2,894,201,891
مشاريع تحت التنفيذ				153,805,730,590			153,805,730,590
موجودات أخرى	4,482,426,412	21,923,164,592	630,596,455	37,220,561,320	18,467,301,697	27,941,668,637	110,665,719,113
مجموع الموجودات	**165,037,742,725**	**60,035,810,489**	**727,898,575**	**355,325,202,669**	**70,878,671,523**	**466,973,887,285**	**1,118,979,213,266**

rtb

المطلوبات:

ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	22,978,357,211		22,978,357,211				
ودائع عملاء	566,396,798,139	518,521,880,075	18,233,372,683	29,641,545,381			
تأمينات نقدية	37,162,659,151		37,162,659,151				
أموال مقترضة	5,499,570,145		5,144,700,569			354,869,576	
مخصصات أخرى	11,712,110,082	11,712,110,082					
مخصص ضريبة الدخل	937,996,291	937,996,291					
مطلوبات أخرى	31,238,074,304	5,332,460,940		21,967,536,948		3,938,076,416	
مجموع المطلوبات	**675,925,565,324**	**536,504,447,388**	**83,519,089,614**	**51,609,082,329**		**4,292,945,992**	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**443,053,647,942**	**(60,530,560,103)**	**(12,640,418,091)**	**303,716,120,340**	**727,898,575**	**55,742,864,497**	**165,037,742,725**

31 كانون الأول 2024	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 – 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات:							
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	174,700,273,530	31,152,469,811				330,838,545,567	536,691,288,907
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية						38,827,749,051	38,827,749,051
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	17,831,467,489				37,251,737,346		55,083,204,835
ممتلكات ومعدات – بالصافي	3,423,459,729				164,119,868,461	52,522,298,285	220,065,626,475
صافي الاستثمارات بالتكلفة	5,799,190,680						5,799,190,680
موجودات غير ملموسة	1,029,944,541			496,822,495	38,822,499		1,565,589,535
مشاريع تحت التنفيذ				8,515,000			8,515,000
موجودات أخرى	58,552,923,767	18,205,378,312		5,399,761,888	1,373,576,914	10,354,548,730	94,950,218,352
مجموع الموجودات	**261,337,259,736**	**49,357,848,123**		**5,905,099,383**	**202,784,005,220**	**432,543,141,633**	**952,991,382,836**
المطلوبات:							
ودائع بنوك ومؤسسات **مصرفية**					22,980,794,673		22,980,794,673
ودائع عملاء				20,883,704,693	20,378,250,844	399,852,995,604	441,114,951,141
تأمينات نقدية			861,987,647		36,112,450,394		36,112,450,394
أموال مقترضة					8,217,000,000		9,078,987,647
مخصصات أخرى						12,574,835,211	12,574,835,211
مخصص ضريبة الدخل						9,000,000,000	9,000,000,000
مطلوبات أخرى			4,124,572,605			6,641,199,998	10,765,772,603
مجموع المطلوبات			4,986,560,252	20,883,704,693	87,688,495,911	428,069,030,814	541,627,791,670
فجوة إعادة تسعير الفائدة	261,337,259,736	49,357,848,123	(4,986,560,252)	(14,978,605,310)	115,095,509,309	4,474,110,819	411,363,911,166

33- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تقنيات التقييم والافتراضات المستعملة لأغراض قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستعمال مستويات التقييم التالية:

المستوى الأول: يمثل القيمة العادلة للأسعار المتداولة (غير المعدلة) لموجودات مماثلة في أسواق فعالة.

المستوى الثاني: يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم اشتقاقها من الأسعار).

المستوى الثالث: يمثل الموجودات غير المرتبطة ببيانات السوق.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

	كما في 31 كانون الأول 2025			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
استثمارات المصرف		5,000,000,000	26,018,853,380	31,018,853,380
المجموع	-	5,000,000,000	26,018,853,380	31,018,853,380

	كما في 31 كانون الأول 2024			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
استثمارات المصرف	-	5,000,000,000	1,018,853,380	6,018,853,380
المجموع	-	5,000,000,000	1,018,853,380	6,018,853,380

34- إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمستندة إلى قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 12% حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يتضمن هذا البند ما يلي:

	الرصيد كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
بنود رأس المال الأساسي	دينار عراقي	دينار عراقي
رأس المال المكتتب به والمدفوع	400,000,000,000	350,000,000,000
احتياطي قانوني	10,893,864,963	11,010,764,011
احتياطي توسعات	1,374,744,461	
احتياطي عام	25,000,000,000	
أرباح متراكمة محققة	5,785,038,517	50,352,827,154
	443,053,647,943	**411,363,591,165**
ينزل منها:		
صافي الموجودات الثابتة غير الملموسة	(2,894,201,891)	(1,565,589,535)
صافي رأس المال الأساسي	**440,159,446,052**	**409,798,001,630**
رأس المال المساند		
التخصيصات العامة		
إجمالي راس المالي		
الموجودات المرجحة بالمخاطر	545,884,283,100,	376,149,669,561
حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	54,875,836	177,259,470,664
مجموع الموجودات والالتزامات المرجح بالمخاطر	**545,939,158,936**	**553,409,140,225**
نسبة كفاية رأس المال (%)	%81	%74

35- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2025	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	521,254,028,790		521,254,028,790
أرصدة لدى مصارف	28,834,206,549		28,834,206,549
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة		52,922,725,150	52,922,725,150
صافي الاستثمارات		30,799,190,680	30,799,190,680
موجودات ملموسة		217,803,410,503	217,803,410,503
موجودات غير ملموسة		2,894,201,891	2,894,201,891
مشاريع تحت التنفيذ		153,805,730,590	153,805,730,590
موجودات أخرى	110,665,719,113		110,665,719,113
مجموع الموجودات	660,753,954,452	458,225,258,814	1,118,979,213,266
المطلوبات			
ودائع المصارف	22,978,357,211		22,978,357,211
ودائع الزبائن	566,396,798,139		566,396,798,139
تأمينات نقدية	37,162,659,151		37,162,659,151
أموال مقترضة		5,499,570,145	5,499,570,145
مخصصات	11,712,110,082		11,712,110,082
مخصص ضريبة الدخل	937,996,291		937,996,291
مطلوبات أخرى	31,238,074,304		31,238,074,304
مجموع المطلوبات	670,425,995,178	5,499,570,145	675,925,565,323
الاجمالي	(9,672,040,726)	452,725,688,669	443,053,647,943

31 كانون الأول 2024	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	536,691,288,907		536,691,288,907
أرصدة لدى مصارف	38,827,749,051		38,827,749,051
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة		55,083,204,835	55,083,204,835
صافي الاستثمارات		5,799,190,680	5,799,190,680
موجودات ملموسة		220,065,626,475	220,065,626,475
موجودات غير ملموسة		1,565,589,535	1,565,589,535
مشاريع تحت التنفيذ		8,515,000	8,515,000
موجودات أخرى	94,686,799,213		94,686,799,213
مجموع الموجودات	670,205,837,171	282,522,126,525	952,727,963,697
المطلوبات			
ودائع المصارف	22,980,794,673		22,980,794,673
ودائع الزبائن	441,114,951,141		441,114,951,141
تأمينات نقدية	36,112,450,394		36,112,450,394
أموال مقترضة		9,078,987,647	9,078,987,647
مخصصات	12,574,835,211		12,574,835,211
مخصص ضريبة الدخل	9,000,000,000		9,000,000,000
مطلوبات أخرى	10,765,772,603		10,765,772,603
مجموع المطلوبات	532,548,804,023	9,078,987,647	509,287,183,856
الصافي	137,657,033,148	273,443,138,878	443,440,779,841

36- الالتزامات المتقابلة (خارج بيان الوضع المركزالمالي) :-

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
اعتمادات الاستيراد	1,523,005,555	921,838,424
خطابات ضمان	84,220,334,013	99,005,245,014
اعتمادات الواردة		524,000,000,000
وثائق هامة بحوزة الوحدة	167	
مودعو سحوبات بوالص تحصيل واردة مقبولة	49,141,244	
ينزل : تأمينات خطابات الضمان	(29,608,679,558)	
ينزل تأمينات اعتمادات مستندية	(251,237,921)	
ينزل : مخصص الالتزامات التعهدية	(143,661,605)	(132,534,580)
صافي	55,788,901,895	624,059,618,017

37- الأصول والمطلوبات المحتملة

بينت لنا الدائرة القانونية في المصرف وجود دعوتين مقامتين من قبل الغير على المصرف ولم يستطع محامي المصرف من تحديد أية مبالغ محتملة قد يتم تكبدها أو الحصول عليها نتيجة هذه الدعوى بسبب تاجل موعد المحكمة بسبب الظروف التي تمر بها البلاد .

من جهة اخرى قام المصرف برفع وتسجيل دعاوي واتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية على بعض عملائه مطالباً بالمبالغ التي بذمتهم، بعد امتناعهم عن الدفع حيث قام المصرف بالتحوط لمثل هذه التعرضات الإئتمانية عن طريق احتساب مخصص تدني قيمة تسهيلات لكامل قيمة هذه القروض المتعثرة.